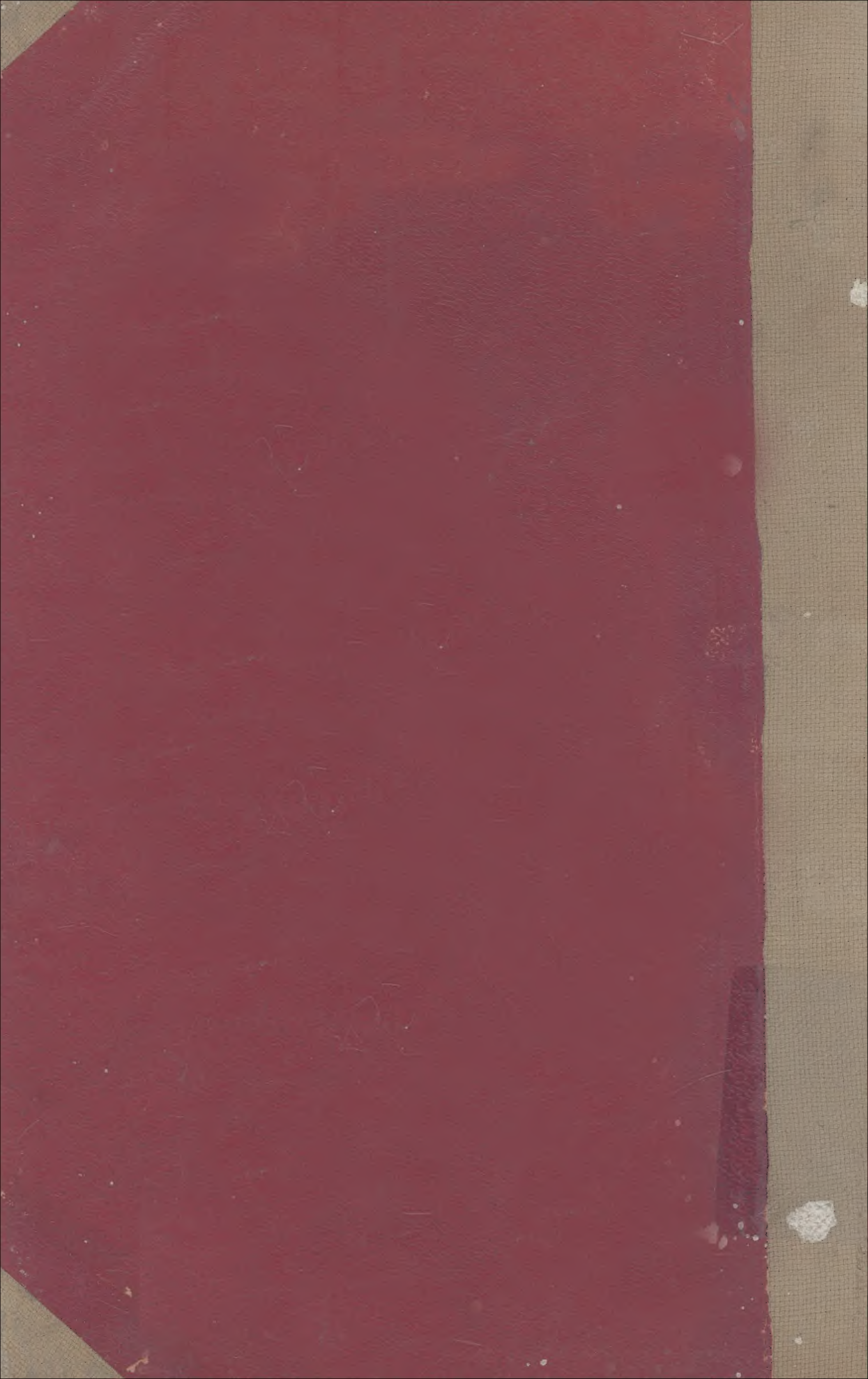


المقدمات المنطقية

للحرب العالمية

تأليف

فريدريك ستيف

السياسى الالماني المشهور

عربه

الأستاذ محمود ابراهيم الدسوقى

المطبعة العزيزية بمصر

شارع المزين بالموسكى



يعرض هذا الكتاب صورة قوامها الوثائق التى أذيعت الى الآن . وليس شك في أن المجموعة الذى نشرتها وزارة الخارجية الالمانية من محفوظاتها معنونة « السياسة العليا للوزارات الاوربيـة بين ١٨٧١ و ١٩١٤ » ومحتوية وثائقها الديبلوماسية الخاصة بتلك المدة هى أهم المصادر التى يرجع اليها جميعاً وأعظمها شأناً . وقد ختمت أخيراً هذه المجموعة التى هى بلا ريب عمل تاريخي ضخم لم يسع بلداً من البلدان الى اليوم أن يأتى بمثـله . ذلك أن ما أذيع من محتويات دار المحفوظات الروسية وان كان واسع النطاق بالقياس الى غيره ، ليس بالنسبة الى تلك المجموعة سوى مقدمات ومقتطفات لا تتناول الا اقتراحات وجيزة من تاريخ ما قبل الحرب . وما نشره ايزفولسكي لا يعدنا الا لنظرة فى السنوات الاخيرة التى سبقت وقوع الكارثة . وقد الف سيبرت كتاباً أسماه « الوثائق الديبلوماسية عن تاريخ سياسة دول الوفاق » ترك في العصر الذى ترجع اليه تلك الوثائق نقطاً كثيرة لم يتناولها . ثم جاء ما نشره الفرنسيون ناقصاً كل النقص ، وما فعله الانجليز لم يتجاوز وعداً بنشر مجموعة من الوثائق كان يجب أن تظهر أجزاؤها الأولى عقب ذلك . على أنه مما يسد بعض الشيء ذلك النقص الحادث هو تلك المذكرات التى نشرها كبار الساسة فى الازمنة التى عاشوها ولا سيما ما اشتمل منها على وثائق قيمة عن مختلف المناسبات . أما الكتب العديدة ذات الصبغة التصويرية

المحضة فلم يكن ذكرها مستطاعاً الا فى الاحوال النادرة جداً لان مرجعها في آخر الامر هو الى نفس المصادر التى استقينا منها بيان ما نحن بصدده

ولقد كانت أكبر مهمة فرض علينا أداؤها هي ان نعمد الى تلك الوفرة المربكة من التفاصيل والدقائق فنستخلص منها صورة واضحة ما أمكن لاهم الخطط التى نشأ عنها التطور ، وكان لزاماً لتحقيق هذا الغرض أن نعنى بأكبر الحوادث شأناً وأفعلها أثراً في سير الامور فنتتبعها ، وأن نمر كراماً بالمسائل الثانوية نغفلها احياناً اغفالا تاماً . فما كان من الممكن وما ينبغي ان يحصى كتيب كل ما طواه الماضى ويقتل كل شيء بحثاً . وما دام امر هو القول الفصل فأحرى بالمرء أن يجتزىء به. لذلك كان همنا قبل كل شيء وفى وصف الايام العصيبة التى سبقت نشوب الحرب مباشرة ـ والتى بات بأيدينا اليوم عن مجراها طائفة من التحقيقات الخاصة القيمة ـ نقول كان همنا فى وصف تلك الايام ايضاً ان نستخلص وجهات النظر العامة كما نرى كيف كان الى اللحظة الاخيرة فعل الاحداث الكبرى التى كونت التطور

البحث وراء الماضى القريب واكتناه اموره أصبح ضرورة لازمة للشعب الالماني . فما كان عود الطمأنينة الى النفوس واستقرار الأذهان ليبدأ باستنكاف البحث فيما كان أو بتمجيد الهناء الضائع تمجيداً أعمى . فانه ليجب أن نجابه الامس صادقى العزم قاسين على أنفسنا . ذلك ان هـذا الامس ـ أردنا أو لم نرد ـ هو الذي يصـدر عنه اليوم والغد ، فاذا كنا نبغى السير الى الامام فانا بحاجة الى أن يظهر لنا هذا الماضى واضحا . ولقد تعمدنا في الصورة التى نعرضها على القـاريء أن نغفل الاجابة عن السؤال المعروف عن تبعة الحرب العالمية . فان من واجب المؤرخ أن يتحرى عن قوانين التطور في حياة الشعوب ويكشف عنها ، فهو يتجنب أن يصدر حكما أدبيا لاقتناعه بان كل حادث قد دفعه الى الوقوع ضرورة كامنة فيه . وليس سوى السياسيين

الذين يرمون الى غرض سياسى ظاهر من يستطيع أن يلقى عبء المسئولية الأدبية عن الحرب على دولة أو دول هي المانيا وحلفاؤها . ومسلك كهذا قائم على أن الخصم المغلوب قد أرغم بالقوة على الاعتراف بذنبه المزعوم لادخل له بطبيعة الحال بالبحث وراء الحقيقة أو تقريرها . والذى يهم المؤرخ المنصف هو فقط الاعراب عن روح العصر ـ ذلك الروح الذي لا شأن له ـ الا في النادر ـ بالفكرة التى يحاول المؤرخ أن يقررها في عمله وهي « الاخلاق » .

برلين في : نوفبر ١٩٢٦ فريدريك ستيفر

-١-

تركة بسمرك

١٨٧١ - ١٨٩٠

لم يكن تأسيس الامبراطورية الالمانية الحديثة بحال من الأحوال مسألة داخلية فحسب فان المرء خليق اذا هو فكر قليلا فى الماضى واستحضر في أسطر قليلة مصائر الشعب الالمانى مذ ولت العصور الوسطى ليتمثل : تمزق عصر الاصلاح ، وشقاء حرب الثلاثين السنة الذي لا حد له ، وكيان الامبراطورية القديمة الاجوف الصوري ، ومعارك فريدريك الأكبر الهائلة التى طالما تملكها اليأس فى سبيل وجود بروسيا ورفعتها ، وعصف حروب نابليون ، ثم ذلك الاغفاء فى النصف الاول من القرن التاسع عشر يكتنفه الغموض والاغماء . نقول اذا وضع المرء هذا الذي ذكرنا نصب عينيه فانه خليق أن يذكر فى الحال أن حادث ١٨ يناير ١٨٧١ كان خلقا جديدا هائلا فى حياة أوربا السياسية . فانه سرعان ما اتحدت وتضامت تلك الصورة أو ذلك الهيكل المتفكك الذي حكم عليه قرونا أن يظل ضعيفا واهنا ، وأصبح كتلة متراصة في خاتمة المطاف بالحرب البروسية الدنماركية عام ١٨٦٤ والنزاع البروسى النمسوي عام ١٨٦٦ والصدام الالمانى الفرنسى عام ١٨٧٠ـ ١٨٧١ . وحالت فكرة «المانيا» التى لم تكن تحيا الا في مخيلة الشعراء وفي أمانى المفكرين السياسيين حقيقة واقعة دفعة واحدة اذ نهضت فى قومة واحدة قوية وسط أوربا الواهن المنحل وأصبحت بين يوم وليلة دولة عظمى . وهذا انقلاب ـ اذا اعتبرناه من الوجهة السياسية ـ كالانقلاب الذي يحدثه من الوجهة الجغرافية نشوء سلسلة جديدة من الجبال . انقلاب اضطرت معه الدول الأوربية التى اعتادت أن لا تؤبه بالارض الواقعة « بين الماس والميمل ، والاتش الى البلت» بل التى اعتادت أن تؤثرها على غيرها في استخدامها ميدانا للقتال ـ وأرغمت دفعة واحدة على أن تحسب لألمانيا حسابها فتعتبرها من أندادها ، وتطيقها ـ وهى حديثة النعمة ـ فى طائفة الدول العظمى المكرمة. وهذا المركز الجديد كله والذي كاد أن لا يلقى من أحد ترحيباً يرجع الفضل فيه الى عبقرية بسمرك السياسية وعبقرية مولتكه العسكرية . فقد كان بمثابة

ثورة كبرى فى أوربا القديمة التى كانت تدخل في دور من الزمن كان فيه حكام أوربا هذه يعملون بهمة على اقتسام بلاد الكرة الارضية الاخرى . فتأسيس الامبراطورية الالمانية الحديثة لم يكن اذن غير منتظر فحسب بل جاء أيضاً متأخراً جداً . وهذا كله كان من شأنه طبعاً أن يحف ذلك المولود الجديد من الساعة الاولى ومن جوانب كثيرة بالمكاره .

لم يستبن الاخطار أحد كما استبانها خالق هذا الكائن الجرىء : البرنس أوتوفون بسمرك . ولقد يسع المرء أن يقول ان الخوف من هدم البناء الذي شاده بهذه السرعة العجيبة كان المحرك لسياسته كلها بين ١٨٧١ — ١٨٩٠ . وقد يبدو هذا غريباً من سياسى يصرف الأمور لكنه برغم ذلك — أو بعبارة أصح ، من أجل أنه سياسى يصرف الامور — يطابق الحقيقة . فقد كان منذ تولى منصب مستشار الريخ الى أن غادر هذا المنصب يضع نصب عينيه بلا انقطاع احتمالات السوء وامكان تألب الامبراطوريات الأخرى على المانيا ، فكان لاينفك يرى فى « كابوس الائتلافات » — كما كان يسميه — ذلك الشبح الذي لم يذق طعم الراحة في مصارعته . كان يلم بنقط الضعف المختلفة التى تلازم أمة واقعة وسط قارة ، أمة من اليمين واليسار ، من الشرق والغرب مفتوحة الحدود ، معرضة دائماً لسطو جيوش الغزاة الاجانب كما ينبئنا التاريخ . وقد كان أبداً على ذكر من تلك التجربة المرة التى شهدها فريدريك الأكبر ، ونعنى بها : محالفة فرنسا والنمسا والمجر والروسيا . كان يعلم ان دولتى الغرب : انكلترا وفرنسا قاتلتا في حرب القرم جنبا الى جنب تقريباً مع مملكة الطونة وفوق هذا كان يعلم كل العلم ان جارته الغربية المغلوبة ما كانت لتتسلى عن الهزيمة التى الحقت بها ، وأن الامة الفرنسية التى جرحت فى أشد مواضعها حساسية أو بعبارة أخرى أصيبت فى حب الشهرة ، كانت تفكر في الانتقام لا لانها أضاعت الالزاس واللورين فحسب بل لاسترداد ما فقدته من السيادة في القارة أيضا . فلقد كانت « الاقاليم » التى استولى عليها الخصم الالماني في

الجهة الاخرى من الفوج ـ رمزا لتلك الرغبة الخفية : رغبة السعي الى السيادة من جديد . وكان الجرح أغور مما كان يبدو في الظاهر : فقد قاست فرنسا أشد ماقاست من ذلك الانقلاب الاوربي الذي أسلفنا وصفه فلم تعد تقوم بالدور الأول الذي كانت تقوم به فيما مضى من الزمان وباتت تتربص لكل فرصة يمكن اقتناصها للخروج من مركزها السياسي السيء . وهنا كان المصدر الاخير لكل الأخطار التي أسلفنا الكلام عنها .

ونحن اذا محصنا ماأداه بسمرك في ميدان الديبلوماسي بهمة لاتعرف الكلال ألفينا على الفور أن همه كله كان موجها الى التغلب على نقط الضعف التي ألمعنا اليها والتي كانت تكتنف الامبراطورية الالمانية الجديدة. لكنه كيف كان يعمل لهذا ؟ وأية آراء جوهرية كانت توجهه ؟

ولنبدأ بالنقطة الاخيرة وبعبارة أخرى بفرنسا فنثبت مايلي في شيء من الايجاز : كان همه منذ اليوم الاول لعقد الصلح أن يتخذ حيال باريس موقفاً دقيقاً كيلا يلهب شعور الفرنسيين القومي المكلوم في غير ماداع. فكانت الفكرة التي طالما قال بها العسكريون وحثوا عليها في مختلف المناسبات ، فكرة اشعال نار حرب جديدة تحول دون تقوي الجارة المعادية تقويا سريعاً أو بعبارة أخرى ما كانوا يسمونه بالحرب المنمية — لاتلقي هوى في نفسه ولا تصادف الا الاعراض . فهو لم يكن يعتقد فحسب بأن هذه السبيل لاتكسب المانيا شيئاً بل كان يخشى أيضاً أن حربا كهذه كانت خليقة أن تجر على المعتدي خصومة الكثيرين في كافة نواحي العالم .وهذا الرأي بعينه أقره الامبراطور غليوم الاول في يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٥ إذ أورده في حاشية علق بها على مقال كان يرى صواب اشعال تلك الحرب المنمية في وجه فرنسا قال : انه لكي تنتهي الحروب بالفوز يجب أن يولي المهاجم عطف الناس والامم ممن نبلت مقاصدهم وان يلقي من خاض الحرب باغياً غضب الرأي العام . وهذا كان سر الحماسة التي اضطرمت في المانيا عام ١٨٧٠ ! فإذ من يلجأ الى السلاح بلامبرر لابد أن

يهيج على نفسه ثائرة الرأي العام . انه لن يجد حلفاء أو محايدين يتمنون له السلامة أو محايدين ايا كانوا . بل كل ماهو خليق أن يلقاه هم الخصوم .»

كان بسمرك يسعى بحسابه الواضح الى صرف مطامع فرنسا الى الخارج بتشجيعها على طلب المستعمرات وبخاصة بعدسنة ١٨٧٥ عند ماوفقت باريس الى الحصول على تأييد لندن وبطرسبورغ لها من الوجهة الديبلوماسية في مناهضة ما كان ينسب الى المانيا من نيات الاعتداء . ولقد رفض بسمرك في سنة ١٨٨٤ ما طالبته به ايطاليا من الوقوف في وجه الفرنسيين فى مراكش إذ أجاب بقوله : ان الاحساس بأن المانيا لا تريد الاحتفاظ بمتز وستراسبورغ فحسب بل تنفس على الفرنسيين امكان البحث عن عوض لحدود الرين فيما وراء البحار . الاحساس بان فرنسا تجد ألمانيا أبداً عقبة فى طريقها قمين بأن يقوي جانب حزب الانتقام حيالنا ويزيد في بغضاء الفرنسيين لنا ونشاطهم ضدنا ، قمين بأن يعجل بنشوب حرب فرنسية جديدة لا أعلم وقتئذ أي فائدة يمكن أن نجنيها اذا انتهت بفوزنا . فان حربا كهذه ولو انتهت بالفوز ستكون مصابا كبيراً . ولست ممن يمكن أن يأخذوا على عاتقهم تبعة السعي الى دخولها . »هذه اعتبارات أساسية كان يسترشد بها مستشار الامبراطورية وتهديه الى محجة الصواب في دائرة عمله السياسى الخارجى : فالمانيا لم تكن تريد من فرنسا شيئاً إذ كان بسمرك يبغى أن يعيش مع الجمهورية فى سلام ، وكان يتمنى لها الخير فيما اتبعته في الخارج من سعى . على انه لم يكن أحد ينسى أن باريس كانت تحن الى الاقتصاص فلم يكن ندحة عن اتخاذ كل ما كان من شأنه أن يحول دون تحقيق هذه الرغبة .

ولقد وجد بسمرك أن أعظم أمان هو في عقد المحالفات مع الدول الاخري حتى يقطع على فرنسا في القارة الطريق الى غرضها الذي كانت تخفيه . فسعى أول ماسعى الى العناية بأن يجد الخصم الابواب في فينا وبطرسبورغ مغلقة في وجهه لانه كان يتحامى أن يعود الائتلاف الذى كان يتربص

بفريد ريك الا كبر الدوائر ويحاول القضاء عليه . كان يتحامى الائتلاف بين فرنسا وروسيا والنمسا والمجر . ولحسن الحظ وقع في مملكة الطونة في أواخر سنة ١٨٧١ تبدل حاسم من الناحية السياسية ، فقد تولى الكونت يوليوس اندراسي وزارة الخارجية بدلا من الكونت فون بويست الذي كان يدأب على تحقيق خطة يبغي بها سيادة النمسا في داخل المانيا ، وولى وجهه شطر الجنوب الشرقي لا نحو الشمال وبعبارة أخرى نحو البلقان يسعى فيه الى أغراض جديدة لبلاده . فتفاهم بسمرك مع اندراسي لساعته على تآزر الامبراطوريتين في العمل . ثم خطب في نفس الوقت ود الروسيا فلقي من اسكندر الثاني تحبيذا للفكرة واغتباطاً بها . وبذلك تم في سنة ١٨٧٣ الاتفاق المسمى بحلف البراطرة الثلاثة الذي وعد على أساسه عواهل المانيا والنمسا والمجر والروسيا بأن يتفاهم ثلاثتهم اذا تعرض سلام أوروبا للخطر وان لا يعقدوا اتفاقات في أية جهة أخرى . وبعد مرور ثماني سنوات أي في ١٨ يونيه سنة ١٨٨١ زيد في متانة الاتفاق فجعل معاهدة حياد تتضمن النص على أن يضمن لكل من المتحالفين حياد صديقيه إذا دخل في حرب مع دولة عظمى . وقد دل مستشار الامبراطورية نفسه على قيمة هذا الاتفاق بقوله : لما كان القيصر اسكندر من الملوك الذين يعول على كلمتهم فانه يحق لنا أن نضمن استتباب السلام مع جارتينا (النمسا والروسيا) سنين . وفوق هذا فان الخطر من ائتلاف فرنسا والروسيا أصبح بالنسبة لالمانيا منتفياً انتفاءاً تاماً كما أصبح اتخاذ فرنسا حيالنا موقفاً سلمياً أمراً مضموناً . هذا الى أن ماارتبط به قيصر (الروسيا) الشاب نحونا من شأنه أن يفسد محاولات حزب الحرب الروسى المعادى لالمانيا في التأثير على قراراته » وهنا أيضاً يبدو لنا واضحاً جدا ذلك الباعث الذي كان يدعو الى الحماية من خطط الهجوم الفرنسية .

على أن بسمرك لم يكتف بالكتلة التي خلقها وسط أوربا طلبا للسلام ، بل زاد عليها حائطا خارجيا قويا اذ وقعت في فينا في ٢٠ مايو ١٨٨٢ معاهدة

دفاعية بين المانيا والنمسا وايطالية بناء على سعيه فنص فيها قبل كل شيء على انه اذا اعتدت فرنسا على المانيا أو ايطالية دون مسوغ هبت لنصرة من يعتدي عليه كلتا الحليفتين الاخريين . وبذا أوصدت أبواب روما أيضا في وجه طلبات التحالف الفرنسية . واذا زدنا على ذلك ان مملكة الطونة عقدت مع رومانيا في ٣٠ أكتوبر ١٨٨٣ معاهدة دفاعية أيضا تضمنت تصريحا خاصا يسند المانيا ، تبينا عظم النطاق الذي بلغه بسمرك بمساعيه من أجل أمن المانيا .

لقد كانت فرنسا في الواقع منعزلة ولم تكن ثمة أية فرصة ظاهرة يمكن أن تنتهزها لتحقيق أطماعها في استرداد سيادتها في أوربا فقد أقيم لمدافعتها سد لا يمكن أن يفكر فى إقامة أقوى منه في القـارة . وليس شك في أن سعي بسمرك فى حماية الامبراطورية الالمانية الجديدة من الاخطار التى كانت تهددها بلغ حوالى ١٨٨٥ أقصى ما يمكن من النجاح. فقد أدرك مستشار الامبراطورية مبتغاه في المحافظة على السلام بصورة بديعة اذ أصبح من الواجب في حينما نشأ خلاف أن تسمع كلمة برلين الفاصلة وبات في امكانهـا أن تدرأ أسوء الاحتمالات . وهكـذا حالت سياسة الدفاع سياسة عمل فعال للمحافظة على الحالة القائمة ، فلم تنم الامبراطورية الفتية وحدها تحت تلك القبة التى أظلتها بالمعاهدات ذات المناحي العديدة والمعقودة بين المانيا والدول الاجنبية ، بل نمت أوربا نفسها لانها صينت من كل مايزعزعها : ومن خلق هذا المركز العام ؟ خلقه مخلوق سنة ١٨٧١ الذي أصبح بفضل بسمرك وهمته العالية وبفضل غريزته السياسية وماتبدعه هو المصرف للامور الجاعل من مصلحته الخاصة وهى السلام قانوناً تأتمر بأمره القارة . وهي حالة لم تكن من السيادة التى تستعبد الغير في شيء ولـكنها كانت زعامة لخير الجميع

ولقد أصابت جريدة بول مول غازيت الانجليزية كل الصواب حين كتبت عام ١٨٨٣ بمناسبة ذكرى سيدان تقول : ان تفوقاً كالذى تستمتع به المانيا وبالصورة التى يقوم بها ، فريد في بابه . فان مثل هذا النفوذ لم يتم لانجلترة

عقب ووترلو أو فرنسا عقب سولفيرينو أو القيصر نيقولا بعد أن أخمد الثورة المجرية . وماكان أغلب من عاشوا بين تقاليد التوازن الاوربي ليظنوا ممكناً أن توضع سلطة هائلة كهذه في أيدي حكومة واحدة دون أن يصيب السلام أذى كثير ، وأن يمس استقلال أوربا وتتأثر رفاهيتها العامة . ومع ذلك فانه ليس ثمة من رجل نزيه ـ بعد تجربة ثلاثة عشر عاماً ـ يستطيع أن يشك في أن تفوق ألمانيا في مجموعه كان أسلم عنصر في الحالة الاوربية . اجل ان السياسة الالمانية ارتكبت أخطاءاً إذ الألمان كغيرهم بشر ، لكن وجود هذه القوة السلمية العظيمة في وسط أوربا كان لخير أوربا ، ولو ضمن أن تستخدم هذه القوة في المستقبل بنصف الحكمة والتحفظ اللذين استخدمت بهما الى الآن لما كان من لايحب دوامها ـ فيما عدا تلك الطائفة القليلة من السياسيين الفرنسيين ـ سوى نفر قليل . ذلك انه ندر أن استخدمت قوة هائلة كهذه هذا الاستخدام الحسن .

ان نظام المحالفات الذي سار عليه بسمرك لايمكن أن يدرك قيمته كلها الا مستعرض لما كانت عليه الدول من تنافر حال هذا النظام دون انفجاره . فقد كان هنالك ذلك التنافر بين المانيا وفرنسا مما أسلفنا بيانه . وكان فوق ذلك مابين ايطاليا والنمسا والمجر ممايبدو للناظر أقل أثراً . وأهم من هذا وذاك وأكبر أثرا ما كان فى ذلك الحين من تنافس الروسيا وانجلترة على النفوذ في آسيا . على أن أخطر جرح في كيان أوربا السياسى كان اذ ذاك هو البلقان الذي اتجهت اليه أنظار مملكة الطونه بعد اذ تولى خارجيتها الكونت أندراسى كما أسلفنا القول . ففى تلك الناحية ظهرت الروسيا بمطالب واسعة النطاق اذ كانت تسعى من أمد طويل الى امتلاك البوسفور والآستانة عاصمة الدولة العلية ليتيسر لها الخروج من البحر الأسود الى البحر الأبيض المتوسط . فكانت فينا تؤيد الباب العالي وكانت انجلترة تناهض كل تقدم لكبرى الدول السلافية نحو الآستانة لان هذا التقدم كان قمينا أن يهدد الطريق الى الهند .

أما الروسيا فجعلت تسعى سعيها بين الشعوب السلافية التى كانت تحت حكم الهلال وتجري وراء مصالحها . فنشبت في سنة ١٨٧٧ الحرب بين تركيا والروسيا . وكان من جرائها خصومة حادة بين فينا وبطرسبورغ ولندن . وهنا توسط المستشار الامبراطورى الألمانى في مؤتمر برلين صيف ١٨٧٨ فوفق بين الخصوم . فأخذت الروسيا بيسارابيا واتسع نفوذها في أرمينيا وحصلت النمسا على حق احتلال البوسنة والهرسك وبهذا حلت فترة هدوء لم تلبث أن اندلعت بعدها النار في امارة بلغاريا التى كانت خلعت عن عنقها هي وصربيا والجبل الاسود حكم الاتراك . فقد كانت بلغاريا حيذاك منطقة نفوذ لامبراطوية القياصرة . غير أنه سرعان ماطمع الروس فى أن يكونوا سادتها يصرفون مصائر شعبها الذي حرروه على النحو الذي يشاءون . فشجر الخلاف بينهم وبين أميرها اسكندر فون باتنبرج الذي كان لا بد له في آخر الامر من أن يلين لضغط بطرسبورغ عليه . ولقد انتهزت النمسا فرصة الفوضى التى لزمت هذا الحادث لاثارة الأنفس على الروسيا فاتسع الخرق بين مملكة الطونه وأمبراطورية القياصرة في صورة مقلقة حتى اذا جاء وقت تجديد المحالفة الثلاثية الامبراطورية أبت بطرسبورغ هذا التجديد فكان هذا الاباء صدمة صدعت بناء المعاهدات الذي شاده بسمرك وجعلت من المحال أن يجمع نظام الارتباطات المتبادلة مابين الدولتين المتناظرتين في البلقان رأساً . وهكذا كان من الحتم أن تتبدل سياسة الامبراطورية الالمانية تبدلا حاسما بعد إذ ظل طوال وقته يعمل على أن يبتعد بألمانيا عن المنازعات فلم يكن مع ذلك محيص عن أن يزداد عداء الدوائر الروسية الوطنية لبرلين . ولقد عرفنا الآن قادة الدولة السلافية العظمى العسكريين كانوا مذ قام مؤتمر برلين يفكرون في الاستعداد للدخول في حرب مع المانيا فكان بسمرك مضطرا ازاء هذه الحالة التى أعرب عنها جانب كبير من الصحف الروسية بما كان ينشره من تحريض مر الى التخلى عن حله البديع الذي أوجده في النصف الاول من سنى

الثمانين . على انه وجد من هذا المأزق مخرجا مكنه برغم كل شيء من تأمين المانيا وضمان صداقة الخصمين المتنافسين في الشرق الادنى • واذا كان لم يستطع الجمع بينهما فقد استطاع على كل حال أن يتفق مع كل منهما على انفراد ليجنى من وراء ذلك كلمة نافذة هنا وهاهنا . فاستطاع بهذه الصورة أن يكون مركزاً يعمل ذات اليمين وذات الشمال حاثاً هنا وملطفاً هناك فكان كالعنكبوت إذ يمتد نسجه من حوله وإذ تتجه خيوطه وجهات متعارضة .وهكذا وصل الى عقد معاهدة ضمان مع الروسيا بينما قد بقيت النمسا في المحالفة الالمانية النمسوية المعقودة عام ١٨٧٩ وفى الاتفاق الثلاثى تسندها اتفاقية ايطالية انكليزية في البحر الابيض المتوسط .

لقد عقدت معاهدة الضمان في ١٨ يونيه سنه ١٨٨٧ لمدة ثلاث سنوات عقب مفاوضات طويلة ، وقد نصت في جملتها على ما يأتي: تعهدت المانيا والروسيا أن تلتزم كلتاهما الحياد إذا تورطت احداهما في حرب ، وأعطيت الروسيا الحق فى نفوذ حاسم متفوق فى بلغاريا والروملي الشرقى ، واعتبرت مضايق الاستانة كأنها مقفلة وفاقا لما تقرر فى مؤتمر برلين حلا لهذه المسئلة على أن تقنع تركيا بأن لاتعمل استثناءات ما من هذا الحل لمصلحة دولة أخرى . وقد تضمن ملحق سري خاص النص أيضاً على أن تؤيد المانيا الروسيا فى اقامة حكومة شرعية فى بلغاريا وأن لاتوافق على ارجاع الامير فون باتنبرج • وقد تعهدت المانيا فوق ذلك أن تقف على الحياد فى حالة ما إذا رأي قيصر الروسيا ضروريا أن يتولى بنفسه الدفاع عن مدخل البحر الاسود حماية لحقوق أمبراطوريته وأن تؤيد الاجراءات الروسية تأييداً أدبياً ودبلوماتيكياً . ومن يفحص هذه المعاهدة تبدهه لاول وهلة التساهلات العظيمة التى تساهل فيها بسمارك لامبراطورية القياصرة والتى كانت بلامقابل تقريباً من ناحية بطرسبورج . فانه جدير بالملاحظة بصفة خاصة ذلك النص الذى لاتلتزم بموجبه الحيدة المتبادلة فى حالة نشوب

حرب ضد النمسا وفرنسا اذا كانت هذه الحرب قد أثارها اعتداء من جانب أحد الفريقين المتعاهدين .فهنا قد ضحى المستشار الامبراطورى الالماني حتى بجانب من سياسته التى توخى منها الامان الى ذلك الحين وكل هذا ليحمل الروسيا على التعاقد معه . لقد فعل ذلك وفى حسابه أن يقبض به على النمسا والمجر أهم خصماء صديقته السلافية . ومن يضع نصب عينه مسلك بسمارك حيال مملكة الطونة يستبن على الفور مرمى معاهدة الضمان . فلقد فعل فى تلك المعاهدة ما من شأنه أن يقوي ظهر فينا قبالة الروسيا • وقد تم هذا بمساعيه بذلك الاتفاق الانكليزى الايطالى المعقود فى ١٢ فبراير سنة ١٨٨٧ الذي تعهدت انجلترا وايطاليا بموجبه بالمحافظة على الحالة الراهنة في البحر الابيض المتوسط والمناطق المتاخمة له وكذلك في البحر الاسود . وقد انضمت النمسا فى ٢٤ مارس الى هذا الاتفاق أيضاً فكسبت بذلك جانب بريطانيا العظمى تأييداً لمصالحها المناهضة للتوسع السلافى فى الشرق الادني ووقفت المانيا عن كثب تظاهر الفريقين وتؤيد رغبات المتنافسين . ومثل هذه السياسة ـ سياسة اليد الخفية كما كان يصفها صاحبها نفسه ـ لم تكن بحال من الاحوال خديعة تنطوى على الغدر بالنسبة للروسيا أو النمسا بل كانت أسلوبا طريفاً يتفادى به من انقلابات أوروبية كان يمكن أن تصبح خطراً على الريخ الالماني . وقد عاق هذه الانقلابات فى تكونها أن برلين استطاعت دائما أن تستخدم نفوذها الملطف هنا وهناك . فلو وقع التصادم على الرغم من ذلك لكان المستشار بحيث يستطيع أن يقرر نتيجة القتال وأن يحسم النزاع بتدخله تدخلا يقى هذا الصديق أو ذاك شر العواقب . وهكذا أجاد بسمارك التدبير بعمله الجديد الذى توخى به الامان.

على أننا لابد أن نسلم فوراً بأن حل سنة ١٨٨٧ بالنسبة للحل السابق البديع ـ ونعنى به نظام المعاهدات ـ يدل على خطوة واضحة الى الوراء . فقد اضطرت السياسى الحكيم قوة الحوادث والتحرج المتزايد من الخصومات

لاوروبية أن يستبدل بمركزه الاول المتحكم مركزاً ثانياً اقل ثباتاً من الاول لزعزعته المؤكدة ، فتراكمت الاخطار سنة فسنة ، وجعل البلقان — جرح القارةالذى كان يدمىجانبها الشرقى — يكابد التهاباً يزدادحدة على مرالايام كما اخذت الجامعة السلافية التى كانت تبغى سيادة الروسيا على الشعوب السلافية في جنوب اوروبا الشرقى ترفعرأسها ويزداد الخطر من هذاالارتفاع شيئاً فشيئاً . وقد كانت تتحرك فى فرنسا في نفس الوقت تلك القوى التى كانت تبغي انتشال الجمهورية من عزلتها وتسعى الى الانضمام إلى دولة القياصرة ، فكانت باريس اثناء المفاوضة في معاهدة الضمان تتوسل حتى بالوثائق المزورة لتفسد مابين بطرسبورغ وبرلين . وهذه كلها كانت سحباً فى الافق اقلقت بال بسمرك على الدوام ، إذ كان يعلم ان من المشكوك فيه « تسيير القيصر اسكندر بعد ذلك إلا برابطة معاهدة » فبحث فى نفس السنوات الاخيرة التى كان فيها زمام الحكم فى يده وراء رابطة جديدةتقى بلاده شر الاحتمالات المظلمة .

وكانت انجلترا همزة الوصل التى كانت لاتزال متاحة له . وقد رأينا كيف وفق المستشار الى دفع هذه البلاد الى المحالفة الثلاثية بتلك المعاهدة الخاصة بالبحر الابيض المتوسط والمعقودة بين ايطاليا والنمسا . وقد اعتبر بسمرك هذا خطوة عظيمة الى الامام إذ كان ابنههربرت الذى كان إذذاك وزيراً فيوزارة الخارجية يرى « ان أستطاعتنا ربط انجلترة الى هذا الحد كانت توفيقاً يجب ان لانستصغر شأنه » على انه مما لاريب فيه انالمستشار كان ينتوى السير الىابعد منذلك . واليك علاقته بانكلترةفيخلال اشتغاله بتصريف امورالسياسةالألمانية نعرضها بايجاز : كان يسعى الى الانضمام الى دولة الجزر قبل كل شيء اذا ماتوجس خيفة من فقدان الروسيا . فقد كان تحالفه مع النمسا وايطاليا وحدهما لايكفيه إذ كان من رأيه ان ألمانيا بحاجة الى الاستناد الى دولة عظمى اخرى للمحافظة على مركزها . وهذه الدولة

اما أن تكون الروسيا أو بريطانيا العظمى . وقد بدا له بادىء الرأي أن يسير مع الاثنتين لكنه بعد ذلك لما ابتعد عن مناهضة الانجليز جعل يطرق باب لندن كلما أتعبته بطرسبورغ . ولذا عني سنة ١٨٧٦ أثناء قلاقل البلقان بالسعي لدى الانجليز وراء معاهدة دون أن يصل الى غرضه طبعاً . ولما أعربت الصحف الروسية سنة ١٨٧٩ عن استيائها من نتيجة مؤتمر برلين بلهجة مرة عاود قرع ذلك الباب لكنه عاد فقطع المفاوضات التي كانت تبدو هذه المرة خيراً من سابقتها لما ان توقع ان هذا سيغير قلب الروسيا بصورة دائمة . ذلك انه كان يتحاشى أن يعقد مع الانجليز اتفاقاً ما يمكن أن يجر على ألمانيا خطر التورط في حرب انجليزية روسية . وقد أبان صراحة في كتاب بعث به لى اللورد سالسبورى السياسى الانجليزى بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٨٨٧ انه لا يسعه ان يجعل بلاده سيفاً لبريطانيا العظمى في القارة . فانه كان يفكر في تفاق يطلق لكل فريق حريته ويريد أن يظل هنا وفي كل مكان بعيداً يرقب عن كثب . ومن يرد أن يلم بوجهة نظره في تسوية هذه المسألة أوضح ماتكون فليرجع الى طلب التحالف الذي عرضه على انجلترة سنة ١٨٨٩ فقد كان خوفه من إمكان تملص الروسيا برغم معاهدة الضمان زائداً إذ ذاك فأمل أن يصل مع لندن أخيراً الى نتيجة فكلف الكونت هتسفلد السفير الالماني لدى التاميز أن يقترح على اللوردسالسبورى عقد معاهدة بين المانيا وانجلترة الغرض منها الحيلولة معاً دون اعتداء فرنسا . وقد جاء فى هذا التكليف « ان فكرتي هى ، اذا أقرها صاحب الجلالة ، أن تعقد بين الحكومتين الانجليزية والالمانية معاهدة تتعهد كلتاهما بموجبها بمساعدة احداهما الأخرى اذا هاجمت فرنسا أياً منهما في خلال السنة أو السنتين أو الثلاث المقبلة ، وأن تعرض هذه المعاهدة التى تربط الريخ الالمانى، حتى ولو لم يصدر بها قرار برلمانى على البرلمان الانجليزى للتصديق عليها وتبلغ رسمياً للريشستاج الالماني . واني اعتقد ان تأثير خطوة صريحة جريئة في هذا السبيل سيكون مروحاً مهدئاً لا فى انجلترة والمانيا وحدهما بل في اوربا بأسرها أيضا »

هذا ما كان بسمرك يسعى اليه ، واضح للعيان . فهو لم يرد بالاتفاق مع بريطانيا العظمى ان يرتبط معها في مناهضة الروسيا . ذلك ان المانيا يجب وفاقاً لرأيه ان لا تكون ابداً مخفراً اماميا لحراسة المصالح الانجليزية في القارة الأوربية . فالسير مع بريطانيا العظمى يداً بيد يجب ان لا يكون الا حيث تلتقي منافع الدولتين او بعبارة اخرى في السهر على فرنسا حتى لا يعكر سلام اوربا . وهذه محالفة تحتفظ للفريقين باستقلالهما التام ولا تعرض اياً منهما لخطر الدخول في حرب لا تتفق وحاجات بلاده . على ان وزير خارجية الجزر البريطانية راوغ فلم يجب بلا او نعم بل ابدى اسفه لانه في تلك الآونة لم يسعه ان يفعل اكثر مما فعل . والسبب الذى من اجله وقف هذا الموقف هو ان اقتراح بسمرك لم يطابق رغبات انجلترة فان لندن كانت تأمل من السير مع احدى دول القارة نفس الذي اراد مستشار الريخ ان يتفادى منه . كانت تسعى وراء حليف تطلقه وقت الحاجة على منافسيها في القارة وعلى الروسيا قبل غيرها اذ ذاك . لانه عند ما طرق اللورد سالسبوري ابواب برلين في سنة ١٨٨٧ كان يريد ان يكسب المانيا الى جانب السياسة الانجليزية في الشرق الأدنى . وتلك السياسة كانت موجهة كما نعلم ضد الروسيا . فلم يشأ بسمرك ان يسير في هذه السبيل واعلن رأيه صراحة قائلا « ان سياستنا ترمي اذا مست الحاجة ، الى الاستمساك بالمحالفات التي تعرض لنا وتكون معينة لنا فيما اذا اضطرنا الامر الى محاربة جارتينا القويتين في وقت واحد » فمحالفة من هذا القبيل هي التي جرى وراءها في سنة ١٨٨٩

وان من يستعرض الجهاد الهائل الذى جاهده بسمرك لدفع الاخطار عن الامبراطورية الألمانية الجديدة القائمة وسط اوربا وينعم الفكر في تلك الاستحكامات التي اقامها حولها من المعاهدات التي عقدها مع الدول الأخرى ثم يلاحظ مبلغ ما بذله هذا السياسي العظيم في اخريات ايام عمله من مجهود تذليل المصاعب المتراكمة التي كانت تكتنف الحالة العامة ، وللابتعاد ببلاده

القائمة وسط القارة عن الورطات — اقول ان من يمعن هذا يصل دون أن يشعر الى أن يستخلص أنه حتى تلك الهمة العالية همة أول مستشار للريخ الالماني لم تعد تكفي على مر الايام للتغلب على الاخطار التي كانت تهدد المانيا . وان تراجعه عن محالفة البراطرة الثلاثة الى الاتفاق ذي الوجهين الذي عقده مع الروسيا والنمسا والجرثم محاولته عبثا أن يكسب انجلترة الى صفه يدل كله بوضوح تام على أن الافق كان دائب التجهم ، فقد كانت الخصومات التي ألمعنا اليها فيما سبق تزداد حدة من سنة الى سنة ، وكان الخرق يتسع على الدوام بين مملكة الطونة ودولة القياصرة . أما الدوائر الباريسية التي كانت تطلب الانتقام من وراء ستار فكانت قد انضمت الى حزب قوي يعمل للجامعة السلافية . في حين كانت انجلترة تنظر الى القارة نظرتها اليها في الأوقات السالفة أعني في ضوء مطالبها المحدقة بالكرة الارضية . وبالجملة فقد كانت الحوادث تختمر في كل مكان وفي طي الخفاء ابتغاء تغيير الحالة التي كانت قائمة اذ ذاك .

على أن بسمرك قد نجح بدهائه غير العادي في أن يحول الى اللحظة الاخيرة أثناء تسييره دفة الامور في السفينة الالمانية دون وقوع تلك الاحداث العنيفة المظلمة . فان الاحترام الهائل الذي كان يتمتع به في الخارج والذي أكسبته اياه شخصيته في خلال عشرين سنة قضاها في العمل الشاق لاجل السلام ، وذهنه الذاري الذي كان يخضع بحدته الاذهان ، ثم الثقة بخلوص طويته ، كل هذه كانت قوى لا تعدلها قوى أتاحت له على الوجه الذي كان يتوخاه في عمله نفوذاً حاسما . وأهم شيء أن الشعب الالماني نما في كنف إدارته الموسومة بالاحتراس والتي حداها الاعتداد فلزمتها لذلك الجرأة ونهض نهضة اقتصادية لم يكن ازدهارها هذا الازدهار مما يخطر ببال . ولقد كانت سنو العز الخارجي هي الاعوام التي ارتفقت فيها الصناعة الالمانية إذ المت حمى التقدم بأمة اولئك الحالمين السابقين فكأنها كانت تريد ان يدرك جيل واحد ما فاتها في عشرات بل مئات السنين الماضية ، فامتدت المدن في قلب

الريف وظهرت على سطح الارض المصانع في كل مكان وجعل التاجر يتصل بأقصى المعمور . وحفز الالمان أيضاً حب التغرب والاندفاع اليه اندفاعا اتخذ لدى الشعوب الاوربية شكلا ثابتاً من حكم البلاد الاجنبية وامتلاك المستعمرات الواسعة . أما لدي الالمان فقد ظهر باديء الأمر فى صورة التوسع التجاري ثم لم تلبث بعد ذلك أن رنت الدعوة الى امتلاك المستعمرات فيما وراء البحار لتهاجر اليها تلك القوى الزائدة عن حاجة البلاد . ولقد لبى بسمرك هذا النداء ولكن في شيء من الكراهية والمقاومة لان تفكيره كان منصرفاً الى أساس الرفاهية : الى مركز المانيا فى أوربا نفسها فكان يحس من نفسه ميلا ظاهراً عن ذلك السعى الى الاغتراب وأخيراً رضخ لتلك الروح الجديدة وكان الفضل الاكبر في طلب كل المستعمرات التى امتلكت فيما بعد لمعونته .

ان المأساة التى أصابت المستشار الامبراطورى الاول هى أن عمله الذى ابتدعته يده ونعنى به الدولة الالمانية الجديدة ، تبدل تحت يده سريعاً ثم حال فجأة شيئا لا يشبه خالقه . فقد قدر لحامى حدود الدولة الحذر أن يشهد كيف ان الامة التى لم ينصرف لحظة عن العمل لوقايتها قد اتسعت اطرافها الى ماوراء هذه الحدود ، وان قوى فتية لم يفهمها كما لم يفهم فكرة الديمقراطية الاشتراكية ، قدرفعت رأسها . فلقد تكشفت النهضة التى اوجدها فجأة عن اخطار باطنة لم يقو سلطانه الذي حالفه في السياسة الخارجية هذا النجاح العظيم على مدافعتها على مر الايام ، فبات هذا المجاهد الدؤوب وحيداً وتخلى عنه العصر الجديد الذى اوجده لالمانيا . وليس شك فى ان هذا التطور كان ضروريا لازماً لزوماً مراً ككل التطورات التاريخية لكنه لم يكن خطر العواقب بالنسبة لذلك الرجل الوحيد المصرف للامور فحسب بل كان كذلك بالنسبة للشعب الالمانى بأسره . ذاك ان المانيا التى خلقها كانت تعيش سياسيا على بطولته . وباعتبار كونها دولة الوسط والدولة ذات الجناحين

المعرضين وباعتبار كونها دولة عظمى جاءت الي الوجود متأخرة ، كانت بحاجة الى بطولة كهذه ليكون لها بعد ذلك حظ الحياة . وبسمرك لم يخلف في المنطقة التى كان يعمل فيها ، في منطقة السياسة الخارجية ، تلاميذ حقيقيين فيما عدا ولده هربرت الذى خرج معه فهل كان هذا ممكنا ؟ وهل يقع عليه من أجله لوم ؟ وهل يسع العبقرية أن تخلع على من حولها من المتوسطين شيئاً من شعاعها ؟ ليس من الهين الاجابة عن هذه الاسئلة اجابة عادلة . لكن الثابت وحده هو أن هـذه الحقيقة الواقعة التى ألمعنا اليها كان معناها ، بالنظر الى أحوال المانيا الخاصة ، كارثة مزدوجة . ذلك ان الشعب الالماني لم يكن يملك بعد تلك القرون التى تملكه فيها الاغماء والتمزق ، شيئا من الخبرة بشئون السياسة الخارجية . وفي الوقت الذى كان المستشار المحنك يتولى قيـاده اعتاد أن يلقى بمقاليده فيما يتعلق بتلك الشئون الى رئيسه آمنا مطمئنا . وهكذا كانت تنقصه كل غريزة سليمة لتفهم المصالح القومية في حين أن هـذه الغرائز من تقاليد الامم الاخرى ولذا لم يكن الشعب فى جملته يفهم حياته السياسية .

وان خير دليل على هذا النقص الاساسى هو ذلك الحادث الباقى خزيه على الايام . هو أنه لم يحل حزب من أحزاب الريشستاج دون خروج بسمرك فى ١٨ مارس ١٨٩٠ بل لم يأسف له . ذلك ان أحداً لم يكن يعلم ما خسرته الامة عند ما اضطر المستشار الامبراطورى الى تقديم استقالته الى الامبراطور غليوم الثاني فكان هذا الخطر خطر الجهل السياسى العام في المانيا أعظم الاخطار التى كانت تتهدد الدولة الجديدة جميعا . وبذا أتيح لتلك الاحداث المظلمة التى كانت تتربص لالمانيا خارج حدودها أن تتفاقم بأسرع مما كان مقدرا لها وان تقوض ذلك الصرح الهائل الذى شاده الجبار العجوز :

٢

الطريق الجديدة ونتائجها

١٨٩٠ — ١٨٩٧

وقعت استقالة بسمرك فى نفس الوقت الذى حل فيه ميعاد تجديد معاهدة الضمان بين الروسيا والمانيا فلما لاح أن مركز المستشاريات مزعزعا توجه اليه السفير الرومى فى برلين الكونت شوفالوف فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٩٠ ليسأله رأيه في مد أجل الاتفاقات المعقودة فى سنة ١٨٨٧ فأعرب له بسمارك عن رغبته الاكيدة فى الاستمساك بتلك الاتفاقات . كذلك كان الامبراطور الشاب غليوم الثاني مؤيداً لتجديد المعاهدة على الرغم من شيء من الكراهية الشخصية كان يضمره للقيصر اسكندر. وهكذا أمكن شوفالوف أن يسافر الى بطرسبورغ ليحصل على الموافقة على مد الاتفاق السري ست سنوات .
فلما عاد لم يكن بسمرك في مركزه فقطع الروس المفاوضات في الحال . بيد أن الامبراطور استدعى السفير اليه في ٢١ مارس وأكد له انه مصمم كل التصميم على أن لا يحيد عن موقفه الذي التزمه الى الآن حيال الروسيا ، وبذا لاح أن مد المعاهدة قد بات مضمونا بخاصة ووزير الخارجية الروسية جيرس قد أعلن مرة رضاءه عن هذا المد .

على انه حدث فى برلين فجأة تحول حاسم إذ نصح خلفاء بسمرك باتباع « طريق جديدة » فى السياسة الالمانية . فكان أول مقتضيات هذه الطريق الجديدة أن يصرف النظر عن معاهدة الضمان مع الروسيا وقد أبديت اعتبارات مختلفة في بيان اسباب هذه الاجراءات تضمنتها بحذافيرها مذكرة للكونت ايرشم وكيل وزارة الخارجية مؤرخة في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٠ إذ جاء في هذه المذكرة : أن المعاهدة خليقة أن تجر المانيا الى حرب فضلا عن انها تعد بمثابة خديعة للنمسا وتمكن الروسيا من افساد علاقات المانيا بمملكة الطونة وبايطاليا وانكلترا والباب العالى . وذلك دون أن تشتمل على ما يضمن عدم

اعتداء فرنسا . هذا الى انها تجعل الروسيا هي التى تحدد زمن الحرب التى قد تنشب في المستقبل فى أوروبا . وبغض النظر عن هـذه الجوانب العامة فان هذه المعاهدة مما لا يمكن تنفيذه عملياً لان أى تقدم من ناحية الروسيا نحو بلغاريا سيحمل النمسا والمجر على الوقوف فى وجهه ويجر المانيا تبعاً لذلك الى ميدان القتال »

وفى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٠ أصـدر الامبراطور عقب اجتماعه بالمستشار الامبراطورى الجديد الجنرال فون كابريفي أمره الى الجنرال فون شفينتز سفير المانيا فى بطرسبورغ بأن يصرح فى الموضع المناسب « بأن هذا الطرف (برلين) يريد أن يحافظ مع الروسيا على أطيب العلاقات لكن تغيير الاشخاص الذى يحدث في الوقت الحاضر فى المانيا والذى يحملنا على أن نتوخى الهدوء وان لا ندخل فى مفاوضات بعيدة المدى ، سبب في ذاته لان نرى من الانسب أن لا نجدد المعاهدة »

بهذا اتخذ قرار على أعظم جانب من الأهمية وهدم جانب مهم من ذلك البناء الذي شاده بسمرك حول المانيا تدريجاً بهمة لا حد لها ليضمن لالمانيا الامن من جهات كثيرة ، وقضى على تلك الرابطة السرية بأكبر دولة عظمى على الحدود الشرقية أن لا تقوم لها قائمة بعد الآن

وليس شك فى ان الآراء الجوهرية التى سبق ايرادها ليست كل السبب الذي حمل رجال وطلمستشاره الجديدين على مسلكهم هذا فان ثمة أسبابا أخرى وبواعث شخصية ربما كانت أقوى تأثيراً فيما اتخذ ، فضلا عن انها تلقي على أخلاق من باتوا من ذلك الحين أصحاب النفوذ الاكبر نوراً واضحاً

لقد اعترف صراحة خليفة بسمارك على مركز المستشار ، ذلك الجنـدى الشريف ذو المواهب الجنرال فون كابريفى الذي لم تكن له خبرة بالسياسة ، بأن المسألة عنده كانت أن يجعل فن سلفه العظيم ـ ذلك الفن الصعب ـ سهلا بما يمزجه به من كفاياته هو التى كانت دون كفايات سـلفه بمراحل . فلقد

قال لبسمرك نفسه : ــ « ان رجلا مثلك يستطيع أن يلعب بخمس كرات دفعة واحدة بينما غيرك يحسن اذا اقتصر على كرة أو اثنتين » وبالمثل ماجاء فى كتاب الكونت برشم وهو : « ان سياسة معقدة كهذه (يعنى سياسة معاهدة الضمان التى كانت قائمة الى جانب المحالفة الثلاثية) كان نجاحها موضعاً للشك في كل وقت ، لا يسعنا أن نتابع السير عليها بعد اعتزال رجل الدولة الذى كان يستند في عمله الى ثلاثين سنة خبرة والى نفوذ مغناطيسى فى الخارج » وهذه كلمات تدل على اعتراف صريح بقصر الباع يزيد في أثره السيء بالنظر الى المتاعب الهائلة التى كان يسببها لكل زعيم مركز المانيا المعروف ، انه يظهر في الوقت عينه أن هذه المتاعب لم تكن تقدر في نطاقها الحقيقى إذ كان أولوا الشأن يعملون على معالجتها بوسائل أخف مما كانت تعالج به الى وقتنا ذاك

على أن الخليفة الحقيقي لبسمرك باعتباركونه مصرف الشؤن السياسية الالمانية لم يكن كبريفي بحال من الاحوال بل كان رجلا في وزارة الخارجية هو المستشار المحاضر فريتس فون هولشتين . وقد ترقى هذا السياسى في عهد المستشار الامبراطورى الاول وظل مدة طويلة متصلا به اتصالا وثيقاً حتى طرأ على علاقتهما ما كدرها فجعل يتملك أصغر الاثنين بغض شديد وأخذ يجد على رئيسه الذى اعتاد أن يأمر فيطاع وجداً لم يقلل من شدته انه كان خفياً . فكاد له في الخفاء ومد له من الدسائس حبالا ساعدت على سقوطه بصورة حاسمة . ثم كان بعد ذلك أهم قوة محركة في مناهضة معاهدة الضمان والعمل على عدم تجديدها . ولا بد أن الرغبة في الحيلولة دون رجوع البرنس أوتو كانت ذات أثر قوي في عمله . لذلك كان لا بد من السير بعزم في « الطريق الجديدة » وقطع العلاقة الروسية التى كان يعنى حتى حينذاك بتعهدها والمحافظة عليها . فجعل قسم وزارة الخارجية السياسي الذى كان هولشتين روحه يقدم المذكرة تلو الاخرى بالنصح بتنكب الطريق التى كانت الامور سائرة فيها الى ذلك الحين .

ولقد وقع هذا الموقف الالماني من أنفس الروس وقعاً سيئاً منذ اللحظة الاولى . وإذ كانوا فى بطرسبورج قد تدللوا عقب خروج بسمرك وقبل أن يعلم قرار المانيا اعتقاداً منهم بأن المانيا تريد مد أجل معاهدة الضمان ، فقد أصابهم طبعاً شيء من الذهول عند ماصدع السفير الالمانى فون شفينتز بالامر الامبراطوري الآنف الذكر أي الرفض . وقد حاول المسيو دى جيرس وزير خارجية الروسيا فى الاسابيع التالية محاولات جديدة ابتغاء الوصول الى عقد المعاهدة مع ذلك . والمسيو دى جيرس هو أحد المقتنعين بضرورة مصادقة المانيا وهو الذي حمل قيصره اسكندر الثالث على أن يعقد الاتفاق السرى مع المانيا معلناً الحرب العوان على خصوم ذوى نفوذ كانوا يطلبون انضمام دولتهم الى فرنسا . فكان يشير محذراً الى أن بلاده ستصبح منعزلة ، وانه لابد من البحث ما أمكن عن جهة يستند اليها . وكثيراً ماقدم اقتراحات وعرض عروضاً تدل على تساهل بعيد المدي ، ولكنه كان في كل مرة يصطدم برفض برلين التى لم تتحول عنه . وكان عبثاً حض الكونت فون شفينتز أيضاً على عدم رد يد الروسيا الممدودة ، فان كل العروض كانت ترفض فى أدب وبصورة ودية ولكن نهائية .

لقد كانت عواقب ذلك الفعل الحاسم الذى أقدم عليه الرجال الجديدون سريعة ، فقد تحركت رأساً تلك القوى المظلمة التى كانت ترمى الى البطش بألمانيا والتى أراد بسمرك بتساهلاته السخية حيال الروسيا أن يحول دون انطلاقها ولقد أمكن السفير الفرنسى في بطرسبورغ في ٢٤ أغسطس ١٨٩٠ أن يبعث تقريراً يقول فيه ان التقرب بين فرنسا ودولة القياصرة يتحقق تدريجاً . ورأى ولاة الامور في باريس ان اللحظة التى يحق للجمهورية أن تأمل فيها الخروج من عزلة فرضها عليها بسمرك عشرين عاما وأن تكسب فى القارة حليفا قويا باتت قاب قوسين . وسرعان مانشطوا الى خطب ود الدولة السلافية التى هشت لهذه المساعي وبشت وان كان ذلك فى شيء من الحيطة والحذر . ففي

٢٣ يوليه ١٨٩١ أدت عمارة بحرية فرنسية بقيادة الاميرال جير فى كرونستات زيارة للروسيا كانت مصحوبة باحتفالات عديدة . وفى اليوم التالى قدم وزير خارجية فرنسا اقتراحا بعقد محالفة بين الدولتين . وفى ٢١ أغسطس من نفس السنة كان « الاتفاق الودى » العام أمراً واقعيا وكان بموجبه على فرنسا والروسيا أن تتفاهما فى المستقبل على المسائل السياسية الهامة وأن تتفقا معا على الاجراءات التى تتخذ اذا ماتعرض السلام للخطر .

بذلك تمت بالفعل أول خطوة فى سبيل وضع الاساس للوفاق الثلاثى الذي لم يلبث أن صار عاملا حاسما في السياسة الاوربية . وقد ظلت فرنسا تثابر حتى حصلت بدل الاصبع الذى كان ممدودا لها على اليد كلها . فقد كانت لا تنى عن السعى وراء عقد اتفاق عسكرى ظل المسيو جيرس وزير الخارجية الروسية يناهضه طويلا . ففى سنة ١٨٩٢ وضع وزير الخارجية ريبو ووزير الحربية فريسينيه مشروعا لهذا الاتفاق فى باريس كان ينم بكل وضوح عن الغرض المتوخى من هذا المشروع بأ كمله فقد كان القصد فى حالة ما اذا اصطدمت الروسيا وفرنسا بالمحالفة الثلاثية أن تلقى كلتاهما بكل قواها في الميدان لايقاع الهزيمة بدول المحالفة الثلاثية اولا . لكن بطرسبورغ لم ترض بهذا وان كانت قد قبلت مشروعاً جديداً وقعه فى ١٧ اغسطس او برتشيف وبوازديفر رئيسا هيئة اركان الحرب في كل من الدولتين وكان بمثابة اتفاق ذي صبغة دفاعية (١)

وهكذا تم في الخفاء تبدل اساسى فى مركز اوروبا السياسى بحذافيره : فنجحت فرنسا في الخروج من عزلة كانت مضطرة منذ سنة ١٨٧١ الى التزامها ، وانضمت الروسيا بعد إذ خشيت التعرض للعزلة عقب رفض تجديد معاهدة الضمان الى الدولة العظمى الواقعة في غرب اوروبا . فانقسمت اوروبا من ذلك

(١) انظر الوثائق

الحين الى حزبين فرنسا والروسيا فى جانب ودول الوسط وهي المانيا والنمسا والمجر وايطاليا واليها رومانيا في الجانب الا خر . فبعد ان كانت كفة المانيا هي الراجحة اصبحت هنالك حاله جديدة يمكن نعتها بحق انها توازن بين الدول وتعادل فى الاتفاقات المعقودة بينها . على ان المانيا تعرضت لخطر الحرب فى ميدانين وهو ما كان بسمرك يعمل على درئه بتلك الهمة . ولا يخفى ان طبيعة الحزبين تختلف احداهما عن الاخرى من اول الامر . فلقد كانت كبرى دول الوسط وهي المانيا ذات مصلحة اى مصلحة فى المحافظة على السلام . وذلك لسبب بسيط جداً هو أنها لم تكن تسعى الى أغراض ما خارج حدودها الاوروبية . فالحالة التى كانت سائدة إذذاك كانت تفي بحاجاتها وتضمن لها مركزاً سياسياً وقوة اقتصادية . ووثائق المانيا التى ترجع الى ماقبل الحرب ليس فيها على اتساع نطاقها موضع واحد يمكن ان يستخلص منه ولو بصفة غير مباشرة ان برلين كانت تحدوها فى اية ناحية نيات فتح خفية وفى هذا كان الطريق الجديد يتبع نفس الخطة التى اختطها بسمرك .

فلقد كانت كلما ابدت النمسا والمجر رغبات تنم عن الميل الى التدخل فى شئون الشرق الادنى لا تتأخر وهلمشتراسه عن التصريح بأنها لا دخل لها فى مغامرات كهذه . وفى سنة ١٨٩٦ عند ماحل موعد تجديد المحالفة الثلاثية لخمس سنوات جاءت فينا باقتراحات تبغي بها تغيير نص المعاهدة وترمي الى اكتساب المانيا لتأييدها فى الحصول على غايات ايجابية في البلقان اذ كان قادة مملكة الطونة يخشون أن يعظم نفوذ الروسيا في بلاد البلقان الى درجة تهددهم وأن تفتتح دولة القياصرة الاستانة اذا انحلت تركيا فأرادوا ان يستوثقوا من امكانهم الزحف هم أيضا فى اللحظة الموعودة . فجاء موقف المانيا فى كلمة وجيزة واضحة لمستشار الامبراطورية فى ذلك الحين البرنس فون هوهنلوهه وهي موجودة فى مذكرة له بتاريخ ٢ مارس ١٨٩٦ ونصها « اننا مستمسكون

بالمحالفة الثلاثية جداً لكنا لا نريد أن نجعل منها وسيلة لتحقيق خطط معينة للنمسا في الشرق فيجب ان تقنع النمسا بصيغة المحالفة الدفاعية اذا كانت لا تريد أن تسير الى الفناء » . فبهذه الروح ظل العمل بالمعاهدة كلما كان الامر يتعلق بمملكة هابسبورغ . أما حيال ايطاليا اقلق اعضاء المحالفة نفسا واقلهم ضمانا فى ساعة الشدة فقد رأت الحكومة الالمانية نفسها مضطرة فعلا فى سنة ١٨٩١ الى التساهل معها فى امور بعينها مما أدى بناء على رغبة رومه الى إدخال نصين جديدين على اتفاقية المحالفة يسايران مصالح الحليفة الجنوبية فى البحر الابيض المتوسط اكثر من ذي قبل . فقد كان الامر يتعلق فى احد هذين النصين بالمحافظة على الحالة فيما يختص بشواطىء الادرياتيك وبحرايجه وجزرهما وفى النص الثانى بشبه جزيرة برقة وطرابلس وتونس . ففيما يتعلق بالمناطق الاخيرة تعهدت المانيا بتعضيد ايطاليا فى أحتلال إحدى جهاتها اذا تزعزعت الحالة القائمة . وقد تساهلت المانيا فى الامرين وان كان على غير ارادتها وذلك تفاديا من فقدان حليفتها فى الجنوب اذا لم تجبها الى رغباتها . وهذه الظاهرة فى سياسة برلين كانت تبدو دائما كلما ظهرت سحابة في الافق الاوروبى تهدد بوقوع قتال . ذلك ان السلام كان فى مصلحة المانية ولازمة من لازمات هذه المصلحة . ومن ثم كان سهر الالمان عليه ومحاذرتهم الشديدة ان يكدر فضلا عن محاولتهم التأثير على حلفائهم بتجنب كل مشروع خطر.

على انه كيف كانت الامور فى الناحية الاخرى وبعبارة أخرى عند ذلك الفريق الفرنسى الروسى الذى كان قد ظهر ولما يكد . ليس من سبيل الى الشك في ان هذه الناحية كانت تحدوها من بادىء الامر ميول بعينها ترمى الى احداث تغييرات في اوروبا . فقد كانت الروسيا تتوق من قديم الزمان الى تحقيق غرض طالما اشتهته : ذلك أن تلك الدولة السلافية العظيمة كانت تسعى الى ايجاد مخرج الى البحر الى الابيض المتوسط وترغب فى ان تخضع لسلطانها

الاستانة عاصمة تركيا والمضايق التي تربط البحر الاسود بالبحر الابيض المتوسط.

وفوق ذلك كان انصار التآزر مع فرنسا يأملون في اتساع النفوذ الروسي في البلقان وكان دعاة الجامعة السلافية التي كانت تطالب بزعامة الروسيا لشعوب البلقان في الزاوية الجنوبية الشرقية من اوروبا — يحرضون علانية وعلى الدوام ضد المانيا وذلك بقولهم ان المستشار الامبراطوري الالماني اتخذ موقفاً عدائيا لدولة القياصرة وهو مالم يكن حقيقيا بحال من الاحوال . وقد كان هذا دأبهم منذ مؤتمر برلين المعقود في سنة ١٨٧٨ والذي توسط فيه بسمرك في انهاء الحروب الروسية التركية . وعلى كل فقد كانت هنالك مساع تبذل لم تكن تتفق والاحتفاظ بالحالة الراهنه .

وفي فرنسا ؟ اننا نعلم أنهم لم يستطيعوا أن يتعزوا منذ سنة ١٨٧١ عن فقدان السيادة التي كانت لهم في أوروبا . كما نعلم أن استرداد الالزاس واللورين كان الامنية الخفية التي كانت تحدو ذوى الوطنية ، أمنية لم يكن أحد يذكرها لكنهم كانوا يفكرون دائما فيها . ففي ابريل سنة ١٨٩١ أي في نفس الايام التي كانت تتقرب فيها الجمهورية الى الروسيا وصف الجنرال جاليفيه الفرنسي الحالة بين فرنسا والمانيا ، على مارواه الملحق العسكرى الالماني في باريس في تقرير له ، كما يلي . « ليس أحد في الامتين يريد الحرب لكن كل العقلاء يرون ان لامفر من هذه الحرب من أجل الالزاس واللورين . ومن المؤكد — ما لم تطرأ حوادث غير عادية ليست في الحسبان — ان فرنسا لن تكون البادية بيد أنه اذا شهرت الروسيا الحرب على المانيا فلن يكون في وسع حكومة ما ان تمنع فرنسا عن الاشتراك » أما ان هذا الرأى ليس رأى رجل عسكري وحده بل انه يعبر أيضاً عما كان يجول في خواطر الدوائر السياسية فما تثبته الوثائق عديدة التي ترجع الى تلك الايام.

لقد كانت باريس تسعى في سنة ١٨٩١ الى الضغط على روما ضغطاً شديداً ابتغاء الحيلولة دون تجديد المحالفة الثلاثية فقد سئل وزير الخارجية الايطالية ودينى من جانب فرنسا (وهذا وارد في أقوال له) : — « هل ايطاليا ملزمة

بمساعدة المانيا فى حالة ما اذا دخلت فرنسا حربا لاسترداد الالزاس واللورين »

وفى سنة ١٨٩٤ قال ريسمان السفير الايطالى فى باريس مايلى : « ان فكرة اعادة السيادة الفرنسية فى أوروبا لا تزال حية فى قلوب الفرنسيين أجمعين بلامراء ... فقد أراد الفرنسيون أن ينتظروا أولا ريثما ينتهي أجل المحالفة الثلاثية أملا منهم فى أن لا تتجدد هذه المحالفة ثانية فى سنة ١٨٩٦ وهذا يدل على أن ذكرى سنة ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ لم تتلاش بعد ففرنسا تريد أن تحارب في المرة المقبلة وهي واثقة تماماً بقوتها الحربية » وأوضح عبارة من هذه الكلمات مافاه به رئيس الوزارة الفرنسوية برجوا سنة ١٨٩٦ للمدير العام بوديو الذي بعثه كريسبي رئيس الوزارة الايطالية الى باريس حينذاك إذ قال له صراحة « انه ما من حكومة فرنسية يسعها أن تجامل ايطاليا أو تتقرب اليها مادامت هذه باقية في المحالفة الثلاثية . ان الرأى العام الفرنسى والسياسة الفرنسية ... سيكونان مهما ظهر على السطح من أمور مسيرين من الاعماق بفكرة واحدة هي استرداد الالزاس واللورين فهذه المسألة مسألة الالزاس واللورين ستتقدم دائما على ماعدها الى أن تحل . وما دامت ايطاليا بمحالفتها لالمانيا تؤيد المطالب الالمانية فى الالزاس واللورين فلن تستطيع فرنسا أن تتساهل معها فى أية نقطة بل يجب أن تعمل مااستطاعت على أن تجعل حياتها مريرة » وليس أوضح من هذا فى الاعراب عن الباعث الذى كان يحرك الموقف في بلاد السين ذلك الموقف الذى كان مرعي للانظار . و « استرداد الالزاس واللورين » لم يكن ليتم إلا بتغيير الحالة التى كانت سائدة إذ ذاك . لهذا كانت في باريس أيضاً ميول محسوسة جداً معادية للسلام . فقد أرادوا أن يترقبوا ساعة القصاص وان يعدوا العدة ما أمكن من كل جانب ليسيروا في المرة المقبلة » واثقين كل الثقة » . ومن ثم عقدوا أول ماعقدوا ذلك الاتفاق العسكرى مع الروسيا

لقد كانت النقطة الثانية في برنامج باريس كما تؤيدها كلمات بورجوا : اخراج ايطاليا من المحالفة الثلاثية . ومنذ عام ١٨٩١ ورجال ايطاليا يشكون شكوى تزايدت على مر الايام من المضايقات التى تعرضت بلادهم لها من جانب

فرنسا . وقد صرح السفير ريسمان الذى أسلفنا ذكره في سنة١٨٩٣ بقوله :
« ان علاقة ايطاليا بفرنسا تسوء على الدوام فانالفرنسيين أخذوا يسعونمن سنين سعياً ظاهراً لصرفها عن المحالفة الثلاثية بالاضرار بمصالحها من الناحية التجارية والمالية » وكتب بيلوف ممثل المانيا في روما في ذلك الحين يقول في شهر يوليه ١٨٩٥ : « ان البارون بلانك (وزيرالخارجيةالايطالية) لاينى يذكرني في الايام الاخيرة بأن السياسة الفرنسية حيال ايطاليا تجري وراء غرضواحد ، ولاتوجهها الا وجهةنظر واحدة وذلك : التفريق بين ايطاليا والمحالفة الثلاثية أو بعبارة أصح ألمانيا . وسعى الفرنسيين الى تحقيق هذا الغرض بالاساءة الى الايطاليين ومحاولة ارهابهم بعداداتهم والتنكر لهم لابمحاسنتهم ، غلطة وبعد عن الكياسة . ذلك انالايطالى كسائح لافونتين تخلع عنه الشمس الملاطفة معطفه ولاتخلعه عنه الريح الباردة . »

وهكذا كانت السياسة الفرنسية بعد أن زال عنها الضغط الشديد الذى كانت تحدثه يد بسمرك الماهرة تسعى سعياً متواصلا لاالى تقوية معسكرها هي فحسب بل الى الاقلال أيضاً من شأن الفريق المعادى وعرقلة توسعه ما أمكن . فكان القائمون على السين يندفعون إلى الامام في شيء كثير من الضجة لايأنفون من أية وسيلة يحطمون بها نظام المحالفات الذي أقامته ألمانيا لضمان أمنها ، ذلك النظام الذي قام فى وجه الجهود الفرنسية الطموحة سداً منيعاً .

وقدكان أول مافعله ولاة الامور في برلين أن حاولوا توسيع ماتبقى في وسط أوربا بعد أن لم تجدد معاهدةالضمان مع الروسيا ـ نقولحاولواتوسيع ماتبقى من هذه المحالفات وتكملته من ناحيةأخرى وذلك بالسعي الى التقرب من بريطانيا العظمى . فكانت البداية حسنة نوعاما ، إذ عقدت فى أوليوليه ١٨٩٠ معاهدة بين المانيا وانجلتره حصلت بموجبها المانيا على جزيرة هيلجولاند بينما أعطيت زنجبار للبريطانيين .وهذافضلا عما اتفق الفريقان عليه من

تحديد مستعمراتهما في أفريقيا . لكنه عقب ذلك بقليل تبين ان انجلترة انما ترى المصلحة في الاستناد الى كتلة وسط أوربا استناداً ضعيفاً جداً ، فلما حاولت ايطاليا في سنة ١٨٩١ أن تجعل من الاتفاقات التى تبادلت فيها المذكرات مع بريطانيا العظمى في عهد بسمرك معاهدة محالفة ثابتة الحدود أعلن رئيس الوزارة البريطانية اللورد سالسبوري الى الكونت هتزفلدسفير المانيا في حديث له معه أثبته الاخير في برقية بتاريخ ٢٣ مايو ١٨٩١ ، انه -أي اللورد سالسبوري- لا يسعه «بالنظر الى الاحوال البرلمانية وتهيب زملائه» أن يوافق على طلب ايطاليا . وقد تلت ذلك مفاوضات كانت هذه الآراء تعود فيدلى بها فيها . وأيضاً لما أعقبت حكومة المحافظين وزارة للأحرار لم تدم طويلا لم يكن ممكناً حمل وزير خارجيتها اللورد روزبري على ابداء تساهل يذكر . وكل ماأمكن الفوز به هو موافقة كتابية قدمها في خريف ١٨٩٢ وصرح فيها برأيه الشخصى المحض وهو « أنه اذا اعتدت فرنسا على ايطاليا بلامبرر فان مصالح انجلترة باعتبار كونها من دول البحر الابيض المتوسط ودولة الهند ستحملها بطبيعة الحال على تأييد ايطاليا » فهذا التأكيد المبهم كان كل ما أمكن روما أن تبلغه حينذاك .

وتقضت الايام فاذا بين لندن وبرلين احتكاك لا يسر من أجل مسائل تتعلق بالمستعمرات وبخاصة فى أفريقيا . فقد ظهر جلياً تقريباً ان تلك الجزر البريطانية الحاكمة العالم لم تكن تنظر بعين الرضا الى اتساع النفوذ الالماني في مناطق ماوراء البحار فوق ما اتسع ، فأوغر هذا صدر برلين ايغاراً كان يزداد على مر الايام وبات من المتعذر التوفيق بين وجهتى نظر الفريقين . فولهلمشتراسه كانت تسعى الى ايجاد صلة ثابتة بين المحالفة الثلاثية وانجلتره بينما كان الساسة البريطانيون يدلون في كل مرة على ميل الى اتخاذ دول الوسط مخفراً أمامياً لهم في القارة يدافع عن مصالحهم . وقد كان مركز المانيا فى هذا الشأن سيئاً

جداً لان القارة الاوربية كانت بعد إذ تم التحالف بين فرنسا والروسيا منقسمة الى معسكرين وهذا الظرف بعينه هو الذي مكن بريطانيا العظمى من أن تقف بمعزل عن الفريقين تستفيد من خصومتهما . وبخاصة اللورد سالسبوري الذي عاد الى الحكم سنة ١٨٩٥ فانه سار فى هذه الطريق وعمل على ابقاء دولته فى تلك «العزلة المجيدة» وهكذا كان الى جانب فريقي القارة فريق سياسى ثالث منعزل بنفسه وذلك الفريق هو انجلتره .

لقد سعت المانيا كل سعي لمقاومة هذه الحالة التى كان معناها اضعاف مركزها فوق ضعفه فقصدت أولا الى تحسين علاقاتها بالروسيا من جديد . ففى بدء عام ١٨٩٤ أنهيت حرب جمركية ظلت رحاها تدار عدة سنوات مع الدولة السلافيـة العظمى وقام مقامها اتفاق تجاري ، وبيان ذلك أن خالف كابريفى الذي تولى منصب مستشار الريخ في خريف هذا العام بعينه كان خبيراً بالروسيا وقريبـا للبيت القيصري ونعنى به البرنس كاودفيج فون هوهنلوهه — شلنجفيرست ، فلما مات القيصر العجوز اسكندر الثالث في أول نوفمبر ١٨٩٤ بدأ الامبراطور الالماني يتبادل مع ابنه نيقولا الثاني رسائل شخصية حارة أملا منه أن ينشر نفوذه على أكبر مقام في بطرسبورغ

وفي مستهل سنة ١٨٩٥ حدث حادث هام : فان خاتمة الحرب اليابانيـة الصينية فى الشرق الاقصى كانت نصراً باهرا للجزر اليابانية التى كانت تطورت من الوجهة العسكرية تطوراً قوياوالتى كانت تسعى من ذلك الحين الى تثبيت أقدامها فوق القارة الاسيوية بمطالبة الصين بالنزول لها قبل كل شيء عن بورت أرثر وجزء من منشوريا فوق فورموزه وجزائر فيشر . هنا تبين مصرفو السياسة الالمانية « خطر الجنس الاصفر » وكانوا سببا لتبادل الوزارات الآراء فى هذا الشأن، فطالبت الروسيا الدول العظمى بأن تعترض فى طوكيو سوية على نيات اليـابان الواسعة النطاق إذ كانت للروسيا أكبر مصلحة فى أن لايكون لها منافس جديد في شرق آسيا حيث كانت تفكر فى نشر سلطانها

دائماً ، الامر الذي أفضى الى التنابذ بينها وبين انجلترة فعلا . لكن انجلترة رفضت الاشتراك في هذا العمل رامية بلاريب الى الابقاء على اليابان أولا لتتخذها في مقتبل الايام حليفة لها . أما فرنسا حليفة الروسيا فوافقت وكذلك فعلت المانيا . وفى خلال ذلك كان صلح شيمونوزيكي قد أمضى فى ١٧ ابريل بين الصين واليابان فحصلت اليابان فى القارة الاسيوية على المنطقة التى كان لا بد من النزول لها عنها ولكن مصغرة . غير أنها كانت تطلب دائماً مسافات مهمة . وفى ٢٣ ابريل رفع ممثلو الروسيا وفرنسا والمانيا الى اليابان حض حكوماتهم لها على أن تصرف نظراً عن شواطىء آسيا . وكان أن استعمل وزير ألمانيا المفوض فى هذا التبليغ لهجة شديدة متخطيا تعليمات برلين فأثار بذلك فى طوكيو شعوراً مراً بالمذلة وهى التى كانت ترى فى احتجاج الدول الاوربية الثلاث حرمانا لها من جانب من ثمار انتصارها . وقد اضطرت اليابان الى الرضوخ والتنزل عما كانت تسعى الى امتلاكه فى آسيا .

ان الاعتبارات التى أدت بالمانيا الى مؤازرة الروسيا مؤازرة قوية في رغباتها في شرق آسيا كانت ترمى في جوهرها الى تحسين مركز المانيا فى أوربا. فقد كانت الفكرة انه اذا نجحت المانيا في « تثبيت الروسيا في شرق آسيا » وبعبارة أخرى في تشجيع الدولة السلافية العظمى على التوسع في الشرق الاقصى ، فان الضغط على مايسمى بالشرق الادنى في الجانب الاوربي ذلك الضغط الخطر يختفى اذ ذاك . كذلك كان يؤمل أن تنصرف دولة القياصرة عن خططها في البلقان وتعدل عن الاستانة فتنتفي بذلك الخصومة بين فينا وبطرسبورغ ويرتفع الخطر عن الجبهة الالمانية الشرقية . وفي الواقع ان عشر السنوات التى تلت كانت تثبت صواب هذه الفكرة ، فان العلاقات بين دول الوسط والروسيا تولاها الهدوء عقب ذلك . اذ اجتمع في سبتمبر ١٨٩٦ القيصر نيقولا الثاني والامبراطور غليوم في سيليزيا واتفق كلاهما على المحافظة

على تركيا بكيانها الذي كانت عليه اذ ذاك . ولم يكن معنى هذا ان الروسيا وقفت مؤقتاً عن السعى الى احداث تغييرات فى تلك الجهة بل ان معناه رضاؤها بأن تبقى العلاقة بين البحرين الاسود والابيض المتوسط زمنا ما في أيدي الدولة العثمانية الواهنة حتى لا تأتي على الاقل دولة أخرى وتثبت اقدامها هناك . وقد أعقب ذلك بقليل أى في سنة ١٨٩٧ أن عقد بين النمسا والمجر والروسيا اتفاق تعهدت بموجبه كلتاهما بالمحافظة على حالة الشرق الادنى اذ ذاك . وهكذا تحولت الهولة الروسيا فعلا عن أوربا الى آسيا تطلب فيها أرضا ومخرجا أمينا الى البحر اذا أمكن .

كل هذه الحوادث أثرت في حالة أوربا بأسرها تأثيرا عظيما فتراخى من الجهة الشرقية ذلك الطوق المزدوج الذي ضربته المحالفة الروسية الفرنسية حول المانيا . واضطرت فرنسا ، حتى لا تخسر صديقها السلافى الى الموافقة على تحوله . ولما كانت الجمهورية في نفس الوقت يزداد ما بينها وبين انجلترة من تضارب المصالح من جراء مساعيها الاستعمارية في افريقيا على الاخص ، نشأ شيء يشبه التقرب بين دول القارة الاوربية حتى لم تعد عزلة انجلتره تبدو عزلة مختارة فحسب بل ظهرت كأنها وحدة اجبارية . وكان على الاثر أن انصرف ولاة الامور في برلين عن الجزر البريطانية المتدللة بسبب فشل المساعى التى بذلت للتقرب منها . فكانوا يتحدثون بتآليف عصبة في القارة ضد بريطانيا العظمى يحدوهم بالتأكيد غرض غير ظاهر هو حمل انجلتره على التحالف معهم مؤملين أن تأتي انجلتره يوما فتطلب من نفسها ذلك التقرب .

وليس شك في أن الحكومة الانجليزية قد نظرت الى تبدل الحال بجملتها في القارة في شيء من القلق وأنها سعت الى مناهضتها . ومن محاولاتها في هذا السبيل ان سالسبورى ظهر في صيف ١٨٩٥ بفكرة تقسيم تركيا . فقد خاطب السفير الالماني في لندن بدون واسطة تقريباً وعقب السعى المشترك الذي وجهته الروسيا وفرنسا والمانيا ضد معاهدة شيمونوزيكي ببضعة اشهر ، تقول

خاطب السفير الالماني الكونت هتزفلد في تقسيم الامبراطورية العثمانية «المتعفنة» . وكان يتكلم بذلك في حذر و بلهجة ليست واضحة كل الوضوح لكنه خصص من أجزاء تركيا البانيا وطرابلس لتمنى بهما ايطاليا وكان يلوح انه يريد ان يجيب الروسيا الى رغباتها في الاستانة الى حد معين . وهذه النقطة الاخرى من شأنها أن تستهوي استهواء مدهشاً جداً . ذلك ان مبدأ ثابتاًمن مبادىء السياسة الانجليزية كان منذعشرات السنين وظل بعد ذلك : العزم على عدم السماح لدولة القياصرة بأن تصبح المتسلطة على المضايق لانها بذلك يمكن أن تشيع الاضطراب في علاقة بريطانيا بالهند . واذنفلا بد من افتراض ان الاقتراح كان يرمي قبل كل شيء الى أن يوقظ فى أوروبا تلك المنازعات التى كانت أخلافا لمصلحة انجلتره توشك أن تنام بعد إذ تحولت الروسيا عن الشرق الادنى الى الاقصى . وقد رد هتزفلد في الحال بحق إذ قال كيف يمكن أن يعتقد رئيس الوزارةالبريطانية بامكان تقسيم الامبراطورية العثمانية بين ذوي الشأن «تقسيما وديا» . ولفتت برلين النظر الى أن سعى ايطاليا نحو البانيا وطرابلس يوجد بين النمسا وايطاليا هوة واسعة ويقضى من جراء ذلك على المحالفة الثلاثية . ثم رفضت هذه الخطة فى عزم لانهم لم يريدوا أن تثار فى صورة مفتعلة كافة مشا كل الشرق الادنى التى كانت اذ ذاك هادئة . وهكذا لم يلبث سالسبورى أن عدل موقفه وأن اعترف بعد ذلك بأنه لم ينتو أن يعطى الدردنيل للروسيين .

بعد ان رد ذلك الهجوم الخفى عن مركز القارة الجديد الذي كان في مصلحة المانيا اكثر من غيره ، لم تكن وزارة الخارجية الالمانية قد قطعت الامل بتاتا في أن تنضج انكلترة يوما لفكرة التحالف مع المانيا .

بيد ان رجال هذه الوزارة سلكوا للوصول الى هذا الغرض سبيلا معكوسة فجعلوا يظهرون الشدة لبريطانيا العظمى عياناً ابتغاء اقناعها بحولهم والتدليل لها على قوتهم وهم في هذا يحدوهم شعورهم بتحسن مركز بلادهم.من

ذلك انه لما ذاع في أواخر سنة ١٨٩٥ أن الانكليزي جيمسن غزا دولة البوير في جنوب أفريقيا هبت الحكومة الالمانية التي كانت معنية إذ ذاك بتعهد العلاقات الطيبة مع البوير تخشى أن تضم انكلترة بلادهم اليها، تطالب بالمحافظة على استقلال الترنسفال بدعوى أن لها هناك مصالح تجارية هامة تريد أن تصان . وفي نفس الوقت لمحت للندن بان لاحاجة بها الى المغالاة فى تقدير الخصومة القائمة بين فريقي الدول الاوروبية «لان هذه الخصومة خفت كثيراً فى الايام الاخيرة ، وان فكرة حل مابين هذه الدول من مسائل قائمة دون التفات الى المصالح الانكليزية قد تجد هوى فى انفس دوائر كثيرة اذا طرحت في صورة بارزة» ومعنى هذا ان المانيا تحذر بريطانيا العظمى بأن لا تتجاهلها . ثم لما جاء الخبر بأن البوير هزموا متطوعة جيمسن بعث الامبراطور غليوم فى ٣ يناير ١٨٩٦ الى كروجر بتلغراف كتب فى وزارة الخارجية يهنىء فيه رئيس الترنسفال بنجاحه في رد الاعتداء الخارجي عن استقلال بلاده فأثارت هذه البرقية فى بريطانيا العظمى سخطاً عظيما لان هذه البلاد كانت تعتبر البوير رعايا انكلترة فعدت هذا الامر عملا غير ودي وتدخلا غير مقبول . وسادت صحف الجزر البريطانية لهجة تنم عن « مرارة عامة وامتعاض عميق جداً » على أن برلين كانت تلطف بتأثيرها من شدة مطالب البوير التي كانت بعيدة المدى تذهب حتى الى الانفصال عن انجلترة واتزن هولشتين أملا فى أن يحمل فرنسا على السير مع المانيا وسعى فوق ذلك الى اشراك الروسيا أيضاً . رامياً من وراء هذا الي تحقيق فكرة الكتلة الاوروبية . لكنه لم يلق أذناصاغية أو قلباً يبادله الود فان بعض الصحف الباريسية الكبرى كان يذكر صراحة بالالزاس واللورين ويعلن أنه لاينبغي أن تعقد محالفات غير طبيعية .

وليس شك في ان هذا الحادث بحذافيره قد ساعد سالسبورى على تنفيذ خطته التى أعمل الفكرة فيها طويلا وهى التنصل بتاتاً من المحالفة الثلاثية . وذلك انه لما سعت النمسا لدى لندن في أوائل سنة ١٨٩٦ الى مد أجل الاتفاق

المعقود سنة ١٨٨٧ بين مملكة الطونة وايطاليا وانكلترا على شؤون البحر الابيض المتوسط وتوسيع نطاقه ، كان جواب رئيس الوزارة الانجليزية بالرفض وبذا تمت « العزلة المجيدة » التي لم تن الجزر البريطانية عن طلبها إذ قطعت تلك العلاقة المتراخية بالمحالفة الثلاثية وبتت صلة كانت تزداد مع الايام وهنا وكان أن وقع نقيض ما كانت برلين تأمله وتتمناه . ولقد جعل الامبراطور غليوم الثاني عقب ذلك يشير عبثاً لبريطانيا العظمى الى الاخطار التي تهددها من فرنسا ويدعوها الى الانضمام الى المحالفة الثلاثية .

لقد كان موقف الرفض الذي وقفته بريطانيا العظمى خطراً بالنظر الى ايطاليا بنوع خاص . فان هذه الدولة تنتمي الى دول البحر الابيض المتوسط قبل كل شيء . فلم يكن بدلها من الاعتماد على ما بين فرنسا وانجلترة من تنافر لتحاول بالاستناد الى هذه الناحية أو تلك تحقيق ماتطلبه . فلما سحبت انجلترا يدها منها أصبح يخشى أن ترجح كفة الذين يسعون في ايطاليا الى توجيه السياسة الايطالية نحو فرنسا . وقد كانت ايطاليا متورطة في الحبشة في حرب استعمارية عصيبة حينما أخذ اللورد سالسبوري ينفذ عزمه على التحول عن المحالفة الثلاثية . وكان يلوح في الوقت نفسه كأنما تنشأ الرابطة بين انكلترة وفرنسا بعد ان عقد الفريقان اتفاقا في شأن سيام على انه قد أعقب ذلك بقليل أن اشتد التنافر بين بريطانيا وفرنسا في البحر الابيض المتوسط إذ دفع وزير المستعمرات البريطانية تشمبرلين اللورد سالسبوري الى أن ينتهز فرصة وقوع قلاقل في الاقطار المصرية لتسيير حملة عسكرية في جنوب تلك الدولة التي كانت تحتلها بريطانيا العظمى . وقد صور عمله هذا بانه لشد أزر الجنود الايطالية في الحبشة فأرضى برلين كثيراً ، لكنه أسخط باريس التي قابلته بأشد مقاومة لانها كانت ترى أن سالسبوري انما يرمي الى تقوية مركز انكلترا في مصر وجعل احتلالها لتلك البلاد أبديا . وقد انضمت الروسية

الى باريس في موقفها هذا فاشتد بذلك الخلاف بين المحالفة الثنائية والجزر البريطانية ومعذلك فلم يفض هذا الموقف الى احداث أي تغيير جوهري فى سياسة سالسبورى ، كان انصراف الروسيا عن المسائل الاوروبية —وهو الذي تقرر كما مربنا بالمعاهدة التيعقدت مع النمسا على الشرقالادنى— لميكن له أدنى تأثير في رئيس الوزارة الانكليزية. فقد تعمقت انكلترا فى وحدتها حتى لخص هوهنلوهه المستشار الامبراطورى في شهر فبراير سنة ١٨٩٧ وبمناسبة ثورة كريت ، مالقيته المانيا مع انكلترا ، في تلكالكلمات المرة إذ قال . « تعهد من جانبنا وحريةفى العمل من جانب انكلترة . لقدكانهذا في هذه المرة كما كان فى كل مرة العقبة التى تعترض طريق التفاهم . »

اننا لو لخصنا النتائج التى تمخضت عنها السنوات السبع التالية لاعتزال بسمرك منصب مستشار الامبراطورية لما كان لنا محيص عن تقرير أن مركز الامبراطورية الالمانية ساء بلا ريب . فقد ذهب عنها أمنها فى القارة وهو الذي كانت تبز فيه غيرها . وصحيح ان الخطر الذى كان يتهددها من ناحية فرنسا والروسيا وتحالفهما معاً كان قد خف بتحول الروسيا الى آسيا لكنه كان موجوداً وظل كذلك . وقدفقدت المحالفة فى حين شيئاً من أهميتها وان كانت قد ظل محتفظاًبهاعدة للمستقبل هذاالى انهلميمكن التغلب على ذلك الشقاق المشئوم الذى قسم أوربا الى فريقين . وفوق ذلك فان المانيا لم تجد بديلا من تعاهدها مع الروسيا بالتعاقد مع انجلتره . اذ كان الامر على النقيض من ذلك فتنصلت الجزر البريطانيةمن المحالفة الثلاثية ووقفت قبالة المعسكرين الاوربيين مستقلة عنهما تستطيع فى المستقبل أن تختار بملء حريتها بين الفريقين من يكسبه انضمامها الرجحان . أما نظام المحالفات الثلاثية فقد كان فوق ما أصابه من ضآلة يزخر بتيارات مقلقة لم تكن فى صالحه على مر الايام . فان ايطاليا التى كانت بادىء بدء تعلق أهمية كبرى على عقد اتفاق مع انجلتره أصبح يلاحظ عليها ميل بعينه الى تحقيق أغراضها فى البحر الابيض المتوسط بالتقرب الى

فرنسا . ومملكة الطونه التي تركتها بريطانيا العظمى وحدها تعالج وقف التقدم الروسي في الشرق الادنى ، سرعان ما جعلت من ذلك الحين تفكر في جرمانيا حليفتها القوية في الشمال الى مسايرتها في تحقيق رغباتها . أما المانيا فكانت بالتأكيد تدفع هذا في عزم لكنه كان يخشى ان يأتي وقت إن عاجلا وإن آجلا تضطر فيه الى التساهل مع صديقتها الوحيدة المضمونة

ولا ريب ان مصرفي أمور المانيا كانوا يجهلون المصاعب الهائلة التي كانت تكتنف مهمتهم . فقد أملوا أول ما أملوا أن تكون بينهم وبين انجلتره رابطة وثيقة وتركوا الروسيا من أجل ذلك قبل أن يبلغوا غرضهم . ثم لما تحالفت الروسيا مع فرنسا وبقيت انجلتره تتدلل حاولوا أن يحكموا صلاتهم بالروسيا من جديد وحلموا حتى بالمضي مع فرنسا . ومسلك كهذا ما كان ليخطر ببال ابداً لو انهم لم يغالوا في تقدير قوتهم .

كان «الطريق الجديد» الذي سارت فيه السياسة الالمانية بعد المستشار الامبراطوري الاول يختلف عن طريق هذا المستشار بقدر انطلاق رجال العهد الجديد الى ميدان السياسة العالمية غير المأمون وتوغلهم فيه بكل قوائم . وصحيح كل الصحة أن المانيا لم تكن بالنسبة لغيرها من الدول العظمى بل بالنسبة الى دول من الدرجة الثانية تملك في البلدان الاجنبية الا أراضي قليلة جداً ضئيلة النفع كانت تبعث اليها بما يزيد من أبنائها وتقضى فيها لباناتها من المواد الاولية . فقد كانت الصناعة في تلك الاثناء قد ازدهرت في بلادها وازداد سكانها وخرج تجارها يريدون أرض الله الواسعة . وكان روح التقدم والتوسع ، ذلك الروح الذي أوصل بلاداً أخرى الى طلب وامتلاك طائفة من المستعمرات الهائلة . يتطلب عملا ونجاحاً . ولم يكن هذا الروح سطحياً مفتعلا بل هو قد لازم قوة طبيعية نامية وخرج معها من أعماق أمة اتحدت سياسياً وجعلت تبتكر وتوجد وتنمو قوية لا يعتور مجهودها كلال . هذا الروح لم يلبث أيضاً أن انتقل بطبيعة الحال الى رجال كانوا في القنة وكانوا يديرون دفة

السفينة . لكنه جعل على الانظار غشاوة حالت دون استبانة قوانين الحقيقة الصارمة ، وحملت الناس على نسيان ان الدولة الالمانية كانت لاتزال في نظر الغير تلك الحديثة النعمة بين دول استحوذ عليها حب الاستعمار ، وانها وهي القائمة وسط القارة عرضة للاخطار بحاجة الى قاعدة أمينة واسعة ما أمكن ترتكز عليها قبل أن تقفز الى الفضاء المترامى الاطراف لكن المانيا بدل ان تفعل ذلك حاولت لثقتها الشعبية التي كانت تعظم على الدوام — أن تنتزع لنفسها كلما سنحت فرصة مركزاً صالحاً فيما وراء البحار غير مستندة في ذلك الا على قاعدة المحالفة الثلاثية . فأعلنت في همة وبصورة تنطوي على التسرع عن مطالبها المتواضعة حقاً ولم تجعل بالها الى أنها بذلك قد غيرت انفس أقرب جيرانها اليها وأثارتهم وهم الذين كانوا يسهرون على أموالهم يحدوهم حسد الغنى لا حسد الفقير والاول أشد خطراً وأبلغ مضرة . وليس شك في أن الالمان كانوا على حق من جهة المبدأ في أنهم أرادوا هم أيضاً لانفسهم شيئاً حيث رأوا الغير يجمعون كل ما أمكن أن تصل اليه أيديهم . لكن الصورة التي كانوا يعلنون بها مطالبهم للناس كان يصحبها شيء من ضجة الصبيان الذين لم تعركهم الايام فكانت هذه الضجة تؤذى اليافعين حيث لم تكن هنالك حاجة الى ازعاجهم. ومن الامثلة البينة على ذلك ، المظهر الذي ظهرت به برلين في مسألة الترنسفال ، فان مسلكها كله كان من شأنه أن يجعل الغير يرون فيها لازمات حديث النعمة وصفاته وهم الذين كانوا لاينفكون عن وصفها بهذا الوصف فسهلت بذلك على مناظريها الذين كانوا ينفسون عليها مركزها تسوييء سمعتها وتصويرها في صورة المكدر للسلام ، الامر الذي كانت بعيدة عنه كل البعد .

لقد كان طبيعاً بعض القادة يخلعون من لونهم وأسلوبهم على السياسة الالمانية بمقدار كبير .أما العالم فكان لايرى في المقدمة الا الامبراطور غليوم الثاني ذلك الملك الفتى الذى أقال بسمرك من عمله . ولقد عنيت دعاية خصومنا

فى الحرب العظمي بتصوير ذلك السيد فى صورة المستبد الذى لاينى يحاول اخضاع أوربا بل العالم كله لوأمكن لمشيئته وسلطانه . وليس في هذا كله ذرة من الحقيقة فان غليوم الثاني كان في الواقع على نقيض تلك الطبائع التى تتطلب السيادة والتوسع في السلطان فى عزم ثابت دون أن يكون لصالح الغير فى نظرها أي اعتبار . فقد كان غليوم الثاني رجلا حمله استعداده الخيالى الى الاعتقاد بأن الله أجلسه على العرش فدفعه يقينه بقدسية رسالته الى أن يطلق العنان لحالاته النفسية الدائبة وانفعالاته القوية الكثيرة التبدل . وهو لم تكن تنقصه بحال من الاحوال غريزة سليمة بل ان نفس الحواشي المرذولة التى كان يحب أن يعلق بها على أوراق الحكومة محتذيا فى ذلك مثال جده العظيم فريدريك الثانى كانت تنم عن أنه كان يتبين الصواب من اللحظة الاولى . لكن الذي كان ينقصه هو ضبط عنان التفكير الطليق والوضوح الذي يجب أن يلازم الحساب السياسى المنطقي . فكان أن جعل الناس والحوادث التى كانت تفعل في شعوره تؤثر عليه وتطوح به . فهو كان اذن ضعيفاً أكثر منه قويا . وكثيراً ما كان يقصد بالكلمات الضخمة التى كان ينطق بها وحركات العظمة التى كان يبديها اخفاء قلق يساوره .

ولقد كان فى نظر العالم المحيط به ككل الذين يستحوذ عليهم الشعور بأنهم فوق غيرهم مرتبة ، لا يمكن التكهن بما يمكن أن يصدر عنهم . فقد كان فى المجتمع خليقاً أن يأسر بلطفه الخلوب كما كان ممكناً أن يسىء الى الانفس اساءة بليغة . وقد سدت عليه الطريق الى العالم الحقيقى رغباته وآماله وعواطفه الشخصية الجامحة . ولاشك مطلقاً في انه كانت تحدوه ارادة شريفة لعمل الخير لامته كما كان مؤكداً انه كان من انصار السلام الصميمين . فانه في نفس الوقت الذى كان يتكلم فيه عن سيفه كان يفعل ذلك تهيباً من تجريده ولانه كان يأمل أن يكتفى بالانذار بقوة المانيا الحربية دون استخدام هذه القوة . ولم يكن يفكر وهو يفعل ذلك في أن من السهل أن يستغل من لا يريدون له الخير

هذه الكلمات ضده فيصورونها على انها تصريحات جدية تكشف عن رغبة خطرة في الحرب . ولو انه كان يرمى حقيقة الى حرب أو غزو لمافوت على نفسه كل الفرص التى أتيحت له أيام حكمه للدخول في حرب يمنع بها فرنسا من أن تقوى على مر الايام على مقاومته . فلقد كان يبغى السلام لان الاقدام على عمل حربى كبير لم يكن يتفق وطبيعته الرقيقة المتأثرة . وأخيراً فأن للشعب الذى ظل على الرغم من كل انتقاد يعترف به رئيساً له وسيداً مدة ثلاثين عاما وعليه واجباً فى أن يسأل الى أي مدى كان الامبراطور مسئولا عن اضعاف مركز المانيا . فان الواقع أنه لم يكن له في سياسة بلاده الخارجية ذلك التأثير الذي كان ينسب اليه . فانه كان هناك كما أسلفنا الاشارة رجل آخر هو صاحب الكلمة النافذة فى تلك السياسة والمصرف الحقيقى لها في خلال خمس عشرة السنة التى تلت انسحاب بسمرك . وذلك المصرف الحقيقى الذي كان يعمل من وراء ستار هو فريتس فون هولشتين فان هـذا الرجل كان في وزارة الخارجية على نقيض الامبراطور . فلم يكن يظهر مطلقاً بل كان يحيا حياة رجل معتزل يزيده تقدم السنين ابتعاداً عن الناس وتجنبا لعشرتهم. هذا الرجل كان يرفض الرتب والالقاب ويقنع بمركز متواضع جدا بالنسبة لغيره : مركز المستشار الخاص . والذي كان يحركه ويستثيره الى العمل هو شعوره بالسلطة التى كان يملكها فى الخفاء لانه كان في الواقع يدير من غرفة عمله الهادئة دفة السياسة الالمانية ويصرف مصائر الامه من هذه الناحيه. فمنها كان يكتب عن مسائل اليوم بهمه لاتعرف التعب بيانات ومذكرات كانت ترسم طريق العمل لرؤسائه الذين كان عليهم أن يظهروا أمام الجمهور . ومنها كان يتبادل الرسائل السرية الشاملة مع أهم الممثلين الالمان فى الخارج وأعظمهم شأناً ليكونوا هم أيضاً على علم بافكاره ونياته فيتصرفوا وفاقا لها .

وقد أدى به شغفه الحار بالتسلط على الغير وتحاشيه الاختلاط بمن هم حوله الى اساءة الظن تدريجيا باخوانه وعدم الثقة بهم حتى بات هذا له كالعلة

تلازمه . وقد لجأ من أجل ذلك الى الدسائس والانتقام حتى أصبح خصومه وأصدقائه على السواء يخشونه . وليس شك ان في هولشتين كان ذا عقل راجح على غيره من العقول ، لكن هذا العقل لم تكن تغذيه العواطف الحارة أو يستمد قواه من حياة قوية النبض بل كان عقلا نما لنفسه فكانت السياسة في نظره غير ما كانت في نظر بسمرك ، ليست الفن الذي يدرك به المرء ما هو ممكن لان الفن يتطلب غريزة تطابق الشعور وادراك الممكن يتطلب خبرة عظيمة تتم لصاحبها بعد أن يتعرض كيانه للعب الحوادث ويشهد هذا الكيان تطوراتها . أما لهولشتين فكانت السياسة حسابا شديداً موزونة دقائقه وعملا جامداً يكاد يكون علمياً له قوانينه وقواعده التي يجب التزامها مهما كانت الظروف . وسر تفوقه على من عداه من الساسة الالمان في وزارة الخارجية هو في انه كان يلم كل الالمام بالاوراق الموجودة فى تلك الوزارة وانه كان من تفكيره النشيط بحيث يفهم الحاضر بدقة ويزن شؤونه وزنا دقيقا . أما الامور التى لم تكن مما توزن أو يدركها العقل والتى تلعب مع ذلك دوراً كبيراً فى الحياة السياسية والعادية على السواء فلم يكن يحفل بها . وقد كان بالتأكيد وطنيا عن عقيدة ورجلا مخلصا للمهمة التى انتزعها فى الغالب لنفسه والقاها على عاتقه . لكنه من البين جداً ان هذا لم يكن كافيا له لان يكون كفأ للمصاعب الهائلة التى كانت تلازم المحافظة على مركز المانيا والدفاع عنه . وبغض النظر عن أن طلب هولشتين للسلطة كان يؤثر فى حكمه فان أسلوبه الجامد الغريب المنطوي على التكهن والمضاربة والذي كان يحاول به معالجة الحوادث ، كان وبالا على السياسة الالمانية .

وان المرء ليتساءل اليوم بحق : كيف أمكن أن توضع أمور الدولة الالمانية الفتية التى كانت عرضة لان تعبث بها الاحداث والتى أحاطها بسمرك بسياج كامل يقيها الاخطار في مثل هذه الايدي فلا ينزع الامر منها بمجرد وقوع

أول خطأ ؟ والجواب عن هذا ليس فقط في ذلك الجهل بالامور السياسية وعدم الاهتمام بما كان يجري ، فان السواد الاعظم لم يكن يدرك من الحوادث الحقيقية الاظلها الباهت الذي كانت الصحف تلقيه فيما بعد ، بل ان العارفين أيضا الذين كانوا مطلعين على خبايا الامور لم يكن عملهم يعدو أن يهزوا رؤوسهم كلما جد أمر دون أن يحتجوا عليه احتجاجا فعالا في حين أن كبار الساسة كانوا مطويين في نظام هولشتين .

وأذن فايضاح ذلك اعمق مما اسلفنا . فهو يطالعنا من نظرة نلقيها على ذلك العصر بأكمله . وقد تناولنا الكلام عن النهضة الاقتصادية في تلك السنين التى بحثناها ورأينا كيف تفتح لالمانيا عصر من الثراء المتزايد . فعظم شأن الاهالى الذين كانوا في بداية القرن يحيون حياة متواضعة محدودة ، وازدادت رفاهيتهم وأنتجت الصناعة مشروعات عظيمة بفضل جماهير العمال ، وأحكم التاجر صلاته بالعالم بأسره ابتغاء تصريف بضاعته . غير ان هذا التطور بأكمله كان يتجه أتجاها واحداً : الى الخارج ، الى الفضاء ، الى أرض الله الواسعة . وكان التطور فتيا متهوراً لا تسنده تقاليد أو تدعمه أدمغة . فلقد نسى شعب الشعراء والمفكرين احلامه السابقة لكنه استبدل بتلك الاحلام السابقة مثلا علياً كان قد فات أوانها فلم تعد تصلح لذلك الزمن . وقد اهتدى الى قبس من الحقيقة فاندفع الى الناحية الجديدة نابذاً في الوقت عينه كل قديم . شعاره الطلب والتقدم والرقي والنفوذ يعترف بها في كل مكان ويوعظ بها على رؤوس الاشهاد ، فكان ان نشأ عن ذلك شيئان : ظهور امام العالم في غير تفكير وعبارات ضخمة عريضة ، وخروج اليه في صورة مستفزة في غير ما حاجة الى الاستفزاز . هذا الى تبجيل هائل للعقل الحاسب الذي كان يلوح انه القائد الامين الى النجاح . وقد كان العقل هو الاله الحقيقي لذلك العصر ، عليه أن يغزو الالهة القديمة ويثل عروشها لانه بمعونته قد أصبح السير في الطريق الجديد الى

الحقيقة سيراً ميسراً • أما أحب بنات هـذا الاله وهى الميكانيكا التى خلقت السكك الحديدية والبواخر وآلاف وسائل الراحة والكسب فقـد حلت بمعجزاتها المحسوسة محل معجزات الايمان التى سادت فيما مضى من الزمان •

وآمن دلالة على كيان عصر من العصور هو الاسلوب الفنى ، فهو الذي يعكس وجه الجيل الحقيقي لانه يرينا كيف استطاع الجيل أن يكون قالبه الداخلى ويعرضه • أما عشرات السنين التى نتناول الكلام عنها هنا فلم تلد إلا أسلوباً ممجوجا خلواً من الذوق • فالأدب والتصوير تحولت مدارسهما سراعا الى تمجيدالواقع وخلف المذهب المادي مذهب الريالزم وباتت العلوم الطبيعية باعتبارها الوحيدة التى تركن اليها لانها ترتكز على حقائق محسوسة نوعا من الديانة •

وطبيعي أن تسري هذه الحركة التى وصفناها الى ماحولها . بيدأنها وجدت فى المانيا تحمساً خاصاً يدل على سلامة النية ، وظهـرت فيها في صورة بارزة لان الشعب الالماني كان يعيش قبلها في عزلة المستضعف الحالم فبات يسمع لاول مرة بعد قرون صيحة الدعوة الى القوة تحملها الريح الجديدة• وأصبح ماصار عنـد الغير عادة أمينة طبيعية ونعنى به التوق الى التوسع والكسب والوجود العالمي ، يؤثر في دولة وسط أوربا التى ظلت طويلا مهمومة ممزقة كعقيدة جديدة فى كيان وهب الالمان أنفسهم له في مثل نشاط الصبى وعدم تبصر الشباب • فلم يلبثوا أن أساءوا فهم ريالزم بسمرك فآنا تراها منهم مادية وآونة مضاربة لم يعمل فيها حساب دقيق • وهكذا أصبح الشعب بأسره لايخلص لروح مؤسس الجمهورية فكان لجميعهم يد في التحول حتى هذا الذي تم فى مصير البلاد السياسى •

هـذا هو السبب الحقيقى في أن الالمـان لم يفهموا الغلطات التى ارتكبت وأن الذين ارتكبوها كانوا أبناء حقيقيين للوسط الذي كانوا يعيشون فيه . ويجب ليكون النقـد عادلا أن لايقتصر على الافراد بل أن يتسع للعصر كله فانه بذلك تكون النظرة الى الماضى ذات معنى عميق للحاضر .



٣

نشأة الوفاق الثلاثى

١٨٩٨ — ١٩٠٧

أخذ مركز ألمانيا كما أسلفنا القول في الفصل السابق يتحسن منذ سنة ١٨٩٥ تقريباً تحسناً عظيماً إذ جعلت الروسيا من تلك اللحظة تدير ظهرها لاوربا وتتطلع الى بسط سلطانها على شرق آسيا . والى هذا الظرف السعيد يرجع السبب حتى فيما أحرزته المانيا على أثر ذلك إذ ضمنت لنفسها مرفأ في الصين بفضل ذلك التفاهم مع الدولة السلافية العظمى . فقد ظهرت في ربيع سنة ١٨٩٥ فكرة الحصول على كياوتشاو أول ما ظهرت وكان اختيار هذا المكان راجعاً الى بعده عن منطقة النفوذ الانجليزية البعد الكافي لان يبعد عن ذهن بريطانيا العظمى أن المانيا تنازعها مكانها . وابتدأت المفاوضات في أوائل العام التالى مع حكومة الصين دون أن تفضى الى نتيجة . وجدير هنا بالملاحظة قول سفير الصين في بطرسبورغ لسفير المانيا هنالك البرنس فون رادولين : «انه بدون استخدام شيء من القوة يصعب حل مسألة التنازل» . كذلك زميله في برلين قد نصح باتباع هذا المسلك الحازم . بل ان وزير الروسيا المفوض في بكين الكونت كاسنين أبدى للبرنس رادولين كما ورد فى تقرير لهذا الاخير : « ان التلطف فى أبداء المطالب أمر طيب في أوربا لكن الصين ليست محله ولن تفهمه . وفي الصين متسع للجميع : لنا ولفرنسا ولالمانيا • فغريب ان تقنع المانيا بهذه المطالب القليلة بعد تلك الخدمات الهائلة التى أدتها للصينيين» . ومع ذلك فان برلين ظلت على الرغم من هذا التشجيع تسير بخطى حذرة جداً حتى صيف ١٨٩٧ إذ حصل الامبراطور غليوم الثاني على موافقة الروسيا وعلى تأكيد من القيصر بالمساعدة في هذا الباب. وهكذا خطت برلين الى العمل فتذرعت فى خريف تلك السنة بمقتل بعض المرسلين الكاثوليك الالمان في شانتونج وسارت سيراً حازما فدخلت السفن الالمانية ميناء كياتشاو وانتهت المفاوضات التى دارت بعقد اتفاقية ايجار مع الصين ضمنت لالمانيا المكان الذي كانت تطلبه .

أما الظرف السعيد الثاني الذي ضمن لالمانيا فى تلك السنوات تطوراً هادئاًفقدكان ذلك التنازع المتزايد بين الدول العظمى على المستعمرات ،وذلك التصادم بين الروسيا وانجلترة في آسيا وفرنسا وانجلترة في أفريقيا تصادماتحدوه الرغبة الاستعمارية في فتوحات عظيمة فى بلاد الغير .فقدحمل هذا الامر الواقع برلين على التزام خطة رمت الى الابتعاد بالمانيا عن دائرة هذه المنازعات لتظل مستمتعة بحريتها فكانت برلين في ذلك تطلب مثل العزلة التى ظلت انجلترا تحت حكم سالسبوري مستمسكة بها صيانة لمصالحها. وقدسارت المانيا على هذه الخطةمنذ تولى برنارد فون بيلوف وزارةخارجيتها ،وقدشغل بعد ذلك منصب المستشار الامبراطوري فيها .

ولقد أرسل بيلوف فى ٨ يناير سنة ١٨٩٨ الى السفير الالمانى فى لندن بمناسبة كياوتشاو تعليمات جاء فيها : « أن الروسيا على وشك أن تضع يدها على ثلاث مناطق صينية لاسبيل الى نعتها بانها أقاليم لاتساع مساحتها اتساعا هائلا . والمنتظر أن تحدث هذه النيات هياجا شديداً في انكلترا . على أن الحكومة الالمانية قد وفقت الى تحقيق طلباتها المتواضعة فى كياوتشاودون أن ترتبط باعانة الروسيا على تحقيق برنامجه في آسيا ». الى أن قال:

« والصداقة التى تربط جلالة الامبراطور بالقيصر وتجعل للاخير حقاً أدبياً في تأييد المانيا تخول مولانا الاعظم حقاً في أن يستمع له ويحترم رأيه فى كل الحالات التى تتطلب مساعدة المانيا في تحقيق أغراض روسية . فاذا أهملت المشورة الالمانية ولم يعمل بها فان الامبراطور يستعيد كامل حريته في أن يقرر ماتستلزمه إذ ذاك مصالح المانيا . وتاريخ ثمانية عشر العام الاخيرة يقدم لنا مثالا للنتائج الطيبة التى أسفرت عنها حالة مشابهة بين المانيا والنمسا فان المحالفة التى عقدت أولا فى سنة ١٨٧٩ بين الدولتين لم تكن تتناول مشاكل البلقان ولم تكن النمسا تستطيع أن تعتمد على هذه المحالفة اذا هي اتبعت فى شؤون البلقان سياسة استفزاز وهذا هو السبب الذى من أجله كنا نسمع

اليوم يوجه على مر السنين بأن المحالفة الثلاثية لم تفد النمسا شيئاً لانها لا تتناول البلقان حيث النمسا لاتتعرض للاذى الامن ناحيته . وهــذه الحالة التى قيل بعيبها هى التى ترجع اليها أوروبا الفضـل فيما سادها من سـلام تلك السنين الطويلة . ذلك ان المعاهدة الالمانية النمسوية على مافيها من ثلمات سـدت الصداقة بين الامبراطورين فراغها كان من شأنها أن تجعل آراء المانيا الملطفة مسموعة لدى الامبراطور فرنسوا جوزيف وحكومته . ولو أن الامر لم يكن كذلك وكان الاتفاق النمسوي الالماني يربط المانيا ربطا محكما بكل ما في ذلك من مصالح النمسا فى البلقان وسياسة النمسا في هذه البلاد ، لما استطاع وزير نمسوي بل لما اسـتطاع الامبراطور فرنسوا جوزيف محب السـلام أن يقاوم الرغبة في دفع المانيـا وراء الاغراض النمسوية ولـكانت الحرب من أجل بزانطه قد خيض غمارها من زمان وأصبحت خريطة أوروبا بل خريطة العالم غيرها حينذاك .

« وان الذى ضمن للعالم السلام لم يكن معاهدة بل استقلال المانيا في العمل ونصيحتها التى تبديها . فلنأمل أن يظل هـذا العاملان فى الشرق الاقصى عنصرين لنشر السلام في العالم . »

واليك ما أراد بيلوف أن يعلمه الانجليز : « نحن الالمان تربطنا بالروسيين علاقات حسنة وليس من شأننا التعرض لخطط توسعهم الذي لا ترحب به بريطانيا العظمى . فنحن بعيدون عن خطط التوسع هذه لنستطيع حينما أمكن أن ننصح بالاعتدال . فقوتنا ينبغي فى مصاحة القوى المتضاربة كلها أن تكون في استقلالنا التام عن كل فريق »

فالوثيقة التى أوردناها هنا تدل على جانب من البرنامج الذي وضع فى ذلك الحين لسياسة المانيا . فالابتعاد فى حذر عن خلافات الغير كان الوسيلة التى أريد بها المحافظة على حسن العلاقات مع الجميع والانتفاع من ذلك حينما تدعو مناسبته . لـكنه كان يراد قبل كل شيء أن يتحقق من وراء ذلك أهم غرض وهو

المحافظة على سلام أوروبا الوسطى ، لانه مادام المرء بعيداً عن منازعات الجيران فهو خليق أن لايتورط فيها ، وان يتحاشى كل خطر للحرب. وقد ظل الالمان في السنوات التى تلت منطقيين فى التزام هذه الخطة مناهضين كل اغراء يطالعهم من مختلف الجوانب لاخراج امبراطورية وسط أوروبا من عزلتها .

وقد كان أول اغراء من ناحية انجلترا وفي ربيع سنة ١٨٩٨ إذ كتب السفير الالماني فى لندن الكونت فون هتسفلد في ٢٩ مارس تقريراً عن حديث سرى جداً جرى له مع تشمبرلن وزير مستعمرات انجلترا صرح له فيه هذا الاخير بأن : « الحالة السياسية قد اتخذت الآن اتجاهاً جديداً لا يسمح لانجلترا بأن تظل محافظة طويلا على سياستها التقليدية التى سارت عليها إلى الآن ويعنى بها سياسية العزلة . فالحكومة الانجليزية مضطرة الى أن تتخذ قريبا قرارات على جانب من الاهمية . وهي تضمن اليوم تأييد الرأى العام إذا هي عدلت عن سياسة العزلة وخرجت تطلب المحالفات التى قد تسهل عليها ايضاً ما طالما تمنته من المحافظة على السلام »

وقد اشار تشمبرلن فى هذه المناسبة الى المنازعات الشديدة التى كانت قائمة في ذلك الحين بين انجلترا والروسيا فى الصين والى الخصومة القائمة بين انجلترا وفرنسا فى غرب افريقيا وكان من رأيه بعد أن انتقل الى الكلام عن العلاقات بين بريطانيا العظمى والمانيا ان لكلا البلدين مصلحة سياسية واحدة ، وان ماهنالك من خلافات صغيرة على المستعمرات يمكن أن يسوى اذا أمكن الوصول في الوقت ذاته الى تفاهم على المصالح السياسية الكبرى . ثم جرى الحديث بتشمبرلن الى موضوع انضمام انجلترة الى المحالفة السياسية . والحديث ممتع جداً من نواح كثيرة فهو يدلنا أولا على ان تطوراً كان يجرى في انجلترا يناقض ما أسلفنا وصفه من تطور المانيا على خط مستقيم، فان دوائر بعينها في الجزر البريطانية كانت تحس الحاجة ماسة الى العدول عن موقف

العزلة الذى اتخذته البـلاد بمحض ارادتها ، والى البحث عن فريق من فرق القارة يستند اليه . وفكرة كهذه كان منشأها الرغبة في المنفعة الذاتيـة . والجدير بالملاحظة ان وزير الخارجية الانجليزية لم يكن هو المتقدم باقتراح الانضمام الى المحالفة الثلاثية بل وزير المستعمرات الذي رأيناه يلعب دوراً مستقلا تقريباً في الخلاف الذي قام بين فرنسا وانجلترا من أجل مصر . ووزير المستعمرات هو الوزير الذى تقض مضجعه بصفة خاصة متاعب امبراطوريته فيما وراء البحار . فالذى كان يسعى اليه هو بلا ريب تقوية مركز بريطانيا العظمى بازاء الدولتين اللتين تناظراها مناظرة محسوسـة في ميدان الاستعمار وهما الروسيا وفرنسا ، فاذا انضمت انجلترا الى المحالفة الثلاثية أمكنها بانبساط سلطانها فى القارة الاوربيـة أن تضغط على منافستيها ضغطا محسوساً جدا . واذن فقـد كان مسعاها ينطوي على نيتها التى ترمي الى أن تجعـل من دول الوسط أداة لخدمة المصالح الانجليزية .

على انه كيف تجعل هـذه الخطة بحيث تتفق ووجهات النظر التى تسير سياسة برلين ؟ اننـا نذكر أن وهلمشتراسه كانت تطلب منذ سـنة ١٨٩٠ محالفة مع انجلترا مستعملة في ذلك كل لهجة ، لـكنها كانت تفكر فى محالفة غير التى كان يطلبها وزير المستعمرات الانجليزي . إذ كانت تسعى الى أن تحمى المانيا من تطويق الروسيا وفرنسا لها سائرة فى ذلك على مبـاديء بسمرك . والآن وقد بات هذا التطويق أخف خطراً مما كان بفضل ماطرأ على السياسة العالمية ، تظهر من الجانب الآخر نية ترمى الى استخدام المانيا وحليفتيها أداة مهمة لخدمة المصالح البريطانية في النزاع القائم حول المستعمرات فكيف يتفق هذا والفكرة الاساسية التى ترمى الى الاستقلال التام ؟

لقـد رد البرنس بيلوف على كتاب هتسفلد الآنف الذكر على الفور وبعبارة أخرى فى ٣٠ مارس فأكد فى أوله — مقتفيا في ذلك أثر بسمرك —

أن « الاتفاق مع انجلترا لا يربط إلا الحكومة الانجليزية القائمة نظراً للحالة السائدة بين الاحزاب وبعبارة أخرى للمبادلة الدائمة بين المحافظين والاحرار فيجب لدوام هـذا الاتفاق أن يبرمه البرلمان الانجليزي» . وفيما عدا ذلك فقد نوه بيلوف بان انجلترا ينبغى أن تحاول التفاهم مع الروسيا على شرق آسيا لانها حينذاك لاتعود تخشى عداوة فرنسا . وهذه النصيحة الاخيرة كانت بمثابة روفان مقنع حيال اقتراح تشمبرلن .

على ان وزير المستعمرات الانجليزي لم ييأس بل اعلن كما جاء في تقرير هتسفلد مؤرخ في أول ابريل « انه ايضا من رأيه عرض الاتفاق على البرلمان وانه لايخامره ادنى ريب في ابرام البرلمان له وموافقة الرأى العام عليه . وهذا الاجراء لا يمنع من ادخال نص أو نصوص سرية على المعاهدة » .

عقب ذلك بيومين قـدم بيـلوف اعتراضاته على تلك الخطة بحذافيرها فأشار في كتاب الى الموقف البالغ في العداء الذى كانت تقفه الصحافة الانجليزية ثم قال «ان أولئك الذين لاتزال أغاني السخرية من المانيا وأمبراطورها ترن في آذانهم سينضم اليهم في مناهضة المحالفة مع المانيا أنصار النظرية القديمة القائلة باستقلال انجلترا وعزلتها : نظرية اللورد سلسبري ، ثم أنصار التعاون مع فرنسا . فاذا رفض البرلمـان والرأي العام الانجليزى المحالفة مع المانيا فان نتيجة ذلك تصبح أردأ لبرلين منها للندن اذ أن المانيا التى لا يرهقها في الوقت الحاضر شيء داخل أوربا أو خارجها أو يهددها من ناحية الروسيا تكون قد حاولت دون حاجة ماسـة أن تتحالف مع ألد أعداء الروسـيا . على انه اذا أخفقت هذه المحاولة الاولى لان ممثلى الشعب الانجليزى يكونون قد نظروا الى الحالة باهدأ من نظرة الساسة الالمان فقد يصبح فرضا من تلك اللحظة فصاعدا على السياسة الفرنسية الروسية أن تناهض المانيا دون تردد وقبل أن يكون أمام انجلترا الوقت الكافي لادراك ضرورة التعاون بين المانيا وبينها . فالمانيا ستصبح والحالة هذه هدفا لعداوة المحالفة الثنائية فى حين أن انجلترا

التي تقف اليوم في المقدمة ستنسحب عند اللزوم الى النصف الثاني وتترك دول القارة يناقش الحساب بعضها بعضاً» . وختم بيلوف كتابه بقوله : «ان الحكومة الالمانية لاتستطيع والامور كما هي اليوم ان تعطي الحكومة تأكيداً ما» .

من هذه البيانات تتضح لنا نية برلين جلية وهى اتخاذ الزعم بأنهم في بريطانيا العظمى لايعتقدون بامكان تحقيق اقتراح تشمبرلن ذريعة للرفض فان الالمان لم يريدوا احكام صلاتهم بلندن خشية ان تتعكر بذلك علاقات المانيا بالروسيا وهي التي تحسنت في الزمن الاخير وهذا يطابق الاسس الجديدة التي يبنى عليها موقف المانيا بأسره . وقد جاء جواب تشمبرلن حذيراً بالملاحظة إذ أقر صراحة بأن خطته في الانضمام الى المحالفة الثلاثية ترمي الى عرقلة مساعى الروسيا في التوسع في شرق آسيا. وقد ارسل هتسفلد فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٧ تقريرا يقول فيه « ان وزير المستعمرات الانكليزي يرى أن تصريحاً مشتركا بأن الروسيا ينبغى أن تقنع بما حصلت عليه من فائدة وان لاتتجاوز نقطة معينة هو الوسيلة الوحيدة في تجنب الحرب في المستقبل بين الدول ذوات المصلحة فى الصين وبين الروسيا اذ ان الروسيا سترى استحالة المضى في خططها بازاء تفوق كهذا » وهذا مطلب كانت المانيا تستطيع أن تؤديه اذا هي اعتزمت ان تخدم الاغراض الانجليزية لكن توغل الدولة السلافية العظمى في شرق آسيا كان من شأنه كما انبأنا أن سهل مركز المانيا كثيراً فارادة الانكليز أن يقف الالمان في وجه هذا التقدم إجابة لرغبتهم ، وان يحولوا دولة القياصرة الى الغرب الاور بى مرة أخرى هو الوجه الذي كان الانكليز يفكرون على مقتضاه لاخراج انكلترا من عزلتها فكانوا بذلك انما يصدرون عن انانية تكاد تكون ساذجة لانهم كانوا يــ ـمون في طلب العون لمصالحهم الخاصة دون أن يعنوا عناية كبيرة بالشؤون السياسية الحيوية لحليفهم العتيد ،وقد حدا بهم الى ذلك ما كانوا يستشعرون من قوتهم

ومن أنهم فى مركز يمكنهم من الاختيار بين فريقى القارة . وهـذا مافعله تشمبرلن حينما أشار في حديثه مع هتسفلد الي انه ليس مستحيلا انكلترا اذا هي اضطرت الى العدول عن المحالفة مع المانيا محالفة يراها طبيعيـة أن تتفاهم مع الروسيا أو مع فرنسا . وهذا من الانجليز لامراء فيه وصحيح أيضاً لـكنه كان يدل في الوقت نفسه دلالة واضحة على أن قبول اقتراح تشمبرلن يجر المانيا الى الاشتراك مع انكلترا ضد الروسيا وفرنسا اشترا كا من شأنه أن يزيد مابينها و بين هاتين الدولتين من خلاف حدة في صورة خطيرة.

ولقد اوضح بيلوف رأيه للسفر الانجليزى فى برلين بما يدل على هذا التبصر وكان ذلك بعد ان ابدى وزير المستعمرات الانجليزي فكرته فى شهر مايو فى خطبة علنية القاها ببرنجهام . فقال فى ١١ يونية سنة ١٨٩٨ فى تلخيص رأيه مايلى:

« (١) يجب ان نكون واثقين من ان الحكومة الانجليزية بأسرها والرأي العام القوى فى انجلترا او البرلمان كل اولئك يبرمون المحالفة .

(٢) ان المانيا قائمة جغرافياً بين فرنسا والروسيا . وأمانى الفرنسيين وآمالهم حيالنا معروفة . وليست للروسيا رغبة أو هناك ما يدعوها الى تأييد هـذه الامانى والآمال مادمنا لانهدد مركزها في آسيا . واذا تم التحالف بين المانيا وانجلترا ثم وجه هذا التحالف ضد الروسيا ألا يكون لهذا رد فعل فى العلاقات بين المانيا والروسيا ، وما الذى تقدمه الينا انجلترا بديلا من الضمان والأمن الذاهبين .

(٣) ألم تكن الروسيا أكثر تساهلا حيالنا فى مسائل آسيا من انجلترا »

كل هذه الآراء تتفق تماما وأفكار مصرفى السياسه الالمانية . وهى معقولة جداً بالنظر الى الحالة العامة التى كانت قائمة ادراك و يسر فى الحساب بها كله إلا غلطة كان لها بالـأ كيد القول الفصل و المستقبل وهي ان الالمان استخفوا بامكان تقرب انجلترا الى المحالفة الثنائية فقد كانوا يعتبرون الهوة التى بين الجزر البريطانية والروسيا وبينها وفرنسا أوسع من أن يمكن تخطيها

وكانوا يأملون أن يعظم اتساع هذه الهوة على مر الايام وأن تصبح انجلترا المتكبرة ناضجة لفكرة التعاون مع المحالفة الثلاثية بشروط أخف . لكن هذا لم يقع .

لقد كانت الحالة تلوح بادىء بدء كأنما سيصبح الخلاف بين بريطانيا العظمى وبين فرنسا قبل غيرها على أشده . فانه فى خريف سنة ١٨٩٨ اصطدمت الائتلاف فى أعالى النيل اصطداما عنيفاً إذ زحف الجنرال الانجليزى كتشنر حتى فشودة التى كانت محتلة إذ ذاك بجنود فرنسية من جنود المستعمرات بقيادة الماجور مارشان فلبثت الحال لحظة وكأنه لا مفر من نشوب الحرب بين المتنافسين . لكن هذا التوتر الهائل كان من شأنه أن يوجه الامور اتجاها كان له خطره العظيم على مر الايام .فقد ارتعدت فرنسا وانسحبت وكان لا بد من استقالة الوزارة . ثم جاء وزير الخارجية الجديد دلكاسيه فعقد النية على التراجع أمام انكلترا . وهذه حادثة كان لها على مر الايام تأثير كبير فقد أظهرت ان الجمهورية لا تجرؤ على محاربة بريطانيا العظمى من أجل فتوحات استعمارية لأنها إذا فعلت ذلك أخرها عشرات السنين عن ادراك غرضها الاكبر الذى تسعى اليه فى قارة أوروبا وهو استرداد الالزاس واللورين . وهكذا انتهى الخلاف كله فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ باتفاق بين انكلترا وفرنسا حددت على مقتضاه مناطق نفوذ الفريقين فى السودان .

في خلال تلك الاسابيع العصيبة وبعدها أيضاً كانت محاولات تجري لاخراج المانيا من عزلتها التى لم يكن ينظر اليها بارتياح . وكانت المحاولات هذه المرة من جهات عديدة فتكلم تشمبرلن أولا وكان كلامه علنياً مرة أخرى إذ القى خطابا فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٨ عقب اصطدام فاشودة بقليل وقبل تسوية الخلاف مع فرنسا ، أعلن فيه أن من رأيه محالفة المانيا . ومن ينعم الفكرة فى الحوادث الخاصة التى كانت سبباً فى هذه الكلمات يستبين على الفور أن الرغبة فى ارهاب فرنسا لم تكن في ذلك أقل شأناً من نية الاستناد الى

المحالفة الثلاثية على أن برلين لم تأبه هذه المرة أيضاً بتلميح تشمبرلن .

كذلك وقف الالمان موقف الرفض في ربيع سنة ١٨٩٩ حيال محاولة لفرنسا أرادت بها التحقق من امكان التعاون مؤقتاً بين الجمهورية والمانيا . وقد لخص بيلوف وجهة نظره فى ١٤ مارس سنة ١٨٩٩ فى الكلمات الآتية: « اننا نقف حيال محاولات التقرب التى تحاولها فرنسا موقف المجاملة دون أن يكون للاوهام علينا سلطان ، إذ نحن نرى في هذه المحاولات السعي وراء الاستفادة من قوة المانيا لايقاع الهزيمة بخصم فرنسا في ميدان الاستعمار وذلك مع بقاء مسألة الالزاس واللورين مفتوحة حتى اذا فازت فرنسا بغرضها استندت الى مايمكن أن يصبح لها إذ ذاك من النفوذ والقوة وخطت تناقشنا الحساب من أجل الالزاس واللورين . ومن الموافق لنا فى المستقبل أن نقف موقف المنتظر حيال الخصومات العظيمة القائمة فى مقدمة السياسة الاوروبية تلك الخصومات البادية آناً بين انكلترا وفرنسا وآونة بين انكلترا والروسيا. »

ولما اقترحت الروسيا فى برلين عقب ذلك بقليل أن تعقد معها معاهدة على الشرق الادنى وضع نفس بيلوف مذكرة فى ٥ مايو سنة ١٨٩٩ بما دار بينه وبين السفير الروسى الكونت أوستن ساكن جاءت مكملة لتلك الآراء التى أتينا عليها . وقد جاء فى أهم أجزائها : « أن السفير الروسى تناول أمس الكلام عن فكرة عقد اتفاق بين المانيا والروسيا على الشرق التركى .وقد قال لى انه فكر فى هذه المسألة وانعم النظر ولكنه لايعلم ماذا يكتب هو نفسه عنها الى بطرسبورج . لان الكونت مورفييف وزير الخارجية الروسية يغار من سفرائه ويسيء بهم الظن الى درجة انه يهمل الآراء والافكار التى تأتيه من ناحيتهم أو يبلغها الى القيصر مقلوبة ، فلم يبق إذن الا أن يفاتح البرنس رادولين سفير المانيا فى بطرسبورج الحكومة الروسية فى الشأن المتقدم . فرددت على السفير الروسى بقولى إن المصاعب التى ألمع اليها لاتمنع من تبادل الآراء بيننا على المسألة التى خاطبنى فيها وقد قلت له انى من أنصار

العلاقات الوثيقة بالروسيا ماأمكن ، وآرائي ورغباتي فى هذا الشأن لابد أن تلقى موافقة جلالة الامبراطور . على أن هنالك شرطا اذا أجبنا اليه كنا مستعدين لعقد كل محالفة فى الحال مع الروسيا بل مع الروسيا وفرنسا . وذلك الشرط هو أن تعلن الروسيا وفرنسا استعدادهما لضمان الحالة الراهنة لبلدان الدول الثلاث . وقد رد الكونت أوستن ساكن بقوله : ان هذا ليس ممكنا بعد بالنسبة للفرنسيين فانه ان كان العقل الفرنسي قد نزل عن الالزاس واللورين فان الشعور الفرنسي لم يسمح بعد باعلان هذا النزول رسمياً . ولما قلت للسفير بأني أفكر فى أن يكون التفاهم بأية صورة محصوراً بين المانيا والروسيا على شرط أن يكون الاتفاق الذي يتم ضامناً للحالة الراهنة التى عليها بلدان الفريقين سكت السفير »

وهذه الاقوال من مصرف السياسة الالمانية معناها انه لايمكنه أن يدخل فى محالفة مع الروسيا الا اذا استبعد بهذه المحالفة خطر اعتداء فرنسا على المانيا . ولما لم يكن هذا ممكنا كان لابد لبرلين من ان تتبع حيال الدولة السلافية العظمى أيضاً موقف التحفظ الذي أريد به المحافظة على استقلال المانيا عن كل النواحى.

وهكذا لم تتحول المانيا في أية جهة عن مبدأ الاستقلال والعزلة المختارة وان كانت ترى العمل على جعل صلاتها بكل ناحية ودية ماأمكن . وقد كان الالمان يعنون قبل كل شيء بازالة كل مامن شأنه أن يدعو الى الاحتكاك الاستعماري لانجلترا كيما يمهدوا لها الطريق المأمول الى التعاون مع المحالفة الثلاثية ، التعاون الذي يهمه الالمان . وقدحدث في ٣٠ اغسطس سنة ١٨٩٨ أن عقد بين بريطانيا العظمى والمانيا اتفاق سرى على المستعمرات البرتغالية التى كانت لاتزال فى أيدي البرتغال . وكان الاتفاق يعد كلتا الدولتين بنفوذ معين في حالة ماذا اقتضى الامر البرتغال أن تبيع مستعمراتها فيماوراء البحار . فجاء سالسبوري فقلل من شأن هذا الاتفاق كثيراً لانه كان أكثر تحفظاً من

تشمبرلن فيما يتعلق بالتقرب الى المحالفة الثلاثية ، فضمن عقب عقد الاتفاق بزمن قصير للبرتغاليين حالة ممتلكاتهم الراهنة . ولما طالبت المانيا بأجزاء معينة من صموه وقفت الحكومة البريطانية معها موقف عناد خاص ولم يحمل سالسبوري على المفاوضة مع المانيا الا الضغط الشديد من ناحيتها . وأخيراً عقدت بينهما معاهدة فى ١٤ نوفمبر سنة١٨٩٩ قسمت بمقتضاها جزائر صموه بين الولايات المتحدة والمانيا بينما حصلت انجلترا على جزر تونجا وعلى الجانب الاكبر من جزر سليمان وعلى جهات أخرى في المستعمرات

ومما يدل على أن وزارة الخارجية الالمانية كانت كلما أمضها عدم رغبة انجلترا في التساهل معها تحاول بكل قواها أن تحسن علاقتها بالجزر البريطانية — موقفها الذي وقفته في الحرب التى نشبت في اكتوبر سنة ١٨٩٩ في جنوب افريقيا بين بريطانيا العظمى وجمهورية البوير . فانه على رغم تحمس الصحف الالمانية للبوير تحمساً عظيما كانت الحكومة الالمانية تقف حيال انجلترا موقف حياد تام بل موقفاً ودياً . حتى فرنسا أخفقت في محاولتها حمل المانيا على أن تسعى معها سعياً مشتركا ضد خطط التوسع الانجليزية في افريقيا . وفي آخر نوفمبر سنة ١٨٩٩ سافر الامبراطور غليوم الثاني الى وندسور ليزور الملكة فكتوريا التى كانت إذ ذاك تطعن في السن ، فانتهز هذه الفرصة وباحث تشمبرلن كما باحثه بيلوف الذى كان يرافقه فأعرب الامبراطور عن مخاوفه فيما يتعلق بامكان تنفيذ معاهدة تعقد بين الفريقين ، لكنه نصح بالمضى في الطريق الذي سار فيه الفريقان ابتغاء الوصول الى تفاهم عام . وقد أعقب ذلك ببضعة أيام أي في ٣٠ نوفمبر أن القى تشمبرلن خطبة علنية مرة أخرى وصف فيها الاتفاق بين انجلترا و « الامبراطورية الالمانية العظيمة » بأنه غرض طبيعي لسياسة بلاده ثم قال انه يجب أن تقوم الى جانب اتحاد انجلترا وأمريكا محالفة ثلاثية بين الجنس التيوتوني وفرعي الجنس الانجلوسا كسونى يكون لها تأثير كبير في مستقبل العالم » . وقد كان مما يروق وزير المستعمرات

الانجليزي بالتأكيد أن يطري في تلك اللحظة هذه الفكرة حيث الرأي العام في كافة أوروبا مغتبط بانتصارات البوير الاولى يجب أن نستنتج منها ان مركز الامبراطورية البريطانية بات مزعزعاً . وفي بداية عام ١٩٠٠ تكدرت العلاقات بين المانيا وانجلترا تكدرا بعينه لان الانجليز صادروا بواخر المانية كانت ذاهبة الى جنوب أفريقيا مع ان هذه البواخر لم تكن تحمل مهربات حربية . وقد تشددت برلين بطبيعة الحال فى طلب اطلاق هذه السفن ونفذت طلبها اخيراً . على ان سلسبرى انتفع بهذه الفرصة لاعلان كراهيته لفكرة محالفة تشمبرلن فأكد للسفير الالماني « انه يريد أن تكون المانيا قوية لكن السياسية الانجليزية القديمة وهي عدم التدخل في مساومات القارة الصغيرة لا تزال مستمرة » واستمرت حكومة برلين من جانبها على عزمها بان تتجنب كل عمل يمكن أن يؤول بانه ضار بالمصالح الانجليزية فرفضت في مارس طلباً للقيصر الروسى يقضي بان تتوسط المانيا وفرنسا والروسيا بين بريطانيا العظمى والبوير . ولما طلب البوير الذين هزموا في اثناء ذلك التوسط من تلقاء أنفسهم وارسلوا الى أوروبا وفداً برئاسة رئيسهم كروجر رفض امبراطور المانيا استقبال هذا الوفد فدل مسلكه هذا دلالة لاتحتمل التأويل على ان برلين كانت تتبع منطقها بدقة فى ان لا تمس شعور البريطانيين.

وفي سنة ١٩٠٠ عقد اتفاق آخر مع الجزر البريطانية بمناسبة حرب البوكسير التى كانت قد نشبت ضد الاجانب الاوروبيين في شيء كثير من العنف فقتل فى ١٨ يونيه وزير المانيا المفوض فون كتلر فى مدينة بكين بأيدى الثوار اثناء قلاقل دامت طويلا . فارسلت الدول التى مستها الاضطرابات وهي المانيا وانجلترا والروسيا واليابان حملة مشتركة بقيادة الكونت فلدرسى الالمانى لتأديب العصاة واعادة النظام إلى نصابه . فبهذه المناسبة عقدت المانيا مع بريطانيا العظمى اتفاقا على مناطق النفوذ المتبادلة فى الصين الوسطى بعد

أن ذللت عقبة كانت قد نشأت في طريقه من الواقعة المعلومة الآتية : كانت الروسيا ترغب في مناهضة انجلترا وكانت انجلترا تريد كما نعلم ان تقيم العراقيل مرة أخرى في وجه التوسع الروسى . فسعى سلسبري اثناء المفاوضات سعياً حثيثاً في أن يضمن الاتفاق المنوي شيئاً موجهاً ضد دولة القياصرة فعارضت برلين ذلك فى شىء من القلق واخيراً تم التوقيع فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٠٠ بين انجلتره والمانيا على مايسمى بمعاهدة ينج تسى التى كان الغرض منها ازالة ما بين الدولتين من خلاف على شرق آسيا . وهكذا حافظت السياسة الالمانية مرة أخرى على حريتها في العمل وطهر الجو في الوقت نفسه مما كان يشوبه وختم بذلك هذا العام الحافل بالحوادث بما عد فألا حسنا للتشجيع على التقرب بين أكبر دولة بحرية وأكبر دولة برية فى أوروبا

فى تلك الاثناء وبعبارة أخرى في ١٨ اكتوبر سنة ١٩٠٠ استقال في برلين البرنس هوهنلوهه من منصب المستشار الامبراطوري وخلفه برنارد فون بيلوف في الادارة العليا لشؤون السياسة الخارجية ، تلك الادارة التى كان له عليها قبل الآن ومنذ أمد طويل أعظم نفوذ . وحدث في ٢٢ يناير سنة ١٩٠١ أن توفيت الملكة فكتوريا وخلفها ادوارد السابع على ملك الامبراطورية البريطانية فعقب هذا الحادث بقليل جرت محادثات مرة أخرى فى هل من الممكن عقد محالفة بين المانيا وانكلترا ، وكما كانت الحال الى الآن كان المفاتح فى هذا الشأن هو تشمبرلن فانه في ١٨ يناير سنة ١٩٠١ بعث السفير الالماني من لندن يقول ان وزير المستعمرات البريطاني صرح لفون إيكرتشتين مستشار السفارة في اجتماع خاص التصريحات الهامة الآتية :

«انه وأصدقاءه في الوزارة قد باتوا الآن يستبينون ان وقت السير على سياسة «العزلة المجيدة» قد فات بالنسبة لانجلترا فهي لذلك يجب أن تبحث عن حلفاء للمستقبل . والخيار هو بين روسيا وفرنسا كفريق و بين المحالفة الثلاثية كفريق آخر . وصحيح ان في الوزارة وبين الشعب أصواتا تريد تسوية الخلاف

مع الروسيا والسير معها على قاعدة ثابتة . وهذه مستعدة لان تدفع للوصول الى هذا الغرض ثمنا عاليا جداً لكنه هو لا ينتمي الى أولئك الذين يرغبون في الانضمام الى الروسيا بل هو يعتقد أن الافضل التعاون مع المانيا والانضمام الى المحالفة الثلاثية . وهو شخصيا سيفعل كل شيء من شأنه أن يمهد السبيل تدريجاً الى هذا الغرض . ثم انه من رأيه أن اتفاقا سريا يجب أن يتم بين انجلترا والمانيا في شأن مراكش على القاعدة التي سبق بحثها . وينصح بفتح الموضوع بمجرد سفر اللورد سلسبرى الى الجنوب والمفاوضة فى دقائقه مع اللورد لنسدون ومعه . ومادام تشمبرلن مقتنعاً بان فى الامكان التعاون مع المانيا بصفة دائمة فهو سيناهض بكل عزم وحزم كل فكرة يراد بها الاتفاق مع الروسيا . فاذا ظهر مع ذلك أن الانضمام الى المانيا بصفة دائمة غير قابل للتنفيذ فانه هو أيضاً سيحبذ المضى مع الروسيا على الرغم من الثمن الهائل الذى ينتظر أن تدفعه انجلترا وهو يرجو أن لا تعتبر تصريحاته هذه — فيما عدا الخاص منها بمسألة مراكش — مفاتحة وطلباً بل بحثاً اكاديميا فحسب»

والذي يلاحظ أولا على هذه التصريحات ان مفاتحة تشمبرلن فى شأن التفاهم بين المانيا وانجلترا على مراكش كانت في نوفمبر سنة ١٨٩٩ وبمناسبة زيارة الامبراطور غليوم الثاني لوندسور ، اذ كانت فرنسا تحاول التقدم فى تلك المنطقة من شمال افريقيا فلم يجرؤ بيلوف على التدخل حتى لا يقع في نزاع خطر. فاذا كان وزير المستعمرات الانجليزى قد عاد الآن الى هذا الموضوع فقد دل بذلك من جديد على الغرض الذى يرمي اليه من التعاون مع المانيا . فهو في حاجة الى معونة ضد منافسى انجلترا في ميدان الاستعمار . ويدل على هذا أيضاً اعترافه الصريح بانه سيضطر الى الاتفاق مع الروسيا اذا وجد ألا مفر من ذلك . والذى كانت له دلالة على مجرى الامور فى انجلترا هو تلك الرغبة في انتظار سفر رئيس الوزارة سلسبورى أولا ثم البدء بعد ذلك بالمحادثات في شأن التقرب التدريجي . ومعنى هذا بصريح العبارة أن تشمبرلن كان يجد

فى هـذا الرجل أ كبر معارض له فى نيـاته . فـكان يأمل أن يكسب وزير الخارجية الجديد لنسدون الى صفـه . الأمر الذى كان بطبيعة الحال خطوة تذكر الى الامام

أما موقف بيلوف فيظهر من برقية بعث بها في ٢٠ يناير الى السفير الالمانى فى لندن يرسم له فيها خط السير بقوله له « استمع الى الانكليز في بشاشة وسلم لهم بكل اخلاص بأن المانيا وانجلترا مضطرتان في بعض الظروف الى ان تمثل احداهما مصالح الاخرى الحيوية لـكن الرأي العام الالمـاني في الاونة الراهنة لايزال يسيء الظن ببريطانيا العظمى من جراء الموقف غير الودي الذي الذى وقفته حيال المانيا » . وقد كان الامبراطور غليوم الثانى أكثر تفاؤلا حتى ابرق بمناسبة برقية ايكرتشتين يقول وهو فى طريقه الى انجلترا ليودع الامبراطورة فيكتوريا على سرير الموت الوداع الاخير : « يظهر أنهم أي الانكليز آتون وعموما كنا ننتظره » فجاءه رد المستشار الامبراطوري مطابقا في معناه للتعليمات التي وجهها الى هتسفلد قال : « الآن يتوقف كل شيء على أن لا يقطع أمل الانكليز أو يتركوا ينفضون قبل الاوان فان ارتباكاتهم ستعظم فى الاشهر المقبلة وتزداد أكثر مما ازدادت . وبازديادها يزداد الثمن الذي يمكن أن نطلبه . وان جلالتكم لتقومون بعمل مجيد حقيقة اذا أمكن جلالتكم بالنظر الى الحالة العامة في العالم والى مصالحنا الحيوية أن تتركوا ولاة الامور من الانكليز يأملون في أن تربطهم بنا في المستقبل علاقة متينة دون أن ترتبطوا جلالتكم أو تبتعدوا » وهذا يدل على انهم في برلين كانوا يضعون نصب أعينهم أن يتعاونوا مع انكلترا ولـكنهم كانوا في الوقت عينه يعتقدون أن الانتظار خليق أن يأتيهم بشروط أحسن

والسبب الاكبر فى أنهم عقدوا النية على هذه الخطة كما فعلوا فى سنة ١٨٩٨ هو أنهم لم يكونوا يعتقدون بأن تشمبرلن كان جاداً في تهديده بالتقرب الى فرنسا والروسيا وقد صرح بيلوف في تلغرافه الى الامبراطور بقوله « ان مايهدد به الانكليز

من التفاهم مع المحالفة الثنائية شبح اخترعوه لارهابنا يلعبوز به منذ سنين . ذلك ان التضحية التي يفرضها على انكلترا تفاهم كهذا هي من الجسامة بحيث أن الحكومة الانكليزية لم تصح نيتها على بذلها حتى في الوقت الذي بلغ فيه هياج الخواطر بيننا وبين انكلترا أشده ».

وقد ذهب هولشتين الى حد الابراق بقوله : « انني ضد عاصفة الصداقة التي تهب علينا من ناحية تشمبرلن ورفقائه ، أسيء بها الظن بصفة خاصة لأن مايهددون به من التفاهم مع الروسيا وفرنسا ماهو الا خداع لا أقل ولا أكثر »

هذه النقطة كانت الفاصلة في المسألة كلها . فانه اذا كان الاتفاق بين بريطانيا العظمى وخصومها في ذلك العهد لم يكن في الواقع مما يقبل التفكير، فقد كادت السياسة الالمانية تكون محقة كل الحق في المماطلة في عقد المحالفة والتسويف فيها إلى أن تصبح الجزر البريطانية مستعدة للتسليم بالمطالب الواسعة التي تتطلبها مصالح المانيا . أما اذا كانت انكلترا أرادت في ذلك الحين أن تجد حليفاً لانها ان لم تجده تتراجع فيكون الامر على خلاف مافرض . وفي الحق أن المسألة كانت تتوقف على وزن الظروف الواقعة بدقة كيما يمكن تقرير الموقف الذي كان يجب أن تقفه برلين .

وهذا ماتبينه الكونت هتسفلد في لندن حين صور الحالة بالتفصيل في ١٠ فبراير سنة ١٩٠١ بمناسبة حديث جرى بين اللورد لنسدون وايكيرتشتين سأله فيه وزير الخارجية الانكليزية قبل كل شيء عما اذا كانت المانيا تريد بالاشتراك مع انكلترا واليابان أن تمنع الروس من التقدم في الصين . فقد كتب هتسفلد يقول في وصف الحالة كما كانت تتراءى له : « ان طبيعة المفاتحة التي جرت هنا تجعلني اعتقد انها لم يفكر فيها التفكير الكافي وان كانت بلاشك غير صادرة عن خداع . والفكرة الرائدة لهذه المفاتحة هي حسبما دلتني ملاحظاتي إلى الآن أن انجلترا لايسعها السير بازاء مايهددها في المستقبل من

المصاعب في الصين وغيرها دون أن تستند الى محالفة قوية في القارة ، وان المحالفة الوحيدة النافعة التي يرغب فيها هي التي تعقد مع المانيا وأنه لا بد للانجليز عاجلا من ان يروا ماذا كان قصد كهذا يمكن ادراكه . فاذا لم يكن ممكناً أخذوا بلا تردد في توجيه سياستهم العالمية وجهة أخرى . فتوخوا الحذر في مساعيهم مادام يمكن أن تصطدم هذه المساعي بمساعى الروسيين وقصروا مجهودهم على مبلغ ماتسمح به القوى الميسورة لانكلترا الوحيدة في الصين وفي غيرها . ثم حاولوا التفاهم مع الروسيا مضحين في ذلك بالشيء الكثير . فمعنى الاقتراح الذي قدمته بريطانيا العظمى الى المانيا بعبارة أصلح « اني أبلغك بصراحة واخلاص انى لا أستطيع السير دون معونتك فاذا أبيت على هذه المعونة فسأختصر شؤوني واذا رائك أن تشاطريني العمل فبلغيني أية شروط تشترطين لذلك » وقد اقترح السفير في الختام أن يلفت لنسدون الى ما بين المصالح الالمانية والانجليزية في الصين خاصة من تباين حتى تبقى المفاوضات بذلك قائمة .

واذن فقد كان هذا السياسي الماهر يرى أن من المرغوب فيه الرد على طلب الانجليز واحاطتهم بما تطلبه المانيا . وقد وافقت برلين على هذه الفكرة برغم ما كان يخامرها من الشك فى اخلاص سالسبوري وكان مبلغ موافقتها في اعلانها امكان البحث في عقد معاهدة دفاعية بين المانيا وانجلترا « تفيد المانيا فوائد مباشرة لا مجرد وعود » وفوق ذلك فقد اشترطت برلين أن يكون الطالب صادراً من انجلترا .

وقد وقفت المحادثات الخاصة بذلك برهة قصيرة ثم تقدم اللورد لانسدون في ١٨ مارس الى ايكارتشتين بقوله : « أفي الامكان أن تعقد بين المانيا وانجلترا معاهدة دفاعية لمدة طويلة » ثم أبدى « انه يعتقد أن الكثيرين من أعظم زملائه نفوذاً سيرحبون بهذه الفكرة » . وقد رد بيلوف على ذلك رداً أهم ماجاء فيه :

« ان فكرة اللورد لانسدون الخاصة بعقد اتفاق دفاعي لمدة طويلة بين المانيا وانجلترة مما يلقى هنا قبولا وعطفاً . وطبيعة الاتفاق الدفاعي تقتضي أن لايكون هذا الاتفاق نوعاً من شركة غرضها جلب منافع جديدة وإنما أن يكون اتفاقاً يراد به المحافظة على الحالة الراهنة لاملاك المتعاقدين وتأمينها . على أن الاتفاق حتى بهـذا الغرض من شأنه أن يمس مركز حلفائنا السياسي مساساً أليماً . إذ هو سيجرهم باعتبارهم حلفاء الى أية حرب تقع من جراء ذلك بيننا وبين دولة ثالثة . فنحن لا يسعنا الدخول في اتفاق دفاعي الا اذا سئل حلفاؤنا في ذلك ووافقوا عليه » فالمستشار الامبراطوري الالماني الذي أراد أن تتناول المعاهدة الدفاعيـة مع بريطانيا العظمى دول المحالفة الثلاثية كلها اقترح من أجل ذلك أن تولي لندن وجهها شطر فينا للحصول على موافقتها أولا .

ولقـد جرت مفاوضات بالفعل لكنها كانت في صورة محادثات خاصة غير رسميـة . وقد دلت من جانب الانجليز من أول الامر على اعتراضات كثيرة فاللورد سالسبوري الذي كان اللورد لانسدون يوافيه بما يجرى فيها والذي كان من رأيه «الموافقة على محالفة دفاعية معرفة تعريفاً دقيقاً» اعترض اعتراضات بعينها تتعلق على الاخص بأدخال النمسا وايطاليا فيها . وقد أبرق هتسفيلد في ١٨ مايو يقول « انه مقتنع بأن اللورد سالسبوري لن يرضى بالمفاوضة مع النمسا وايطاليا مادام لا يتفق معنا قبلها من وراء ستار . واننـا والحـال كما نرى لن نسير بالمسألة خطوة الى الامام اذا نحن لم نوافق اللورد لنسدون على البحث هنا أو في برلين في تفاصيلها وصيغتها » لـكن وزارة الخارجية الالمانية كانت مستمسكة بالمبدأ الذي وضعته فأكدت ان ادخال حلفاء المانيا في المفاوضات هو النقطـة المهمة التي يجب ان تعالج أولا . وقد استبان أولو الشأن في برلين في هـذه النقطة ضمانة للمساواة بين المصالح المتبادلة . فالاتفاق الذي كان نصب الأعين قد فكر فيه على قاعدة أن تتعاون انجلتره والمانيا اذا هاجمت احداها دولتان أخريان . فكانت برلين تتشدد في

ان يتناول هذا النص حليفتيها أيضاً لانه إن لم يقع ذلك فقد يحدث أن تضطر المانيا بموجب المحالفة الثلاثية الى المبادرة الى مساعدة النمسا اذا هوجمت من ناحيتين فى حين تقف انجلتره إذ ذاك تتفرج. وقد دار الخلاف كله في آخر الامر حول مسئلة هي: الى أي مدى تريد انجلتره مساعدة المانيا في حالة تعرض مصالح الامبراطورية الالمانية للخطر. تلك المصالح المرتبطة بطبيعة الحال ارتباطاً وثيقاً بمصالح دول الوسط الاخرى. وقد عالج هولشتين هذه المسألة في مذكرة مؤرخة في ١٤ يونيه ١٩٠١ معالجة دقيقة فقال: «اذا نحن أخذنا على عاتقنا العب والمسئولية الباهظين في الدفاع عن الامبراطورية البريطانية بكل مستعمراتها ضد كل ممكن فيجب علينا نحن أيضاً أن نتمسك بأن تعتبر دول المحالفة الثلاثية كلا لايقبل التجزئة كبريطانيا العظمى. حتى اذا وقع اعتداء على النمسا والمجر أو ايطاليا من دولتين أو اكثر لا يدخل الحرب الحليفتان الاخريان وحدهما بل تدخل معهما انجلترة أيضاً. فأن قصر المحالفة على انجلتره والمانيا يسيء الحالة بدل أن يحسنها إذ ان خصوم المانيا سيعلمون علم اليقين، مادام مضمون المعاهدة سينشر، انهم اذا هاجموا النمسا وهبت المانيا لنصرتها وان كانت لم تهاجم رأسا فلن تحرك انجلتره ساكناً». هذا من جهة المانيا. أما من جهة انجلتره فأن سالسبوري لم يسعه الموافقة على وجهة النظر الالمانية لان عدم ثقته ببرلين وهو ما سلم به ملك انجلتره آسفا منعه من اجابة برلين الى ماتطلبه. وهكذا فشلت المحادثات وبقى على انجلتره أن ترد الرد الاخير وقد اعتذر لانسدون للكونت مترنيخ سفير المانيا الجديد فى لندن في ختام العام من هذا الامر بقوله «ان البرلمان الانجليزي انحل لمدة قصيرة على أثر المحادثات وأجريت انتخابات جديدة له» على ان السبب الحقيقي هو ان رئيس الوزارة الانجليزية رأى في المطالب الالمانية شططاً.

ان من يرد الحكم على هذه الحوادث التى أسلفنا وصفها يجب أن يسير في طريقه حاذراً. فالجلي أولا ان الحكومة الانجليزية لم تعرض على الالمان

التحالف بصفة رسمية صحيحة لا في سنة ١٩٠١ ولا في سنة ١٨٩٨ . فالمسألة كانت عبارة عن محادثات لا تربط أحداً ، أراد كلا الفريقين منها أن يتعرف مبلغ الامكان في الاتفاق على تعاون سياسي . والذي فتح الباب فى هذا الصدد هو وزير المستعمرات الانجليزي الذي كان يسعى الى نقطة في القارة يستند عليها في تنفيذ خطط توسعه الاستعماري التى أوجدت الخصومة الشديدة بين بلاده وبين الروسيا وفرنسا ، ويطلب — وهذا طبيعي جداً — محالفة المانيا التى لم تكن مرتبطة حيال الروسيا أو فرنسا باعتبار ان مثل هذه المحالفة أنفع غرض يسعى وراءه . ولا مندوحة عن التسليم بأن هذا المسعى كان يحدوه فكرة استخدام المانيا — ولنستعمل هنا عبارة بسمرك — « سيفاً » تصلته انجلتره في القارة . وقد حاول مصرفو السياسة الالمانية أن يتفادوا من الاخطار التى كانت خليقة أن تنشأ عن هذا المسعي فيما يتعلق بعلاقة الالمان بالمحالفة الفرنسية الروسية ، فسعوا في الحصول من انجلترة على تساهلات عظيمة ما أمكن . إذ كانوا يرومون بالمحالفة مع الامبراطورية البريطانية وقاية معينة الحدود من التورط فى الحروب . وهذا رأي لا يسع أحد تجريحه من حيث المبدأ . وقد نوهنا في مناسبات عديدة بأن برلين كانت تسعى الى الاتفاق مع بريطانيا العظمى ، وكانت تأمل أن تعامل فى هذا الاتفاق على قدم المساواة ، فأرادت أن تتفادى من أن يستخدمها الانجليز في أغراضهم الصرفة . وقد كان هولشتين بصفة خاصة يخشى دائماً من أن يكون قصد انجلترة أن تحرق دول القارة أصابعها في سبيل أغراضهم فدفعته « نظرية الكستناء » هذه كما كان يسميها الى المبالغة في الحذر . وهذا معقول ومفهوم متى كنا نعرف الدور الذى ظلت انجلترة تلعبه حيال أوربا في القرون الماضية . فشكوك وزارة الخارجية الالمانية لم يكن من السهل تبديدها .

لكنه كيف كانت الخطة التى اتبعها الالمان في المفاوضات ؟ انه اذا كانت السياسة هي الفن الذى يدرك به الممكن فكل شيء يتوقف على حسن تقدير

الممكن . فأنصار المحالفة مع المانيا من الانجليز لم يكونوا — كما أمكننا أن نلاحظ — في مركز سهل . واذا غضضنا النظر عن الرأى الانجليزى العام الذى لم يكن مواليًا لالمانيا بحال من الاحوال بقيت لدينا المقاومة التي كانت في نفس الوزارة الانجليزية والتي كان سالسبورى على الخصوص منشأها . ثم لما طالبت المانيا بما طالبت به في غيرهوادة أو رفق ، ولما أصرت على أن تجاب هذه المطالب خيف هنا أن يتدخل خصوم الفكرة ويقولوا ان دولة تطلب منا هذا الشيء الكثير لايمكن أن تنفعنا كحليفة . فلو أن أولي الامر في برلين اتبعوا خطة أسلس من الخطة التى اتبعوها فأخذوا بما كان السفير الالماني في لندن يرتئيه لكان من الراجح أن يسيروا الى أبعد مما ساروا . لكنهم كانوا يعتقدون بأنه لاحاجة الى العجلة ، فلم يأخذوا تهديد الانجليز بالتحول الى الى المحالفة الثنائية على إنهجد .

على أنه أكان ممكنًا أن يصل الفريقان في آخر الامر الى اتفاق يرضى كليهما ؟ ان مصالح الامبراطورية الانجليزية ومصالح الدولة الالمانية القارية كانت من التباين بحيث لايسع امرءا أن يقيم الدليل على انه كان في الامكان التوفيق بينها . حتى بسمرك نفسه لم يكن موفقًا فيما حاوله من جر انجلترة الى جانبه بشروط يمكن قبولها . فهل كان ماتحن بصدده ميسورًا حيث مركز المانيا في القارة ضعيف لعدم تجديد معاهدة الضمان ضعفًا شديدًا ؟ وهل كان في الامكان أن يتمنى أحد أن تسير المانيا بعد هذا الضعف فى ذيل الاغراض الانجليزية ؟ وهل كان مركزها يقوى بذلك ؟ كلابالتأكيد . لان الخطر الذى كان إذ ذاك قد خف من ناحية المحالفة الثنائية — تلك المحالفة التى لم تخرج الى الوجود لان فرنساوالروسيا كانتا تتوقعان تقرب انجلترةالىدول الوسط — نقول لأن هذا الخطر كان خليقًا أن يعظم فى الحال .

فالغلطة هي إذن ان برلين كانت منذ سنة ١٨٩٠ تعتقد فى امكان التعاون مع انجلترة على « قدم المساواة » فبنت أغلب سياستها على هذه العقيدة .

وقد أخطأت فى تقدير حاجات تلك الدولة العالمية التى كانت ترمى دائما الى أن تستغل أحد فريقي القارة بعد أن انقضت بظهور المحالفة الثنائيـة ، وأن تستخدمه فى أغراضها التى تشعبت مسالـكها فى الـكرة الارضية . والذي يدعو الى الدهشة أن برلين لم تن عن الاستمرار فى نفس الغلطة حتى بعد أن أخفقت مفاوضات سنة١٩٠١ . واليك ما كتبه هولشتين روح هذه السياسة قال : « اننا نعتقد فوق ذلك بأن تيار التطور التاريخى العالمي الذى يجرف ارادة الفرد فى آخر الامر لابد أن يلقى بألمانيا وانجلترة فى جهة واحدة » . من ذلك الحين نصح وزير الخارجية الألمانية بالنيابة باتباع « سياسة الانتظار فى هدوء وصمت »

على أن «تيار التطور» اتخذ مجرى آخر يختلف كل الاختلاف عما كان ينتظر له . اتخذ المجرى الذى رسمته له القوانين التى تسير عليها مصالح الامبراطورية البريطانية . ومن شأن الحوادث التالية أن لا تجعل حول هذا الذى نذكره أى ظل من الشك . فقـد سار الساسة الانجليز فى طريقهم بمهارة ومنطق ، فانصرفوا الى حل مسألة الاتفاق مع المحالفـة الثنائية حلا يكون فى صالحهم وكانت الصعوبة التى تواجههم هي فى أن مناظرتى انجلترا الاثنتين روسـيا وفرنسا كانتا متحالفتين . بل لقد ازداد تحالفهما احكاما بعد اذ أحسوا الخوف من اتفاق بريطانيا العظمى والمانيا . اذ انه فى سنة ١٨٩٩ لم يوفق دلكاسيه وزير خارجية فرنسا الى تجديد اتفاقات سنتى ١٨٩١ و ١٨٩٣ فحسب بل زاد على ذلك أن عقـد اتفاقا مؤداه أن الاتفاق العسكري الروسى الفرنسى يجب أن يدوم وأن يعيش حتى ولو انحلت المحالفة الثلاثيـة . وبهـذا تظل دولة القياصرة مرتبطة بحليفتها ولو انفضت ايطاليا من حول المانيا أو تداعت النمسا فى أملاكها . ومعنى هـذا ان المحالفة الثنائية أصبحت موجهة ضـد المـانيا أكثر من ذى قبل كما أصبح غرضها ليس فقط المحافظة على السلام بل أيضاً الاحتفاظ بالتوازن فحيال هـذه الـكتلة اتبعت انجلترة خطة هي أنها تقدمت

رأسا الى نصفها وهو الروسيا التى تنافسها فى شرق آسيا فى حين أخذت تجذب النصف الآخر وهو فرنسا الى ناحيتها . وأهم ما قامت به فى الخطوة الاولى تلك المحالفة التى عقدتها مع اليابان فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ . فان تلك الدولة المغولية التى كانت قد نهضت بقوة فى الشرق الاقصى ، كانت قد نشأت بينها وبين الروسيا خصومة شديدة من جراء ماتطالب به اليابان من جهات بذاتها فى القارة الاسيوية • ولقد بلغ من أمر هذه الخصومة انه كان يتنبأ بوقوع الحرب بينهما • وقد مدت انجلترا يدها الى اليابانيين لصيانة الصين وكوريا والمحافظة على سلامتهما وضمنت لهم وقوفها على الحياد فى حالة وقوع تصادم مسلح ، وتقدمها الى مساعدتهم اذ هبت دولة ثالثة لنصرة الروسيين فشجعت بذلك ألد خصوم دولة القياصرة فى شرق آسيا على مناهضة التوسع السلافى دون أن تقدم هي من ناحيتها شيئاً كثيراً . وفى نفس الوقت الذى كانت انجلتره تجري فيه على هذه السياسة المقنعة ، سياسة مناهضة الروسيا ، كانت تسعى الى التقرب الى فرنسا . لانها بهذه الطريقة تمنع الجمهورية الفرنسية من تجريد سيفها لمناصرة حليفتها اذا نشبت حرب بين اليابان والروسيا وقد قابل دلكاسيه مساعي لندن بميله الى تسوية الخلاف مع الدولة البريطانية فقد كان الرجل الذى رضى مذلة فاشوده لانه لم يرد أن يحارب بريطانيا العظمى من أجل مسائل استعمارية فى حين كان يريد أن يدخر قوى فرنسا لتنفيذ مآربها في أوروبا ، أو بعبارة أخرى لمناقشة المانيا الحساب . ومن ثم كان ينتظر منه أن يتساهل في تسوية الخلاف الخاص بافريقيا ، فقد أرسل السفير الالماني الجديد فى لندن الكونت مترنيخ خلف الكونت هتسفلد الذى توفى خلال ذلك يقول بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ « أنى علمت بصفة سرية جداً أنه منذ عشرة أيام تدور مفاوضات بين تشمبرلن وسفير فرنسا لتسوية جملة الخلافات القائمة بين فرنسا وانكلترا على مسائل المستعمرات » . وإذن فقد كان وزير المستعمرات البريطانى جاداً في كلامه ففعل بالضبط ما كان يهدد به الالمان

وقد طالت المحادثات مع باريس لكنها كما سنرى تقدمت بفعل الحوادث .

فلقد وقعت مساعي التقرب بين انجلتره وفرنسا في بدايتها فى وقت واحد مع حادث كان له أثر مشئوم بالنسبة لالمانيا ، وكان السبب فيه موقف سالسبوري . فان رئيس الوزارة الانجليزية كان ، كما نذكر ، قد فسخ الاتفاق الخاص بالبحر الابيض المتوسط مع ايطاليا والنمسا والمجر فتركت بذلك ايطاليا وحدها مع منافستها فرنسا وفقدت بازائها السند الذي كانت تستند اليه . وهنا أخذت فرنسا تضايق مناظرتها اللاتينية وتمض عليها حياتها كل مايمكن ان يخطر ببال فكان من جراء ذلك ان بدأت تنجح معها ، إذ كان لا بد لايطاليا من جار قوى تتفاهم معه بخاصة وهي ترمي فى منطقة البحر الابيض المتوسط الى الفتوحات . ففى سنة ١٩٠٠ أخذت هذه الخطة تثمر مستندة الى الاتفاق الانجليزى الفرنسى المؤرخ في ١٨٩٩ . وذلك انه لما حلت سنة ١٩٠٢ كان ينبغى تجديد المحالفة الثلاثية فطلب الوزير الايطالي برنيتي ادخال نص جديد ينبغي أن يفهم منه « أن لاتقوم ايطاليا بتعهدات يمكن أن تكون خطرة على فرنسا » ثم أراد فوق ذلك ان يحصل من المانيا على وعد بالمحافظة على الحالة الراهنة فى الشرق الادنى . فرفضت برلين وقتياً أي تغيير فى نص المعاهدة ونجحت فى حمل رومه على التسليم ومد أجل المحالفة الثلاثية فى ٢٨ يولية ١٩٠٢ بالصورة التى كانت عليها حينذاك . ولم يكد يقع هذا حتى أبلغ برنيتي الفرنسيين ان بلاده لم تعقد اتفاقات ماموجهة ضد فرنسا . وبعد ذلك ببضعة أشهر تبادلت روما وباريس في أول نوفمبر سنة ١٩٠٢ مذكرات حصلت ايطاليا بموجبها فى طرابلس وبنى غازى وفرنسا فى مراكش على حق توسيع مناطق نفوذهما فى اللحظة المناسبة حسبما تشاءان . وقد كانت نتائج هذا الاتفاق المعقود بقصد التوسع المتبادل فى منطقة البحر الابيض المتوسط دون قيد ذات صبغة مزدوجة . فمن ذلك الحين اصبحت ايطاليا عضوا غير مؤمون بالمرة فى معسكر المحالفة الثلاثية واستفحل مركزها

هذا بطبيعة الحال فى الوقت الذى تقربت فيه انجلترا الى فرنسا . أما فرنسا فقد أصابت نفعا عظيما اذ نجحت في احداث ثلمة فى البناء الذي شاده بسمرك ثم فى كسر الحائط الجنوبية التى كانت قائمة في وجهها تفرض عليها العزلة ، حتى لقد عدت باريس المعاهدة المعقودة بينهـا وبين روما بمثابة وعد من ايطاليا بالوقوف على الحياد اذا نشبت الحرب بين المانيا وفرنسا .

فى خلال ذلك كانت الروســيا تستعد فى بطء ولـكن في منطق دقيق للاصطدام المنتظر مع اليـابان ، فوضع ولاة الامور فى بطرسبرج نصب أعينهم قبـل كل شيء أن يكون ظهرهم أميناً فى أوروبا اذا جد الجد فى شرق آسيا .

وقد حدث في يناير سنة ١٨٩٩ ان طلب القيصر نيقولا الثاني الى حكومات الدول الاخرى أن تدعو الى مؤتمر سلام يبحث فى امكان وقف التسلح مدة خمس سنوات وتشكيل لجنة تحكيم تنظر فى الخلافات التى تقع بين الدول. وقد أفشى ويت وزير المالية الروسية إذذاك في مذكراته ان السبب فى هذا المطلب كان يرجع الى أن النمسا والمجر كانت معتزمة فى ذلك الحين أن تقوى مدفعيتها تقوية شديدة بينما كانت الروسيا لا تملك الوسائل التى تمكنها من القيام بالمثل . وقد اجتمع المؤتمر المقترح فى لاهاي وظل منعقداً من ١٨ مايو الى ٢٩ يوليو سنة ١٨٩٩ واشتركت فيه ٢٦ دولة ، فـكانت تمثل فيه رواية فى الوقت الذى كان استعمار الدول العظمى قد وصل الى القمة بما بلغ من الفتوحات الهائلة في آسيا وافريقيا ، اذ كان ممثلو هذه الدول العظمى بعينها يظهرون رغبتهم في السلام فى خطب حماسية في حين كانوا يعتقدون في صميمهم باستحالة تنفيذ المقترحات الروسية . وقد أبدت المانيا وساوسها في صراحة مجردة من الحذر فتعرضت بذلك للملامة ، واتهمت بأنها أفسدت ذلك العمل النبيل وعاقت تنفيذه . وقد رفضت الدول جميعها فيما عدا الروسيا طبعاً وقف التسلح ، غير انها قررت انشاء محكمة دائمة للتحكيم تعرض عليها من مسائل الخلاف ما لا يمس

الشرف القومي والمصالح الحيوية للدول . وقد أعلنت المانيا بعد أن عارضت في المبدأ انها موافقة . ثم حدث عقب ارفضاض المؤتمر أن نشبت الحرب بين انجلترة والبوير فجعلت الروسيا تضم الى نفسها أراضي واسعة في الصين .

وفي سنة ١٩٠٢ لما اتفقت بريطانيا العظمى مع اليابان نشطت بطرسبرج تحاول حمل الامبراطورية الالمانية على مناصرتها في فتوحاتها في شرق آسيا فطلبت أن تعقد معها اتفاقاً مشتركا على مناطق تلك الجهة ، لكن بيلوف لم يوافق بالمرة لان مناصرة المساعي الروسية لم تكن تتفق ومبدأ حرية العمل التي كان يطلبها ، كما لم يوافق على مؤازرة الانجليز . ولما لم تستطع الروسيا بهذه الكيفية الحصول على مساعدة الجابية عنيت بأن تحصل على الضمانات الضرورية التي تحول دون وقوع تبدلات فجائية فى الشرق الادنى في حين أخذت في الشرق الاقصى تحقق خططها .

وكون الروسيين لم يصرفوا النظر بحال من الاحوال عن أغراضهم القديمة في البلقان بل أجلوا النظر فيها أمر يدل عليه أحكام رابطتهم ببلغاريا ذلك الاحكام الذي كان قد تم في سنة ١٩٠٢ ولما يكد . فقد عقدت الروسيا في شهر مايو من تلك السنة مع هذه الدولة اتفاقا عسكرياً وعدتها فيه بالوقوف الى جانبها اذا اعتدت عليها النمسا والمجر أو هاجمتها رومانيا ، لكن بلغاريا لما أبدت ميلها الى منازعة تركيا فى مقدونيا حيث كانت لليونان وللصرب مطالب مزعومة ، ثم لما ازداد الاضطراب في الزاوية الجنوبية الشرقية من أوروبا من جراء اغتيال اسكندر ملك الصرب فى بلغراد فى يونية سنة ١٩٠٣ واجلاس بطرس قره جورج فيتش على العرش بواسطة الجناة — نقول لما حدث ذلك كله بادرت الروسيا الى اتخاذ الاجراءات للحيلولة دون وقوع مفاجآت مقلقة ، فتفاهم نيقولا الثاني فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٠٣ مع النمسا والمجر على معاهدة فحواها ان الروسيا ومملكة الطونة ينبغي أن تسهرا معاً على تنفيذ اصلاحات معينة فى مقدونيا كانت قد طلبتها الدول من تركيا . وذلك

تفادياً من وقوع انقلابات . وهكذا أخمدت النار التي كانت توشك أن تشب بعد أن عنيت الدولتان المتنافستان بالمحافظة على النظام ، وأمكن الروسيا دون عناء كبير أن تنصرف الى شؤونها الاسيوية .

وفى فبراير سنة ١٩٠٤ نشبت الحرب اليابانية الروسية تلك الحرب التي كانت بعض الدوائر ترى منذ أمد طويل أن لامفر من وقوعها ،وأمكن انكلترا أن تحول دون اشتباك فرنسا في هذه الحرب بما كان قد تم لها من التقرب تدريجاً نحوها وبذا لم تكن هناك حاجة الى أن تجرد هى نفسها سيفها وقد التزمت المانيا الحياد الدقيق فاضطرت الروسيا الى القتال وحدها الى النهاية وقد كان هذا الصراع العنيف بين الجنس السلافي والجنس المغولى فى الشرق الاقصى حادثاً لاوروبا على أعظم جانب من الاهمية والشأن . ولو كانت الحكومة الالمانية حدتها كما عزى اليها الرغبة حقيقة في اخضاع الشعوب المجاورة لها وانتزاع السيادة في أوروبا لنفسها لكانت قصدت في ذلك الوقت الى جر فرنسا الى حرب بأية ذريعة كانت . ولو فعلت لضمنت أن لاتتلقى الجمهورية من حليفتها الروسية أية معونة . وفى الواقع انها لم تفكر لحظة واحدة فى اتباع مسلك كهذا مع ان الفرصة كانت سانحة لها للقضاء على الخطر الذي كان يؤاتيها من التطويق الفرنسي الروسى .وليس أدل من هذا على حب برلين المطلق للسلام . كذلك النمسا والمجر لم تنتفع بتلك اللحظة المناسبة للزحف على البلقان . وفي الحق أن دول الوسط لم تكن تحدوها الا الرغبة في المحافظة على الحالة الراهنة لانها كانت ترى في المحافظة عليها خير ضمان لمصالحها . هذا من جهة ، أما من الجهة الاخرى فقد كانت انكلترا وفرنسا تعدان الاوان قد آن لتسوية ما بينهما من خلاف وعقد محالفة وثيقة . وقد كان لابد بطبيعة الحال من ان تزداد الرغبة في باريس في الاستناد الى الامبراطورية البريطانية منذ دخلت صديقتها السلافية في مغامرة مسلحة وبخاصة بعد أن ظهر ان هذه المغامرة لم تجر بما تشتهي بل أدت الى ضعفها .

وقد تقدم اتفاقهما على مراكش من سنة ١٩٠١ فى بطء كما ألمعنا وأرسل البارون فون ايكرتشتين في ١٠ مايو سنة ١٩٠٣ تقريرا الى المستشار الامبراطوري أعرب فيه عن رأيه بقوله « ان المفاوضات الانجليزية الفرنسية السابقة التى أريد بها تسوية الخلافات القائمة قد استؤنفت من جديد . وهي خليقة هذه المرة بالنجاح » وقد كان الملك ادوارد السابع قبل ذلك بقليل قد استقبل في باريس استقبالا بالغاً فى الود . وفي خريف هذه السنة بعينها كان قد جاء من لندن أن دلكاسيه اقترح على الانجليز أن يتفاهم واياهم على المستعمرات ، غير انه تلقى من اللورد لنسدون رداً بالرفض .

وفي ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ تم الاتفاق فوقعت فرنسا وانجلترا فى هذا اليوم معاهدات سوت جميع مسائل الخلاف التى كانت قائمة الى ذلك الحين بين الدولتين في البلاد الاجنبية . فاتفق الفريقان على حقوقهما فى نيوفونلند ومدغشقر وهيبريد الجديدة وسيام وتناول اتفاقهما قبل كل شيء مناطق النفوذ فى شمال افريقيا فأطلقت فرنسا للجزر البريطانية يدها فى مصر وأقرت بريطانيا العظمى الجمهورية على مثل ذلك فى مراكش إذ سمحت لها بأن تسهر على الهدوء هناك ، وان تقدم مساعدتها في كل ما يتعلق بالاصلاحات الخاصة بالادارة والاقتصاد والمالية والحربية . وقد أذيعت هذه الاتفاقات عقب ذلك لكنه في نفس الوقت عقدت الدولتان اتفاقاً سريا لم يعلم أمره إلا في سنة ١٩١١ وكان أبعد مدى من الاتفاقات الاخري اذ حصلت الحكومة البريطانية بموجبه على حق اجراء اصلاحات بعينها في مصر ابتغاء سيادتها على تلك البلاد بينما قد أمكن الحكومة الفرنسية ان تقدم اقتراحات من شأنها أن تخدم في مراكش مثل الغرض الذى ترمي اليه انجلترا في مصر .

فهذه الاتفاقات التى أوردنا خلاصتها لم يكن معناها ازالة كل ما من شأنه ان يدعو الى الاحتكاك بين انجلترا وفرنسا ازالة تامة فحسب بل هي قد جاوزت ذلك الى اتحاد تناول المستقبل ، فقد وعدت كلتا الدولتين الاخرى بتأييدها

ديبلوماسيا فى مصر ومراكش ، وأرادت كلتاهما أن تصون مصالحها المشتركة من تدخل الدول الاجنبية، واذن فلم يكن الامر عبارة عن محالفة عامة ، بل كان اتفاقا أسموه الاتفاق الودى . وهكذا أمكن أن يتغير المركز السياسى دفعة واحدة بعد إذ مدت كلتا دولتى الغرب في أوروبا يدها الى الاخرى . وزال عن ألمانيا الامن الذى كانت تحسه من وجود التنافر بين انجلترا وفرنسا ، وهذا ربح عظيم لفرنسا ونجاح لابد أن يكون دلكاسيه ، وهو من أشد أنصار فكرة الانتقام من الجارة الالمانية ، قد رحب به ، فقد كان يسعى الى تأسيس الوفاق الثلاثى عندما أقترح ان يتناول الوفاق الودي الروسيا أيضا لكن لندن لم يكن يسعها بعد أن ترضى بذلك احتراماً لليابان التى كانت فى حرب مع دولة القياصرة . على أن دلكاسيه سرعان ما نجح — كما سنرى — فى اكساب اتفاقه مع انجلترا نصا موجهاً الى المانيا .

فقد حاولت برلين ان تنتزع من تحول بريطانيا عنها مافيه من ضرر ، وكان مركز الروسيا في شرق آسيا يزداد صعوبة شهراً فشهرا وكان النصر حليف اليابانيين . فلما حدث أن أطلقت سفن روسية حربية النار فى اكتوبر سنة ١٩٠٤ خطأ على بعض سفن الصيد الانجليزية على شاطىء دوجير وأفضى هذا الحادث الى توتر العلائق بين لندن وبطرسبرج ، انتهز الامبراطور غليوم الثاني هذه اللحظة وأرسل الى القيصر نيقولا الثانى فى تلغراف أقرته وزارة الخارجية الالمانية يمهد لفكرة اتفاق الدول القارية الثلاث : المانيا والروسيا وفرنسا . فوافق القيصر ورجا الامبراطور أن يبعث اليه بالقواعد التى يريد أن يبنى عليها هذا الاتفاق فتم ذلك وبعث العاهل الالمانى رسالة تتضمن مشروع معاهدة دفاعية بين المانيا والروسيا . ثم تبودلت المراسلات التفصيلية . ثم ظهر ان ماكان يرجى من انضمام فرنسا الي الاتفاق كان النقطة الشائكة في المسألة باسرها . وقد طلب نيقولا الثانى في ٢٣ نوفمبر ان تبلغ

المعاهدة باريس أولا لتوقيعها فرفضت المانيا هذا بحق، اذ عدته خطراً ، وحبطت المساعي كلها . ومن المؤكد ان الكونت لاندزدورف وزير الخارجية الروسية كان ممن ساعدوا على هذه النتيجة السلبية .

فى تلك الاثناء أخذ الفرنسيون يجنون ثمار اتفاقاتهم مع الانجليز فجعلوا يتوسعون تدريجيا فى مراكش وينفذون سياسة الامتلاك الهادي الذي أطلقوا عليه ذلك الاسم الجميل «التوغل السلمي» ففي ٣ اكتوبر سنة ١٩٠٤ عقدوا اتفاقا مع اسبانيا أعطوها بموجبه خط الساحل فى شمال مراكش فيما عدا فاس . وكان هذا المسلك كالمعاهدة السرية بين لندن وباريس يناقض على خط مستقيم ما كان قد عقد قبل ذلك فى مدريد من الاتفاقات بين الدول على المنطقة التى نحن فى صددها . وهي اتفاقات نصت على انه لا ينبغي لدولة بمفردها ان تخرج على المعاهدات الدولية إلا بموافقة الدول الاخرى . فلما ان ظهر جلياً ان الجمهورية الفرنسية قد سلكت مسلكا منفرداً اعتماداً على بريطانيا العظمى ومدت نفوذها على هواها متخطية فى ذلك المانيا صممت برلين في ربيع سنة ١٩٠٥ على الاحتجاج ، فحمل الامبراطور غليوم على الرغم من كراهيته الشديدة لتلك الخطوة على أن ينزل فى طنجة اثناء زيارة له فى البحر الابيض المتوسط وان يعرب عن رغبة المانيا في أن يظل سلطان مراكش مستقلا . فوقع هذا فى ٣١ مارس وكان مصرفو السياسية الالمانية يبغون بهذه المظاهرة المصحوبة بالضجة أن يلفتوا العالم إلى ان لبلادهم حقاً في أن تشترك مع غيرها في التدبير وان تقدم مطالب بعينها . أما الجانب الآخر فقد فسر هذه المظاهرة الفجائية المسرحية بأن المانيا تنوي بصفة جدية ان تقف فى وجه فرنسا ورفعت الصحف الانجليزية والفرنسية أيضا عقيرتها بصياح الاستياء .

ولقد انتهز المسيو دلكاسيه هذه الفرصة في الحال للحصول من انجلترا على تساهلات مهمة تتعلق بتحديد المعونة العسكرية فسمحت له الحكومة الانجليزية فعلا بأن تجري محادثات مباشرة بين الملحق الفرنسى البحري في

لندن وقائد امارة البحر البريطانية اللورد فيشر كما سمحت بمحادثات أجراها وسيط بين الملحق العسكري الفرنسي في لندن والوزارة الحربية البريطانية . ولسنا نعلم بالتأكيد ماانتهت اليه هذه المحادثات لان الاقوال فيها مختلفة والراجح انه ترك فى ذلك الوقت باب الأمل مفتوحاً فيانزال جنود انجليزية في القارة اذا نشبت حرب بين فرنسا وألمانيا .

أما في برلين ،حيث كانوا بعيدين عنأن يجردوا السيف، فقد واظبوا على الموقف الذى وقفوه مرة ووصلوا أخيراً باستعمال الضغط الى أن استقال دلكاسيه في أوائل يونيه سنة ١٩٠٥ بعد أن لم تعد كثرة المجلس تؤيده . ولاشك ان هذا كان نصراً لالمانيا اذ اختفىمن باريس خصم أريب ذوعزيمة . على أن برلين لم تنتقل بعدذلك الىالدخول مع الفرنسيين فيمفاوضات مباشرة مستفيدة من الميل الذى ظهر للتساهل بعد أن حلت بالفرنسيين هذه الهزيمة السياسية ، بل تمسكت باقتراح عقد مؤتمر دولي يكون للجميع حق الكلام فيه باعتبار ان لكل الامم في مراكش أن تكون مع بعضها البعض علىقدم المساواة فى الشؤون الاقتصادية .

وبينما كانت هذه الامور تقع في الغرب كانت دولة القياصرة تتلقى على يد خصمها اليابانى في الشرق أشد الضربات ، فدمر الاسطول الروسى في شهر مايو عند تشوشيما ، وظهرت في الروسيا نفسها ميول مقلقة الى الثورة ، فاضطرت بطرسبرج الى أن تقبل وساطة رئيس الجمهورية الامريكيةروزفلد وعقد الصلح في ٥ سبتمبر في بورتسموث . وقد نزلت الدولة السلافية العظمى المهزومة بموجب ذلك الصلح عن منشوريا وكوريا وتنزلت للظافرعن منطقتها فى شرق آسيا وكانت هذه خاتمة المساعي العظيمة التى بذلتها الروسيا للتوسع في الشرق الاقصى .

* * *

في الوقت الذى أمكن الألمان أن يتنبأوا فيه بهذه النتيجة حاول الامبراطور غليوم مرة أخرى أن يتغلب على الخطر الذي كان يهدد باساءة

مركز المانيا العام وذلك بعقد محالفة مع الروسيا . فنيقولا الثانى الذي كانت هزائمه قد أثقلت ظهره بالهموم ، اقترح على العاهل الالمانى أن يجتمع به في بيجركو من أعمال فنلاندا اجتماعاً سرياً . وفي هذا الاجتماع طرح مشروع المعاهدة الدفاعية الآنف ذكره . فأبرق الامبراطور الذي كان في اوستسى طلباً للراحة الى بيلوف ، وهذا ولى وجهه شطرهولشتين يسأله رأيه فأرسل هولشتين نص المشروع الاصلي مشفوعاً برأيه « بأن من المستحسن الانتظار الى أن يطلب الفريق الثاني الاتفاق » وانضم المستشار الامبراطوري لهذا الرأى . وعقب ذلك بيومين أي في ٢٤ يوليو جاء الخبر من بيجركو أن القيصر وقع المعاهدة . وقد وصف الامبراطور غليوم ماحدث فى كتاب مفصل الى بيلوف يدل على الحالة النفسية التى كان عليها اذ ذاك ، اذ كان سعيداً كل السعادة أن وفق الى خدمة بلاده خدمة عظيمة . قال « ان مارفضته الروسيا فى الشتاء الماضى فى عظمة واباء وما حاولت أن تعدله رغبة منها فى الدس لنا قد قبلته الآن مع الشكر معتبرة اياه هبة قيمة ، وذلك بعد أن أزلتها يد الاله القدير » بهذا بدأ الامبراطور بيانه ثم شرح كم كان تأثر القيصر عظيما من اجتماعه به وكيف دار الحديث فى اليوم التالى عند تناول طعام الافطار فى اليخت الروسى على انجلترا التى سبب موقفها لنيقولا الثاني هموماً عظيمة وكيف توجه العاهلان بعد ذلك الى قمرة القيصر اسكندر الثالث المتوفى حيث أخرج امبراطور المانيا من جيبه معاهدة المحالفة وبسطها أمام العاهل الآخر . « وقد قرأها مرة ثانية وثالثة فدعوت الله أن يشد أزرنا ويحول العاهل الشاب ، وقد كان في مثل صمت الاموات لا يسمع فى خلال ذلك الا صوت الامواج . والشمس فى تلك الاثناء تنفذ أشعتها مرحة فرحة الي القمرة الحزينة وأمامى كلمة الهوهنزلرن مضيئة ، وفى الفضاء يرفرف العلم الامبراطوري يداعبه نسيم الصباح . وبينما أقرأ فوق صليبه الاسود كلمة « الله معنا » سمعت القيصر الي جانبي يقول « ان هذا عظيم جداً . اني موافق » . هنا نبض قلبي نبضاً قوياً

كنت أسمعه فاستجمعت نفسي وقلت في شيء كثير من قلة الاكتراث « أيوافقكم أن توقعوا ؟ ان هذا يكون تذكاراً جميلا لالتقائنا ؟ » فألقى نظرة على الصحيفة ثم قال « نعم سأوقع » ففتحت الدواة وقدمت اليه القلم فأمضى بيد ثابتة « نيقولاوس » ثم أرجع القلم إلى فوقعت ولما نهضت عانقني متأثراً »

والذي يقرأ هذه الأسطر لا يتمالك نفسه من التأثر اذ يرى فيها ماينم عن غبطة حقيقية لا تكدرها شائبة. ففيها أسلوب غليوم الثاني وشعوره الفياض وتحمسه الذي يكاد يكون ساذجاً للعمل الطيب وفيها امتزاج التقوى بالاعتداد بالنفس.

على انه كيف كانت الحقيقة المجردة ؟ وهل أمكن أن يدوم العمل الذي قام به العاهلان وهما في حالة الانفعال الذي أوحته تلك اللحظة المؤثرة ؟ فقد حلت خيبة الامل سريعة وكان أول دش بارد من ناحية بيلوف إذ كان الامبراطور الالماني قد غير في موضع من نص الاتفاق الذي بعث به وكانت المادة في الأصل هكذا : « انه في حالة هجوم دولة أوروبية على احدى الامبراطوريتين ويجب على الحليف أن يساعد حليفه بكل قواه بحراً وبراً » فغليوم الثاني لكي يبعد عن المانيا أي تعهد خارج القارة كتب « ويجب على الحليف أن يساعد حليفه في أوروبا بكل قواه . . . . » وكان المستشار الامبراطوري الذي سلم بادىء بدء أن عقد المحالفة قد كان عملا عظيما قد بات من رأيه ان هذه الزيادة تضر بألمانيا وكذلك رأى هولشتين انه في حالة حدوث حرب بين المانيا وانجلترا لا يكون على الروسيا أن تزحف على الهند بينما المساعدة التي تنتظر منها في أوروبا نفسها لا يكون لها قيمة مدة سنة كاملة من جراء الهزيمة التي أوقعتها بها اليابان . وقد دفع الامبراطور هذه الاعتراضات وتمسك بوجهة نظره . وهدد بيلوف بالاستقالة لانه لا يريد أن يتحمل مسئولية هذا الاتفاق والذي كان يقصد اليه من هذا ليس جلياً كل الجلاء فان خطابه الذي بعث به الى هولشتين خاصاً بهذه المسألة ليس بين أوراق وزارة الخارجية فهل كان العاهل قد استقل بالعمل أكثر مما يجب فأراد أن يفرض عليه أن لا يذهب

الى هذا المدى فى المستقبل ؟ لا نعرف . والذى نعرفه ان غليوم الثاني كان كمن اصيب بضربة من هذا المسلك الذي سلكه معه مستشاره الاول . وقد كتب الى بيلوف رسالة يبين بين ثناياها تأثره العميق ، رسالة أعلن فيها « إن استقالة مستشار الامبراطورية لن تجده على قيد الحيـاة » وطلب هولشتين بالحاح ان يتجنب ولاة الامور فى بطرسبرج اقتراح اي تعديل في المعاهدة حتى لا يجد الروس عذراً من اقامة العراقيل . على أن هذه العراقيل قد قامت على الرغم من ذلك فانه بعد أن أبدى رئيس الوزارة الروسـية فيته الذى كان الامبراطور قد تباحث معـه شخصياً في رومنتين بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٥ انه موافق كل الموافقة وطلب أن تعطى التعليمات الى السفراء الالمان والروس « أن يتعاونوا فى المستقبل على العمل تعاوناً وثيقاً كيما يمكن اكتساب فرنسا تدريجاً واعداد العالم رويداً لهذا الحادث العظيم » أخذ وزير الخارجية الروسية لمسندورف يعارض معارضته القديمة اذ سئلت الحـكومة الفرنسية بناء على طلبه ماذا يكون موقفها حيال محالفة في القارة فبعث نيليدوف سفير القيصر في باريس بتاريخ ٥ اكتوبر يقول ان روفييه رئيس الوزارة الفرنسية قد رفض مصرحا « بأن عندنا محالفة وهى تكفيني وحليفنا هو أنتم ورغبتنا هى أن نستمسك بها . أما الدخول فى اتفاقات اخرى فلا نريد الدخول فيه بحال من الاحوال » وهكذا حبطت الخطة كلها بسبب فرنسا التى قل اذ ذاك ميلها الى الاشتراك مع المانيا فى عمل عن ذى قبل بعد انضمامها الى انجلترا . وقد كتب نيقولا الثانى في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥ الى الامبراطور غليوم يقول انه يخشى الا تنضم فرنسا الى المحالفة وهو لذلك يرتئى اضافة نص على المعاهدة مؤداه ان لا تتناول المساعدة المتبادلة حربا تقع بين المانيا وفرنسا فحبط المشروع كله وتبدد ذلك الحلم اللذيذ بعد بضعة اشهر وجعل الظلام يحيق من ذلك الحين بمركز المانيا

وفي نهاية عام ١٩٠٥ سقطت الحكومة المحافظة التي كانت قائمة في انجلترا وحلت محلها وزارة من الاحرار برئاسة كامبل بانرمان ، فلم يكد وزير الخارجيـة الجديد السير ادوارد غراى يتولى منصبه حتى كلف بول كمبون سفير فرنسا فى لندن من لدن حكومته بان يسأله عن مبلغ استعداد بريطانيا العظمى لتقـديم المعونة المسلحة الى فرنسا اذا فشـل مؤتمر الجزيرة الذى يزمع أن ينعقد ، وتحرجت الحال بين باريس وبرلين تحرجا أفضى الى حرب مع المانيا . فغراى الذي لم يكن قد ألم بالحالة بعد كما قال نفسه ، أجابه جوابا غامضا بعض الشيء وتحاشى الموافقة الصريحة لـكنه أبدى له « كرأيه الشخصى » ان الرأى العام فى انجلترا لا بد أن يتحرك لمصلحة فرنسا اذا اعتدت المانيا عليها من جراء مسألة تنشأ عن الاتفـاق الانجليزي الفرنسى الخاص بمصر ومراكش وبعد ذلك فللظروف وحدها الفصل فيما يحدث . ثم نصح فى الختام بأن تتشاور فى هذه الاثناء وبصفة غير رسمية وزارتا البحرية والحربيـة الانجليزيتان من جهة والملحقان الفرنسيان البحري والحربي من جهة أخرى فيما هو أحق أن يتبع اذا تحالفت الدولتان فى حرب ضد المانيا. وهذا بطبيعة الحال تساهل كبير حيال رغبات فرنسا إذ أن غراى لم يكتف فى ذلك بالاخذبما وصل اليه لنسدون بل تجاوز هذا الحد الى التفاهم المباشر في الشؤون العسكرية — ذلك التفاهم الذى كان يجرى قبـل الآن بين هيئتى أركان الحرب في البلادين . وقد كان كامبل بانرمن يخشى لما سمع بهذه المسألة أن يكون فى محادثات كهذه تعهد من جانب بريطانيا العظمى حيال فرنسا أو على الاقل نوع من التفاهم الصامت . وغراى يقره اليوم على هذا إذ يعترف بأنه كان خليقاً ان يشاطره خوفه لو أن خبرته بالموضوع كانت أكثر مما كانت. فهل كانت المسألة حقيقة قلة خبرة من وزير الخارجية الجديد أو كانت نتيجة اقتناعه بأن انجلترا كان عليها أن تساعد فرنسا . وهو ما اعترف به صراحة فى نفس الوقت . وعلى كل فقد أفضت خطوة غراى الى نتيجة مشؤومة هى أن

المشاورات التي دارت بين هيئات أركان حرب البحرية والحربية في الدولتين أعقبت اتفاقات معينة تعيينا ثابتاً ومحضرة بدقة : اتفاقات عن الاجراءات التي يجب ان تتخذ براً وبحرا في حالة وقوع الحرب مع المانيا . وان دل هذا على شيء أفلا يدل على تحريض عظيم لحكومة في باريس كانت تميل الى تحقيق فكرة الانتقام ؟ وبغض النظر عن هذا فان موقف غراي الذي أتينا على وصفه هنا كان يدل على التحول الهائل الذي تم في لندن منذ قام الاتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا . فلقد كانوا مبدئياً مستعدين لان يهبوا لنصرة فرنسا اذا هوجمت . كما ان هـذه الجمهورية كانت تعتمد بحكم اتفاقاتها ليس فقط على الروسيا بل أيضاً على بريطانيا العظمى وتوقن بمدها يد المساعدة اليها اذا ما لاح لها ان المانيا تكدر السلام .

وقد افتتح مؤتمر الجزيرة في ١٦ يناير سنة ١٩٠٦ للنظر في شئون مراكش فظهر في جلاء مزعج ان المانيا من الوجهة الديبلوماسيه لايسعها ان تعتمد الا على النمسا والمجر . أما بقية الدول فكانت تؤيد فرنسا : تؤيدها الروسيا وانجلتره لانهما حليفتان لها على كل حال ، وتؤيدها اسبانيا لانها لم تكن تجرؤ ان تفعل شيئاً ضد بريطانيا العظمى ، وايطاليا لانها تفكر في مصالحها في طرابلس الغرب . وهكذا لم تجد نظرية المانيا الخاصة بالمساواة في الحقوق بين الدول الا تحبيذا فارغا ففازت رغبات الفريق المعارض . وصحيح انه قـد اعترف من حيث الشكل باستقلال سلطان مراكش وبمبدأ الباب المفتوح في المسائل الاقتصادية ، لكن مهمة خفارة الموانىء المراكشية بواسطة الجندرمة انتقلت الى فرنسا وأسبانيا ، كما حصلت الجمهورية من الوجهة المـالية على تساهلات مهمة . أما مصرف شـئون وزارة الخارجية الالمـانية الهر فون هولشتين الذى لابد ان يكون قد رأى أثناء المفاوضات كيف ان المانيا قد وقفت في مركز حرج فقدار تأى ، وقد امضته هـذه الحقيقة المحزنة ان تحبط

المانيا المؤتمر وهو الذي كانت سياسته سبباً الى حد كبير فى وصول المـانيا الى ما وصلت اليه . فلما رفض رأيه هذا طلب الاستقالة فأجيب الى طلبه في ٧ ابريل سنة ١٩٠٦ على غير ما كان ينتظر . وخرج من عمله الذي لبث فيه هذه السنين الطوال . ثم مات عقب ذلك ببضع سنوات ممتعضاً أشد الامتعاض وحيداً وحدة كادت تكون تامة . وكان خروجه لسوء الحظ في وقت تعذر فيه اصلاح الاخطاء المشئومة التى ارتكبها ، لان القوى الموجهـة الى المانيا كانت قد وجدت الفرصة سانحة للعمل في كل مكان ، وللانضمام في هذا العمل بعضها الي بعض .

ولقد حدث عقب مؤتمر الجزيرة بقليل ان وقع حادث جديد حاسم إذ أسند نيقولا الثاني في مايو سنة ١٩٠٦ الى اسكندر بتروفتش ايزفولسكي منصب وزير الخارجية الروسية . وكان هذا السياسى الروسى من قبل من انصار فكرة المضى مع دول الغرب فكان معارضاً في مغامرة شرق آسيا ، فلما ظهر الآن من مجرى الاحوال انه كان على حق أصبح يرى انه الرجل الذى يجب أن يتولى ادارة سياسة بلاده الخارجية في المستقبل . وقد أظهرنا بنفسه على رأيه كله إذ اقص علينا في مذكراته كيف اجتمع هو وثلاثة من السياسيين الروسيين هم سفراء الروسيا في لندن وباريس وروما قبل أن يعين فى منصبه نهائياً بزمن قصير ، وكان إذ ذاك ينتظر مطمئناً أن يسند اليه هذا المنصب ، وبحث معهم في الخطة التي تتبع . وقد كان الاساس الذى بنى عليه آماله وأعماله هو أن الروسيا «متحالفة منذ ١٥ سنة مع فرنسا بمحالفة رسمية» . أما الواقعة الثانية التى كان لها أثر في تقرير خطته فقد استبانها كما يقول فى مذكراته فى الصداقة الجديدة التى توثقت عراها بين انجلترة والجمهورية الفرنسية . فاذا أرادت الروسـيا — على حد استنتاجه — أن تستفيد من هذه الصـداقة فوائد دائمة كاملة « وجب عليها كما هو واضح أن تتقرب حتى الي انكلترا » . والسير على هذه

السياسة لا يقتضى الروسيا أن تقوي مركزها كحليفة لفرنسا فقط بل أن تكسب أيضاً تلك المحالفة الثنائية (بين انكلترا وفرنسا) قاعدة جديدة ثابتة» والذى أعان ايزفولسكي أيضاً على تقرير التقرب الى بريطانيا العظمى انه منذ هزيمة الروسيا في حربها مع اليابان ومثل هذا المسعى ظاهر فى لندن.وقد كان مسلك الحكومة الانجليزية قائماً بحق على افتراض أن بطرسبورغ قد نضجت لفكرة التفاهم مع انجلترا على نقط الخلاف العديدة القائمة بينهما فى آسيا . وكان الانكليز قبل صلح بورتسموث قد جددوا في ١٢ أغسطس سنة ١٩٠٥ محالفتهم القديمة مع اليابان عشر سنوات وضمنوا لانفسهم فى تلك الفرصة اعتبار منطقة الحدود الهندية منطقة نفوذ ، وهى المنطقة التى طالما اصطدمت بريطانيا العظمى فيها بالروسيا. ثم أعقب ذلك ان حملوا فرنسا على عقد معاهدة مع اليابان . وكل هذا قد دعا الدولة السلافية العظمى الى العدول عن خطط التوسع فى الشرق الاقصى ، تلك الخطط التى كانت تفخر بها . ولما كانت لندن في الوقت نفسه قد تركت الروسيا ترى انها مستعدة للتفاهم بما كانت قد قامت به من مظاهرات مختلفة بارزة للعيان كاستقبال أعضاء الدوما استقبالا حافلا وما أشبه ، فقد ظهر لايزفولسكي ان الطريق التى أتينا على وصفه الآن هي التى تتطلب الساعة السير فيها .

ولقد كان الاتفاق مع انجلتره ممكنا للروسيا طبعاً من طريق واحدة هي أن تسوى الروسيا أيضا نزاعها القديم مع اليابان حليفة الامبراطورية البريطانية بحيث لا يبقى هنالك مجال لخلاف ما . ومن ثم عقد وزير خارجية الروسيا فى ٣٠ يوليه ١٩٠٧ معاهدة مع تلك الدولة قضت على كل الاسباب التى كان يمكن ان تدعو الى الاحتكاك وحددت مناطق نفوذ الدولتين فى الصين .وهكذا أصبح الطريق ممهداً للاتفاق مع بريطانيا العظمى نفسها .وقد

تم هذا الاتفاق في ٣١ أغسطس ١٩٠٧ بما تراضى به الانجليز والروس فى شئون التيبت وبلاد الافغان وايران وكان مرمى هذا التراضى القضاء على مابين الفريقين في هذه البلاد من خصومة . وقد كتب متولى أعمال السفارة الالمانيـة في بطر سبورغ إذ ذاك عن فحوى هذه الاتفاقات في ٢٥ سبتمبر يقول : « تنص المعاهدة المعقودة عن التيبت على اعتراف الدولتين بسيادة الصين العليا وعدولهما عن التدخل فى الشئون الداخلية . . . . ثم هما تتعهدان بأن لاترسلا في خلال ثلاث السنوات المقبلة بعثات علمية الى التيبت . أما الاتفاق فيما يتعلق ببلاد الافغان وأهم شأناً من هذا فقـد عرفت انجلتره أن تضمن لنفسها في هذا الاتفاق نصيب الاسد فلم يعد للروسيافى تلك البلاد حقوق تطالب بها فيما عدا حق المساواة في التجارة . على أن الروسيا بلغت فى إيران أكثر مما بلغته فى افغانستان فان شمال فارس الخاضع للنفوذ الروسى لم يحده خط مستقيم بل قد حنى هذا الخط في قوس كبير نحو الجنوب حتى أصبح مشتملا على جزء كبير من وسط فارس فباتت منطقة النفوذ البريطانى ممتـدة من بلوخستان الى . . . . الخليج الفارسى . وقد ذكرت المعاهدة شيئاً عن طبيعة المثلث القـائم بين منطقتى النفوذ » وهو مثلث كان مقرراً له على كل حال ان يظل منطقة حياد .

هذههي الاتفاقات التى مهدت الطريق من بطر سبورغ الى لندن وأزالت العقبات التى كانت تعترض سبيل الاتفاق بين بريطانيا العظمى والروسيا ،ولم يكن سفر قائد الجيش البريطاني العام الجنرال فرنش الى بطرسبورغ عقب التوقيع على الاتفـاق ليزور على قول صحيفة بورصن الروسـية « بعض الوزراء والذوات ويتعرف الى الجيش الروسى » نقول لم يكن هـذا السفر بالتأكيـد مجرد أمر ساقت اليـه الصدفة وأنه يدل فى ذاته على أن التقرب السياسي كان لابد أن يتبعه تفاهم عسكرى وثيق .

وقد اتسع نطاق هذا الاتفاق عقب ذلك بقليل اتساعا كبيراً من جراء مايسمى بمقابلة ريفال التى وقعت فى ٩ يونيه ١٩٠٨ فقد وصل ملك انجلتره اليها مصحوبا بطائفة من كبار الانجليز فى جملتهم الجنرال فرنش أيضاً وأمير البحراللوردفيشر واجتمع هناك بالقيصر ومستشاريه . ولا يزال ما دار بين الفريقين في طي الكتمان لكنه فى وسعنا على كل حال أن نستخلص من بضع دلالات أن البحث دار في هذا الاجتماع على مسائل غاية في الاهمية . فأن كتابا لايزفولسكى الى السفير الروسى في لندن يدل على أن الوزير الانجليزي هاردنج كان يتوقع أن تتوتر العلاقات بين بريطانيا العظمى والمانيا توتراً شديداً جداً « بعد سبع أو ثمانى سنوات » ويرى أن تقوم الروسيا بدور الحكم . وقد ذكر اللورد فيشر في مذكراته فوق ذلك أنه نصح للروسيين أن يجعلوا حدودهم الغربية المتاخمة لالمانيا قوية على قدر الامكان » هذا الى أن صحيفة النيشن الانجليزية كانت تفترض الوصول في هذا الاجتماع الى اتفاقات عسكرية ثابتة .

بعد ذلك كله يتبين : ان الوفاق الانكليزى الفرنسى المعقودفى سنة ١٩٠٤ كان قد اتسع نطاقه بانضمام الروسيا اليه . فتبدلت الحال فى أوروبا تبدلا أساسياً تبعاً له ، ونما من الفريقين اللذين انقسمت اليهما أوروبا فى سنة ١٨٩٢ ذلك الفريق المخاصم لدول الوسط نمواً هائلا . واذا كان قد وسع الروسيا وفرنسا بمناسبة تجديد محالفتيهما في سنة ١٨٩٩ أن تتكلما بحق عن المحافظة على « التوزان » الاوروبى لان كتلتهما كانت معادلة للكتلة المكونة من المانيا والنمسا والمجر وايطاليا فى الحجم والقوة ، فان ذلك التوازن زال وحل محله رجحان الوفاق الثلاثي على المحالفة الثلاثية . ويجب هنا أن لا نغفل من حسابنا أن ايطاليا كانت منتمية الى المحالفة الثلاثية في الظاهر فقط .

وقد أعلن الكونت مونتس السفير الالماني في رومه في ١٦ يونيه سنة ١٩٠٦ في مذكرة له « ان المحالفة الالمانيـة الايطالية محالفة عقيمة إذ لا ينتظر أن تقدم ايطاليا في حالة وقوع الحرب مساعدة فعالة. أما ما يمكن أن تقدمه أيطاليا من مساعدة ديبلوماسية فقد دلت عليه حادثة مراكش » وإذن فقد كان التحول تاماً وباتت الامبراطورية الالمانية ومملكة الطونة وحدهما بلا نصير



٤

المانيا الوحيدة

١٩٠٨ — ١٩١٢

ان انقسام دول فى قارة الى فريقين منفصلين أحدهما عن الآخر لا يستتبع في ذاته أن يهدد سلام هذه القارة . فقد يحدث أن تكون لاحد الفريقين مصالح مشتركة تجمعه بعضه الى بعض دون أن يقتضى الامر مخاصمة الفريق الآخر . كما وانه من الممكن أيضاً كما يدل تاريخ الانسانية أن تنشأ منافسة لا تكون السبب الاخير والحقيقي لعقد اتفاقات بعينها . وقد يحدث الخطر الحقيقي اذا كانت لاحد الفريقين نيات موجهة بصفة مباشرة ضد مصالح الفريق الثانى الحيوية . فكيف كانت إذن حال المعسكرين اللذين رأينا أوروبا تنقسم اليهما فى سنة ١٩٠٧ ؟

أما ان المانيا والنمسا والمجر كانتا إذ ذاك ترومان المحافظة على الحالة الراهنة لانه لم يكن مناص من أن تسعيا الى ذلك خضوعا منهما لقوانين كيانهما فما أكدناه مراراً وتكراراً فى سياق الكلام الذى أسلفناه . وقد دلتنا الحوادث السياسية منذ حل بالروسيا الضعف من جراء الحرب الاسيوية خاصة وبرهنت لنا بوضوح لاسبيل الى نقضه على انه لم يطرأ في هذا الصدد تغيير ما.

أما مايتعلق بالفريق الآخر فقد دللنا بمناسبة ظهور الوفاق الثنائي الروسى الفرنسى على انه كانت هنالك من مبدأ الامر ميول موجهة الى المحالفة الثلاثية . ولقد كان الباعث الخفى لفرنسا على محالفة الروسيا هو فكرة الانتقام من المانيا لهزيمة حرب السبعين ، وكانت الروسيا تخاصم مملكة الطونة في البلقان ، وأنصار الجامعة السلافية من الروسيين يطلبون سيادة وطنهم على الدول

السلافية الصغيرة . واذا كان الخوف من انضمام انجلترا الى المحالفة الثلاثية قد أفضى هو وأشياء أخرى ببطرسبرج من سنة ١٨٩١ الى سنة ١٨٩٤ الي الاستناد الى فرنسا فأن هذا الرأى لم يعد الآن في سنة ١٩٠٧ مايبرره بعد ان سويت الخلافات بين دولة القيصر وبريطانيا العظمى . وسنرى بعد أن خصومة الروسيا للمملكة الطونة لم تزدد حدة من أجل هذه التسوية .

لكنه ماذا تقرر فيما يتعلق بانجلترا ؟ هل كان الانجليز يسعون الى غرض موجه ضد دول الوسط ؟ أنشأ الانضمام الى فرنسا والروسيا من الرغبة فى الاتفاق مع منافسى انجلترا القدماء فى ميدان التوسع الاستعمارى أم كانت الحاجة الى اتخاذ موقف معاد لدول الوسط هو منشأ الانضمام ؟ وللجواب عن هذه المسألة لابد من الاستناد الى الحقائق الواقعة دون غيرها ، لانها هي الفاصلة ، ولان كل تأكيدات الساسة لم يكن الباعث عليها سوى المنفعة الراهنة فهى من أجل ذلك لاتساعد إلا قليلا جداً على تفهم الحقيقة . فهل رجحت كفة الجماعة المعادية لالمانيا بعد ان اخفق المسعى فى الاتفاق مع المانيا أو المحالفة الثلاثية؟ ان وضوح هذه المسألة يعيننا على استبانة الاهمية الحقيقية لانضمام الجزر البريطانية الى الوفاق الثلاثي .

كان لاسلوب هذا الانضمام صبغة ثابتة كل الثبات معينة كل التعيين فقد كان هـذا الانضمام غير وثيق لا يسع المرء أن يعتبره محالفة بالمعنى المفهوم من المحالفات . بيد اننا قد لاحظنا انه في الحالتين كانت المانيا هى الهدف فقد كان للاتفاق الودي مع فرنسا قيمة المعاهدة الدفاعية بعد أن آخذ وزير الخارجية الانجليزية بنظرية أن هجوم المانيا على الجمهورية الفرنسية من جراء مراكش يحمل بريطانيا العظمى على مساعدة الفرنسيين بالسلاح . والمحادثات العسكرية التى دارت بين باريس ولندن لا بد أن تعتبر بمثابة مضى في الميول الموجهة ضد المانيا ، فقد أديرت هذه المحادثات بلا ريب بغيرة عظيمة ، وحساب منطقي دقيق اذ أن هيئة أركان الحرب الانجليزية كانت قد تحرت في سنة

١٩٠٦ عن امكان انزال الجنود الى شواطىء فرنسا الشمالية وهى الجنود التى أرادت بريطانيا العظمى أن تساعد بها الجيش الفرنسى ضد الجيش الالمانى عند الحاجة . ولسنا نعلم الى أى مدى ذهب الفريق الآخر مع الروسيا لكننا اذا أضفنا الى كل الدلائل الخاصة بالاتفاقات العسكرية المعقودة في ريفال ، ان أرنست كاسل المالى الانجليزي والصديق الحميم للملك ادوارد السابع سلم لمدير شركة الملاحة «همبرج أمريكا» الهر بالين في حديث جرى له معه في يونيه سنة ١٩٠٨ ، بأن الانجليز أشاروا على الروسيين في ريفال «بأن يقفوا كل قواهم على الجيش البري» ـ نقول اذا أضفنا هذه الحقيقة الى تلك الدلائل ظهر لنا في الوقت نفسه موقف بريطانيا العظمى محفوفا بالريب . وإلا فضد من كان ينبغى للروسيا أن تقوي جيشها اذا لم يكن ضد جارتيها في القارة المانيا والنمسا والمجر ؟

ولا نزال بأيدينا أدلة واضحة أخرى على أن انجلترا في السنين التى تبدل فيها مركزها السياسى لم تنصرف فقط عن المحالفة الثلاثية بل ولت وجهها رأساً ضد المانيا أيضاً . ومنذ سنة ١٩٠١ والرأى العام الانجليزى تزداد معاداته للامبراطورية الالمانية باستمرار فكانت بعض الصحف الكبرى ترفع عقيرتها شيئاً فشيئاً منذرة بالخطر الالمانى كما كانت أسوأ الاشاعات تذاع عن هجوم منتظر من الامبراطور غليوم الثانى على بريطانيا العظمى وتصدق في دوائر كثيرة . واذا كان الانجليز قد نجحوا بهذه الكيفية في أن يجعلوا المضى مع الجمهورية الفرنسية والروسيا ذات الحكم المطلق محبباً ، فقد كان ذلك على الاقل مسلكا ينطوي على أعظم خطر إذ تأثر الشعب بهذا الكلام وظهرت خصومته للمنافس المزعوم . وقد كانت الحكومة الانجليزية تعمل الى جانب ذلك على اثارة الخواطر بالقدر الذى تراه كافياً لها اذ نقلت الاميرالية الانجليزية في سنة ١٩٠٥ جانباً كبيراً من الاسطول البريطاني الى بحر الشمال بعد أن اطلق الاتفاق مع فرنسا حريته في البحر الابيض المتوسط وغير البحر الابيض

المتوسط . ولئن دل هذا على شيء فانه يدل على تهديد ظاهر لالمانيا . وقد أبدي الانجليز كسبب حقيقي للموقف الذي أسلفنا وصفه ان برلين كانت جادة فى بناء أسطول الماني وذلك انه في سنة ١٩٠٠ وضع وزير البحرية الجديد فون تربتس برنامجاً في هذا الصدد وافق مجلس الرايشستاج على جانب منه كان على كل حال بمثابة الخطوة الاولى فى تكوين قوة بحرية . وعلى الرغم من ضيق نطاق تسليحات هذه النواة فان الانجليز كانوا يعتبرونها خطراً يتهدد سيادتهم على بحار العالم ـ تلك السيادة التي لا ينازعهم فيها منازع . وفي ٣ فبراير سنة ١٩٠٥ القى أمير البحر البريطانى المدنى خطبة نصح فيها بأن يقضى الاسطول الانجليزى على الاسطول الالماني وكان من رأيه أن خير وجه لاتمام ذلك أن لا يسبقه اعلان حرب .

وهذه حوادث خليقة بأن تحملنا على الاعتقاد بأن قوي كبيرة النفوذ فى بريطانيا العظمى كانت ترى فى المضى مع المحالفة الثنائية سلاحاً مموهاً يمكن استخدامه وقت الحاجة ضد المانيا . وعلى ذلك فقد كان الوفاق الثلاثى اتفاقا سياسياً ينطوى من أول لحظة على شر سرعان ما تكشف عن سلسلة من الحوادث أخذت تظهر شيئاً فشيئاً .

ولقد كان لانصراف الروسيا عن أغراضها في آسيا نتيجة هى أن الدولة السلافية العظمى ولت وجهها ثانية شطر أوروبا كيما تحاول تحقيق رغباتها العتيقة . فقد كتب الكونت بورتاليه سفير المانيا فى بطرسبرج فى يناير سنة ١٩٠٨ يشير الى التبدل الهام الذى تم بهذا الانتقال فقال ان سياسة الروسيا التقليدية ومصالحها الحيوية قد صرفتها مرة أخرى عن الشرق الاقصى حيث كانت تناهض «الى الشرق الادنى ليتيسر لها بالسيادة على المضايق الخروج الى البحر» . وقد كان سعيها الى السيادة على مضايق الاستانة يسير مع طلبها السيادة في البلقان وهوما كان لابد أن يجر الى خصومة مملكة الطونة . ونحن نعلم ان الروسيا والنمسا والمجر عقدتا فى مرتستيج اتفاقات تنص على أن تتعاون

الدولتان تعاونا وثيقاً على الاحتفاظ بالحالة الراهنة ، فلم يكن يسع الروسيا والحالة هذه أن تتقدم بمفردها وتتوغل فى البلقان مادامت هـذه الاتفاقات قائمة ، على أنه سرعان ما سنحت الفرصة لايزفلسكى للتخلص من المعاهدة التى عقدت في سنة ١٩٠٣

فانه في بداية سنة ١٩٠٨ ظهر البارون فون أيرنتال وزير خارجية النمسا الجديد فجأة بخطة مؤداها مد سكة وسط السنجق . والسنجق هذا كان تابعا مع البوسنة والهرسك للاقاليم التركية التى كانت تحتلها النمسا بموجب معاهدة برلين المعقودة سنة ١٨٩٨ . فلم يكن ثمة اعتراض من الوجهة القانونية على مسلك السياسى النمسوي فضلا عن أنه كان قد أنبأ ايزفلسكي بما كان ينتويه وحصل على موافقته كما حصل على موافقة الحكومة العثمانية . لكنه لما صرح بمشروعه هذا قامت في الروسيا ضجة استياء اشتركت فيها الصحافة الانجليزية والفرنسية . بينما بطرسبرج فى خلال ذلك تعترف فى الباطن بأن مسلك ايرنتال لاغبار عليه من الوجهة القانونية وانه فقط لم يختر الفرصة المناسبة لتنفيذه . أما فى الظاهر فكان الروسيون يزعمون ان هذا المشروع خروج بين على اتفاقية مرتز شتيك ، كما أعرب ايزفلسكي عن نيته فى أن يسير هو أيضاً فى طريقه الخاص . وهكذا أتيحت الفرصة لايزفلسكي وأيده الانجليز بلاريب . فان السفير الانجليزي في بطرسبرج السير آرثر نيكولسن كان يسعى سعياً حثيثاً فى دفع الروسيا الى طريق مضاد لدول الوسط فلم ترج فقط الاشاعات عن أن المانيا تؤيد خطة مد سكة السنجق بل ان ايزفلسكي أعلن فى ٢ فبراير سنة ١٩٠٨ في جلسة سرية لمجلس الوزراء الروسى ان نيكولسن وعده بأن تتعاون الروسيا وانجلترا فى الشرق الادنى . وهذا ما وقع بالفعل . فقد حدث عقب ذلك بقليل أن دارت المفاوضة في الاصلاحات التى أريد اجراؤها فى مقدونيا بين المتحالفين فأعدت لندن اقتراحاً واسع المدى ارتأت بمقتضاه ان تكون للدول رقابة على هـذا الاقليم التركى أما الاقتراح الذى قدمته الروسيا مقابل اقتراح لندن فقد كانت

مطالبه أقل من مطالب الانجليز لكن الروسيا كانت تطالب فيه لكل الدول التي اشتركت في معاهدة برلين على السواء بحقوق متساوية ، وبذا الغت اتفاقات مرتزشتيك الخاصة وتهدم بهذه الكيفية ما كان قائما بين الروسيا والنمسا من تفاهم مثقل بالاحتمالات ، وأصبحت الفرصة سانحة للروسيا من ذلك الحين للسير مع بريطانيا العظمى في مسائل الشرق يداً بيد .

وقد شجع ايزفلسكى هذا النجاح فشرع بعد ذلك ببضعة أشهر في خطوة أخرى نحو الشرق الادنى سائراً رأساً الى الغرض النهائى الذى كان يتوق اليه وهو مضايق الاستانة . ولما قامت ثورة رجال تركيا الفتاة وتولوا الحكم صيف سنة ١٩٠٨ في عاصمة الدولة العثمانية وكان الجميع ينتظرون أن يستجم « الرجل المريض » — كما كانوا يسمون الباب العالي لضعفه السياسى — ويستجمع قواه طلب وزير الخارجية الروسية في ٢ يوليو بكتاب رسمي الى الحكومة النمسوية أن تجري بينهما مفاوضات ودية فى مسألتين هما أولا مركز المناطق التركية التي تحتلها النمسا والمجر وهي البوسنة والهرسك وسنجق نوفيبازار وثانياً مضائق الاستانة . وكان طلب ايزفلسكي يصطدم بخطة نمسوية يراد بها السعي الى ضم الاقاليم المحتلة . ولم يكن السبب في هذه الخطة ماطرأ على تركيا من تغير شؤونها الداخلية فحسب بل أيضاً الدعاية الصربية القوية التي كانت تسعى الى ادماج البوسنة في الصرب وتعريض الصرح الذى ظلت حكومة فينا تشيده في خلال ثلاثين عاماً ، متحملة في ذلك شيئاً غير قليل من النفقات والتعب ، لاشد المخاطر . وقد حدث فى ١٦ سبتمبر أن اجتمع ايزفلسكى وايرنتال في قصر بوخلاو الذي كان يملكه الكونت برشتلد سفير النمسا في بطرسبرج فدار في هذا الاجتماع حديث مثبت في وثيقتين ، الاولى : خطاب خاص من وزير الخارجية النمسوية الى المستشار الامبراطوري الالماني مؤرخ في ٢٦ سبتمبر والثانية: تقرير لوزير الخارجية في ذلك الحين فون شين مؤرخ في نفس اليوم وموجه أيضاً الى بيلوف . ففي الخطاب الاول كان ايرنتال يبلغ المستشار

الامبراطوري ان في نيته ضم البوسنة والهرسك والتنازل لتركيا في مقابل ذلك عن احتلال السنجق قال : « وقد أعرب ايزفلسكي عن موافقته مبدئياً وأكد ان الروسيا ستقف موقفاً حبياً » وفيما عدا ذلك فقد كان وزير الخارجية الروسية يرى الوقت قد آن لادخال تعديل على النصوص الخاصة بمسألة المضايق غرضه الاكبر ، فكان يسعى الى أن يكسب الدول القائمة على سواحل البحر الاسود الحق في أن تعبر سفنها الحربية المضايق فرادى ووعدت النمسا بأن تقف في هذا الشان موقفاً وديا . وقد علم شين من ايزفلسكي عقب اجتماع بوخلاو مباشرة عبارات تدل على نيات النمسا هي : «ضم البوسنه والهرسك والعدول عن الزحف على سالونيك . سحب الحامية من السنجق . الاستعداد للبحث مع الروسيا في رغباتها الخاصة بحرية المرور من المضايق ». وكلا القولين يطابق الآخر كما ترى ، وهذا مايدعو الى افتراض أن كلا الفريقين كان يطلب موافقة الآخر فالنمسا والمجر كانت تريد تعديل منطقتها والعدول عن أي توسع آخر في البلقان والروسيا كانت تريد فتح المضايق للسفن الاجنبية بدرجة ما لكي يسعها أن تخرج بهذه الكيفية الى البحر الابيض المتوسط . وقد وجه ايزفلسكي في ٢٣ سبتمبر خطابا الى ايرنتال بعث به اليه من مقامه في الريف أبلغه فيه انه أرسل الى بطرسبرج خطابا رسميا الى حكومة النمسا والمجر ليوافق عليه القيصر ثم رجا من وزير الخارجية النمساوية أن يوافيه في باريس بما يجد من الاخبار حيث يصل في أول اكتوبر . والى هنا كانت الامور تسير سيراً حسنا مشربا بالوفاق .

ولابد أن يكون ايزفلسكي قد دخل في روعه إذ ذاك ان الدول الاخرى ستوافق على فكرته الخاصة بفتح المضايق فتحا جزئيا . ولكي يتأكد من ذلك قام برحلة الى أهم العواصم الاوروبية فقابل في ديزيو تيتوني وزير الخارجية الايطالية الذي كانت تخامره بعض الشكوك وكان يرى أن المسألتين اللتين تناولهما البحث في بوخلاو وهما ضم البوسنه والهرسك ومسألة المضايق

يجب أن تبحثها الحكومات ذات الشان . أما زيارة ايزفلسكي لباريس وهى التى كان محددا لهاأولا اكتوبر كما ذكرنا فقد تأخرت قليلا. فلما زار السياسى الروسى فى ٤ اكتوبر وزارة الخارجية الفرنسية علم هناك ماأدهشه وهو أن السفير النمسوي قدم الى رئيس الجمهورية قبل ذلك التاريخ بيوم واحد كتابا بخط يد الامبراطور فرنسوا جوزيف يحدد فيه يوم ٧ اكتوبر لضم البوسنه والهرسك ويذكر فيه ان الروسيا موافقة على هذه الخطوة . ولم يصل الى ايزفلسكي خطاب من ايرنتال مؤرخ فى ٣٠ سبتمبر إلا عصر يوم ١٤ كتوبر وكان يحتوي نفس الخبر السالف . ولابد أن تكون هناك أسباب لم تعرف بعد أخرت وصول الخطاب . وعلى كل فان الامور كانت بحيث أن وزير خارجية النمسا والمجر خرج الى حيز العمل قبل أن تكون لوزير الخارجية الروسية الفرصة لضمان نصيبه من الصفقة المتفق عليها . على أن دهشة ايزفلسكى لم تكن فى الواقع كبيرة جداً لان ايرنتال كان قد عين فى اجتماع بوخلاو موعد اجتماع المجلس المجرى في بودابست لاعلان خطة الضم . وكان محدداً لهذا الاجتماع يوم ١٩ اكتوبر .

كان ايزفلسكي أثناء اقامته فى باريس في حالة نفسية طيبة فقد هدأ روع وزير صربيا المفوض هناك من ناحية نيات فينا مبيناً له أن انصراف النمسا والمجر عن السنجق يجعل للصرب أملا فى التقرب من الجبل الاسود . وفيما عدا ذلك فقد أعرب عن فكرة مؤداها عقد مؤتمر ينظر فى شؤون البلقان مقدراً أن تعرض عليه التسوية الجديدة التى كان يرتئيها لمسألة المضايق . وإذن فقد كان يرجو أن يصل بهذه الطريقة الى غرضه .

ولم يقع التحول الفاصل الا فى لندن حيث توجه فى ٩ ا كتوبر . فانه علم هناك ماخيب آماله كثيراً إذ نبىء بان الحكومة الانكليزية لاتقر بحال أي تغيير في مسألة المضايق . وهذا الموقف يطابق المبدأ الذي سارت عليه السياسة الانجليزية منذ عشرات السنين ، فان انجلترة كانت دائما تحول دون تقدم

الروسيا نحو الاستانة لان تقدمها يعرض طريق الهند للمخاطر. لكن ايزفولسكي كان يمني نفسه بزوال هذه المعارضة بعد التصالح الذى شق بنفسه طريقه بين لندن و بطرسبورغ . فجاء هذا خطأ كبيراً منه . وكان رفض انكلترا صدمة قاسية لوزير الخارجية الروسية أحبطت خطته كلها وهى التى كان يرمي بها الى تقريب الروسيا من تحقيق غرضها القديم . ثم كيف كان موقفه حيال مواطنيه؟

لقد أصابت النمسا والمجر منافسة الروسيا غنما كبيراً بينما هـذه قد عادت بخفي حنين . وأعلنت بلغاريا اسـتقلالها فى نفس اليوم الذى أعلن فيه ضم البوسنه والهرسك ، دون أن تسأل الروسيا ، اختها الكبرى رأيها ، فى حين كانت قد تفاهمت مع فينا على مافعلت . وهـذا وما كان يخشى من فقدان الروسيا جانباً مهما من نفوذها فى البلقان قدأوقع بوزير الخارجية الروسية هزا ثم لم يغفرها له انصار الجامعة الروسية ولا الوطنيون في بلاده حتى دخل في روعه انه ساقط حتما من منصبه .

على أن هذه النفسية اليائسة التى ألمت به بالتأكيد لم تدفعه الي اغضاب الانجليز ، لانه لم يكن يحق له ذلك وسياسته فى الوضع الذي ارتضاها ،ولو فعل لما ماشاه الرأى العام في بلاده ولذا فقد وجه غيظه الشديد الي ايرنتال ونفس عن صدره بمخاصمته معبراً في ذلك عن حالة التهيج التى كانت تتملك بلاده . فزعم أن هذا الاخير غشه لانه تقدم قبل الأوان ، بل لقد ذهب الى حـد النكوص عن اتفاقات ثابتة عقدها فى بوخلاو كيما يلقى عن عاتقه ما عليه من اعباء . وليس شـك فى ان ماز عمه من خديعة النمسا له كان أصـلح له من الاعتراف بتسرعه وهكذا ظهر ضم البوسنه والهرسك للعالم بانه اساءة من جانب النمسا التى أمكن مصرف أمورها وقائدها السياسى أن يتغلب أخيراً على مداوره الروسى .

وقد تملك انجلترا وفرنسا غيظ شديد وهبت فيهما عاصفة من السخط وكان ماعلك الصرب أشد إذ ظلت المظاهرات العنيفة قائمة فيها عدة أشهر

ضد بيت هابسبرج ، يحرض بعض مهيجيها ممن لا ضمائر لهم على التدخل المسلح بدعوى أن اهالى البوسنه خاصة يشتملون على نسبة صربية قوية . وقد أصاب هذا الغيظ العام المانيا كما هي العادة فزعموا انهـا حملت ايرنتال فى الخفاء على ان يفعل مافعل ، على حين كان المستشار الامبراطوري الالمانى يجهل نية الضم حتى انه كما اثبتنا لم يعلم بهـا إلا بعـد اجتماع بوخلاو بمدة وحتى أن الامبراطور غليوم الثاني لم يدر باعلان الضم الامع غيره من رؤسـاء الدول الاوروبية ،وهو ماجعله يشعر بانه أهين .

ولقد كان الهياج الذي أثاره مايسمى بالازمة البوسنوية يلوح فى أوقات بعينها وكأنما سيجر الى حرب أوروبية . على أن اسبابا مختلفة حالت دون وقوع هذه الـكارثة وذلك أن الروسيا بعد الهزيمة التى أوقعتها بها اليابان لم يكن يسعها أن تجرد الحسام .وقد خسر الجنرال روجر وزير الحربية الروسية مركزه لانه سلم علناً بان الجيش غير قادر على الدخول في حرب . هـذا الى أن برلين ووقوفها خلف فينا ومظاهرتها اياها بعد ان أعلن ضم البوسنة والهرسـك وفرغ منه ، كان له تأثير فى التفادى من الحرب . ولو وقعت لـكان على الروسيا أن تحارب دولتى الوسط فى حين انها كانت بهذا الضعف. كذلك كان الموقف الذى اتخذته المانيا سبباً لان تحاذر فرنسا وتحذر بطرسبرج من الاقدام على المؤامرات . ولشد مااهتاج ايزفلسكى هذا الموقف من حليفته الغربية حتى اتهمها بموالاة النمسا أكثر من موالاتها للروسيا ، وهكـذا لم يكن سوى نيكولسن السفير الانجليزى من كان يفرغ قصاراه من جديد لدفع الروسيا ضد دول الوسط ، لكن الظروف الحقيقية وأخصها بالاعتبار ضـعف الروسيا العسكرى كان من شأنها أن تدعو الى الاعتدال .ولما حمل هذا الضعف ايرنتال على أن يطلب من الروسيا فى ١١ مارس سنة ١٩٠٩ الاعتراف بضم البوسنة والهرسك وان يضيف الى ذلك انه اذا رفضت الروسيا هذا الاعتراف ينشر فى لندن وباريس وبلغراد الوثائق التى يوافق فيها ايزفلسـكى على اتفاقات،

بوخلاولى وزير الخارجية الروسية وجهه شطر الحكومة الالمانية يرجوها التوسط .وكانت هذه الحكومة على استعداد لاجابة الروسيا الى هذا الرجاء اذا هى حملت صربيا على التزم الهدوء فعلا وبصفة جدية . وأخيراً وفق بيلوف الى تسوية النزاع بأن حمل الوزارات جميعاً على الاعتراف بالضم تحاشياً لازلال الروسيا . وهكذا ظل السلام قائما بفضل تدخل المانيا .

على ان نتائج أزمة البوسنة كان لها فى المستقبل عواقب وخيمة . ذلك ان ايزفلسكي استخلص من تجاربه التى مرت به أشياء بعينها على أعظم جانب من الخطورة ، فانه لما كان مضى الروسيا الى غرضها النهائي في الشرق الادنى وهو الاستانة قد وقف وكان وقفه هذا وحبوط مسعى الروسيا من جراء اعتراض الانجليز ، ثم لما كانت بريطانيا منذ تقربها الى الروسيا قد كشفت عن ميلها الظاهر الى تأييد المطالب الروسية فى البلقان مادامت غير موجهة الى المضايق بل إلى املاك تركيا فى أوروبا فقط — فقد وسم وزير الخارجية الروسية ان يستخلص من هذا ان في امكانه أن يسير الى هذا الغرض النهائي غير مدافع . وهكذا أخذ من تلك اللحظة يسعى الى بسط السيادة الروسية على البلقان لكنه اتجه فى الوقت عينه ضد النمسا والمجر لان هذه البلاد بما تشتمل عليه من الاهالى السلافيين العديدين لابد أن تتعرض للخطر اذا قوي جانب الدول البلقانية بقيادة الروسيا واذا علت صيحة العناصر السلافية التى أشرنا اليها طالبة الاتحاد مع اخوانهم المقيمين في الجهة الاخرى من الحدود النمسوية . وكانت عملية الانقسام داخل حدود النمسا والمجر قد بدأت من زمن طويل فاذا عضدت هذه العملية من الخارج عجلت بما يهدد حياة النمسا والمجر . وليس جليا ماذا كانت انجلترا لم تتكهن بهذا التطور أو انها كانت تريده باعتبار أنه المقتل الذى تصيب منه دول الوسط التى كانت انجلترا تناهضها منذ سنة ١٩٠٤ وعلى كل فان موقف الرفض الذى وقفته لندن في مسألة المضايق قد كان له كما اسلفنا تأثير مباشر في دفع الروسيا إلى هذا الاتجاه الخطر .

وقد كانت أول خطوة خطاها ايزفلسكي فى هذا السبيل ان شرع ثانية في التقرب الى بلغاريا وأحكام روابطه بها فكانت كلما أملت فينا أن تكسب هذه البلاد الناهضة الى صفها لتناهض بها صربيا ضاعفت بطرسبرج من جهودها ليكون لها النفوذ في صوفيا . ولما طلبت تركيا ٨٢ مليون فرنك تعويضاً من الخسارة التى لحقتها من جراء فصل الروملي الشرقي عنها ذلك الفصل الذى وقع في وقت واحد مع اعلان بلغاريا استقلالها ، عرض ايزفلسكي ان تدفع الروسيا وأقرته الحكومة البلغارية وان كانت قد وقعت بذلك في تبعية خطيرة لبطرسبرج . أما صربيا فقد تعزت عن الحاضر بآمال تحقيق مطالبها في البوسنة مستقبل حيث تكون الروسيا أحسن تسلحاً واستعداداً مما هى ، وفيما عدا ذلك فقد أشير عليها بأن تتفاهم مع بلغاريا التشق بهذا طريق التفاهم بين شعوب البلقان . ففي خريف سنة ١٩٠٩ حل هرتفيج في بلغراد وزيراً مفوضاً لدولته وجعل يعمل بهمة للغرض الذى دللنا عليه . وفى استطاعتنا ان نشير الى الغاية التى انتهت اليها هذه الخطة بالرجوع الى نص مشروع الاتفاق العسكرى الذى كان يراد عقده ولم يعقد بالتأكيد بين الروسيا وبلغاريا . وهو الاتفاق المؤرخ فى ديسمبر سنة ١٩٠٩ والذى جاء في مادته الخامسة « انه بالنظر الى ان تحقيق الاغراض السامية التى تسعى اليها الشعوب السلافية في شبه جزيرة البلقان والتى ليس أعز على الروسيا منها لا يمكن أن يتم إلا بالفوز فى حرب تنشب بين الروسيا وبين المانيا والنمسا والمجر فان بلغاريا تتعهد رسمياً بأنها فى هذه الحالة أو فى حالة ما اذا انضمت رومانيا أو تركيا الى الائتلاف المكون من الدولتين الآنف ذكرهما تبذل قصارى جهدها في التفادى من كل ما يمكن أن يوسع دائرة الانقسام » ولقد صرح ايزفلسكي فى بداية هذا العام عينه للسفير الالمانى في بطرسبرج فيما يتعلق بموقف بلاده نحو مملكة الطونة بقوله « لا يغب عن بالك أمر هو ان المسألة الشرقية لا يمكن أن تحل إلا بحرب . وقد تقع هذه الحرب بعد خمس أو عشر سنوات لكنها لا مفر منها » . وبهذا

كانت تلك السياسة الجديدة الموجهة ضد الحالة الراهنة والتى كانت تسير بطرسبرج عليها فى البلقان ، تحمل في ذاتها جراثيم حرب هائلة وتهدد السلام

مما تقدم يتبين ان السعي الى الاستانة كان قد أرجى مؤقتاً ، والذي يدل على أن أصحاب الشأن فيه لم يصرفوا النظر عنه بل ارجاؤه الى الوقت المناسب ، هو ان ايزفلسكي عقد في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٠٩ في راكونجي اتفاقا مع ايطاليا تتعهد به كل من ايطاليا والروسيا ان تنظر بعين العطف الى المصالح الروسية فيما يتعلق بالمضايق، والايطالية فيما يتعلق بطرابلس الغرب وبنى غازي وهكذا أصبح هناك فيما يتعلق بالبحر الابيض المتوسط اتفاق آخر الى جانب الاتفاق الفرنسى الايطالى المؤرخ في سنة ١٩٠٢ والاتفاق المعقود بين انجلترا وفرنسا فى سنه ١٩٠٤ ، اتفاقات ثلاثة كانت الدول المشتركة فيها بمثابة سفاتج مؤجلة الدفع . اتفاقات كانت تفتح لتلك الدول باب الوصول الى ما تطلبه في اللحظة المتفق عليها.

ولقد كان من شأن تحول السياسة الروسية ضد النمسا والمجر ان جعل مركز المانيا سيئاً جداً فقد ظهرت الآن فى جلاء لاسبيل الى نقضه تلك الثغرة التى أحدثها في صرح بسمرك عدم تجديد معاهدة الضمان من عشرين سنة مضت . وباتت الامبراطورية الالمانية وليس أمامها إلا الاستناد الى النمسا والمجر بل انه كان عليها أيضاأن تحاذر حتى لاتخسر أيضا هذه الحليفة الاخيرة . ولقد ظهر على برلين الامتعاض لما تقدم اليها البارون فون ايرنتال بفكرته المتعلقة بضم البوسنه والهرسك . لـكنها على الرغم من ذلك عضدت فينا في غير تحفظ لاعتبارات تبدو جلية جداً من تقرير مفصل بعث به بيلوف الى الامبراطور . فقد جاء فى هذا التقرير ان « مركزنا خليق أن يصبح سيئاً اذا أضاعت النمسا والمجر ثقتها بنا وتحولت عنا . وما دمنا متحدين فأنه تكون منا كما كان الاتحاد الالمانى القديم قبل ٥٠ عاماً ، كتلة لا يسع أحداً أن يتجرأ عليها بسهولة . وليس يجوز لنا فى المسائل الشرقية الـكبرى بصفة خاصة أن نناهض النمسا

والمجر التى لها في شبه جزيرة البلقان مثل ما لنا من المصالح القريبة المهمة . ولذا فاننا اذا رفضنا بل اذا ترددنا أو تعنتنا فى موقفنا حيال مسألة ضم البوسنه والهرسك فان النمسا والمجر سوف لا تغفر لنا ذلك » وهـذا كما نرى عدول نهـائى عن مبدأ بسمرك الذي كان يقضى بأن لا تؤازر المانيا النمسا والمجر فى مصـالحها الخاصـة فى الشرق الادنى حتى لا تقع المانيـا فى خصومة مباشرة مع الروسيا . لـكن هذا العدول كان يبـدو بأزاء تألب الدول إذ ذاك ضرورة مرة اقتضاها المركز الذي أرغمت المانيا عليه عزلتها . ولقـد كان ظهور الوفاق الثلاثى هو الواقعـة الحقيقية التى كان لها في هذه العزلة القول الفصل . فكثيراً ما كان ايزفلسكي يشكو للسفير الالماني فى بطرسبورغ من أن برلين تبالغ في تأييدها لفينا . وقد أجابه الكونت بورتالس فى ٣١ اكتوبر ١٩٠٨ بما يتفق وتعليمات بيلوف إذ قال : « ان الروسيا منـذ الحرب اليابانية وهي تخطو نحو الدولة التى يقع عليهـا أكبر نصيب من تبعة الاخفاق الذي منيت به الروسيا فى الشرق الاقصى .(ويعنى بذلك انجلتره) والروسيا بانضمامها الى الوفاق الودى الانجليزى الفرنسى قد ألقت فى كفة هذا الفريق بثقل عظيم وهو الذى طالما استخدم نفوذه فى معارضة المصالح الالمانية .فبأزاء هذه الحالة لا يسع المانيا في الوقت الحاضر إلا أن تزيد روابطها بحليفتها احكاما وإلا أن تعينها على مصالحها باكثر ممـا يتطلبه لفظ معاهدة التحالف . وان الفريق الواقف فى وجهنا لاقوي من أن لا يحملنـا على تجنب كل شيء من شأنه أن يزعزع ثقة النمسا والمجر بأخلاصنا »

وقد اعتادت الروسيا وهى تسعى سعيها فى محيط جزيرة البلقان أن لا تعتبر مملـكة الطونة وحدها هى الخصم بل أن تشرك معها فى الخصومة ألمانيا الدولة التى تفوقها فى القوة بمراحل . زد على ذلك ان الحـكومة الالمانية التى كانت تعوزها مستعمرات كبيرة نافعة تبعث اليها بما يزيد من سكانها الذين كان عددهم يعظم على مر الأيام ، كانت تسعى من زمان طويل الى أن تجعل من آسـيا

الصغرى منطقة اقتصادية لأبنائها فكانت تعمل على أن تجعل الطريق اليها مفتوحة مأمونة . وهنا لم يكن لها بد من المحافظة ليس فقط على النمسا والمجر بل أيضا على تركيا . على ان الروسيا كانت تناهض هذه الدولة الأخيرة بصفة كونها حارسة للمضايق . فبينا كانت ألمانيا تعمل على تقوية ساعد الباب العالى باصلاح جيشه ، كانت الروسيا تتمنى تداعيه . وبذا كانت الطريق التى تسير فيها برلين تتعارض مع الطريق التى تمضى فيها بطرسبورغ . هذا فضلا عن الخطر الذي كانت قد بدت طلائعه من جراء أزمة البوسنه وهو ان النمسا أخذت تميل الى استغلال حليفتها الكبرى لخدمة مصالحها بعد إذ شعرت باحتياج تلك الحليفة اليها ، وهكذا أمكن الحليفة الضعيفة أن تفكر فى استخدام زميلتها القوية لانها رأت ان هذه الزميلة القوية لاغنى لها عنها بحال من الاحوال .

هذا على حين كانت الروسيا ، اذ تجد المانيا عقبة فى طريق تقدمها فى الشرق الادنى ، تلفى نفسها مدفوعة الى الاستزادة من توثيق رابطتها بحلفائها كيما تستوثق من الحرب التى كان يرى ايزفولسكي أن لامفر منها . وقد كان كل شيء مع ذلك يتوقف على قوة الروح المعادية لألمانيا في انجلترة وفرنسا أو ضعفها . وهذا ماسنراه من الحوادث الأخرى التي وقعت فى خلال الزمن الذى نعالج شئونه .

* * *

لقد كان النزاع الذي قام بين لندن وبرلين على المضى فى بناء الاسطول الالمانى قد اشتد فعلا قبل أزمة البوسنة فلما طلب القيصر الروسى عقب انتهاء الحرب الروسية اليابانية الدعوة الى مؤتمر جديد للسلام انعقد في صيف سنة ١٩٠٧ فى لاهاي كالمؤتمر الاول ، طلبت انجلترا بالاشتراك مع الولايات المتحدة البحث فى تخفيض عام للتسليح . وكانت ترمى من وراء هذا الطلب الى أن تتخذ الدول قرارات تمنع المانيا من تكبير قوتها البحرية . وكانت بطرسبورغ وباريس وروما أيضاً مصممة على أن لاتنظر في تخفيض التسليح لكنها مع ذلك

قررت أن لاتعارض لندن حتى لاتجرح احساسها وان كانت قد اتفقت على أن تبيت لطلب الانجليز — اذا مابدأت المفاوضات — «دفنة من الطبقة الاولى» على قول ايزفولسكي . هذه الخطة لم تلق من برلين الا الاستنكار والا أن تعلن صراحة أنها ترفض أن تكون المسألة الآنفة الذكر وكذلك مسألة محكمة التحكيم الاجباري مما يتضمنه برنامج المؤتمر.

وقد حاولت المانيا والنمسا والمجر أن تحملا الروسيا نفسها على الاعتراض فاعترضت ولكن فى شيء من الحذر . ولخصت وجهة النظر الالمانية واذيعت بما فحواه أن المانيا موافقة على البواعث التى حدت فكرة تخفيض السلاح كل الموافقة بيد ان هذه البواعث تنقصها صيغة تنصف مابين الدول من اختلاف كبير في المركز الجغرافى والاقتصادي والعسكري والسياسى. وقد سوى المؤتمر المسألة بحذافيرها إذ ذاك بكلمات جوفاء حينما عرضها ممثل انجلترا . ولما جاء دور الكلام عن محكمة التحكيم الاجباري وهى مارأي الانجليز أن تكون مختصة بالنظر في المسائل ذات الصبغة القانونية فقط أو مايتعلق بتفسير المعاهدات مادام الخلاف فى هذا الصدد لم يمكن حسمه بالطرق الديبلوماسية المباشرة ومادام لم يمس لامصالح الاطراف المختلفة أو استقلالها ولامصالح دول سواها» أعرب ممثل المانيا تؤيده النمسا والمجر وست دول صغرى عن شكوك قوية تحبط الموضوع . وهكذا قدر لالمانيا أن تعانى من موقفها هذا كما عانت من موقفها فى مؤتمر لاهاي الاول لانها صدرت فيه عن استقامة بولغ فيها ولان هذا الموقف كان يدل على نقص في المهارة السياسية. فقد جاهر الالمان بلاتحفظ بما كان الجميع يشعرون به فاعطوا غيرهم بذلك سلاحا خطراً يمكنهم من تصوير المانيا في صورة الامة المناهضة لفكرة السلام ، وهو ماحدث واستغل كثيراً.

أما الانجليز فبعد أن أخفقوا في مناهضة بناء الاسطول الألماني باللف من طريق المفاوضات الدولية حاولوا من لندن أن يخابروا برلين رأساً . والداعي المباشر لهذه الخطوة من جانب انجلترة هو المشروع الخاص بالاسطول.

الذي قدم الى مجلس الريشستاج بعد أن أقره مجلس الاتحاد الالماني في نوفمبر سنة ١٩٠٧ . فقد بنى هذا المشروع على أن بريطانيا العظمى قبل عرضه بزمن وجيز أخذت تبنى مدرعات هائلة من نوع الدردنوط فاقت كل ما كان معروفا الى ذلك الحين من السفن في القوة . وغايتها من ذلك أن تجعل تفوق انجلترا البحري أمراً مضموناً لاشك فيه . وقد كان الاميرال تربتس المتضلع من مهنته تضلعاً فائقاً بلا ريب يرى أنه لابد لالمانيا من أسطول قوي لا تكون مهمته حماية التجارة الالمانية فحسب بل أيضا تكون غايته صرف انجلترا عن العمل لاشعال نار الحرب في القارة ضد منافستها بخاصة وهي محالفة للروسيا وفرنسا . وهكذا عقد النية على أن يخترق منطقة الخطر التي كانت بلاده واقعة فيها إذ ذاك من جراء تأخرها في البحر ، وأن يمضي في سبيله بما عرف عنه من همة متوسلا بكل أنواع الاحتجاج . ولم يكن تربتس يبتغي بهذا أن يبز الاسطول البريطاني ولا حتى أن يبلغ بأسطوله حجم هذا الاسطول الهائل . لكنه كان يريد أن يزيد في عدد السفن الحربية الالمانية الى الحد الذي يصبح عنده الهجوم على الاسطول الألماني مخاطرة . فقد كان من رأيه الحذر من بريطانيا العظمى منذ تحولت هذه تحولها السياسي .

بيد أن هذه الخطط كان من شأنها زيادة الهياج في انجلترة إذ زعمت الصحف أن المانيا تريد أن تنازع بريطانيا العظمى سيادتها على البحار وانها تبيت للجزر البريطانية حرباً في آخر الأمر . كذلك كان يروق الصحف الانجليزية أن تعتبر سياسة سكة بغداد الحديدية مهددة للجزر البريطانية لانها في زعمها ترمي الى قطع طريق الهند . وبينا كان أنصار الأسطول الالماني ينوهون بالخطر الانجليزي تحبيباً الى فكرة إنشاء الاسطول كانت الصحف الانجليزية الكبرى تخوف بشبح الغزو الالماني . ولكي يهدئ الامبراطور غليوم الثاني الخواطر أرسل في ١٦ فبراير ١٩٠٨ الى اللورد تويدزموب اللورد الاول للاميرالية الانجليزية كتاباً خاصاً يبين له فيه أنه لا يبيت لبريطانيا العظمى

أية خطط مظلمة . وقد ذاع خبر هذا الكتاب وانتفع به في ترويج ريب أخرى .

ولقد أسلفنا الكلام عن أن السير أرنست كاسل المالى الانجليزى تحدث في يونيه ١٩٠٨ الى مدير شركة هامبورغ ـ أميريكا الملاحية ، الهر بالين حديثاً كان بمثابة المحاولة الاولى لحمل المانيا على تخفيض تسليحاتها . وقد صرح كاسل بأن ادوارد السابع الذى خاطبه كما يقول : « يعتقد كل الاعتقاد بأن تكبير الاسطول الالمانى الذى يجري سريعاً يهدد مركز انجلترة في البحر » ثم لمح في النهاية الى أنه « قد يأتى يوم تسأل فيه انجلترة بالاتفاق مع فرنسا والروسيا المانيا : متى تفكر في العدول عن المضى في تقوية سلاحها البحري » وفي هذا بلاريب تهديد خفي لم يكن أريباً لانه يذكر ألمانيا بالمركز السياسى الخطر الذى كان سبباً في مساعي الوزير فون تربتس والذى يبرر به هذه المساعي . وقد أجابه بالين حينئذ في جلاء ان مثل هذا السؤال إذا وجه يكون معناه الحرب . قال : « وان المانيا سوف تقاوم بكل قواها أية محاولة من هذا القبيل لتمثيل حادث فاشوده »

وانه ليزيد فى أهمية التهديد الذي أوردناه لكاسل أن رئيس الجمهورية الفرنسية فاليير استقبل في لندن قبل ذلك بقليل أى في أواخر مايو ١٩٠٨ استقبالا حماسياً ، وأن اجتماع ادوارد السابع بالقيصر نيقولا الثاني فى ريفال فى شهر يونيه كان ملحقاً لذلك . واذا أضفنا إقامة دلكاسيه خصم ألمانيا الشهير على التاميز حيث استقبله ملك الانجليز ، كانت هذه المقدمات كلها حتى ولو لم يدرك المرء أهميتها العظيمة ، سبباً لأن يعظم ارتياب برلين فى موقف الدولة البريطانية ، ويزداد سوء ظنها ازدياداً كبيراً .

ولقد كان السفير الالماني فى لندن الكونت مترنيخ يلاحظ تفاقم الحالة النفسية فى انجلترة فى هم متزايد حتى أبدى ان السبب الحقيقي لذلك هو بناء الاسطول الالمانى . وفى ٣٠ يونيه بعث بتقرير عن حديث مطول جري له مع

وكيل وزارة الخارجية شارل هاردنج الذي أعرب له عن مخاوفه من التسليح الالمانى وختم حديثه معه بهذه العبارة : « ليس فى وسع شىء أو أحد أن يقنع انجليزياً بأن أسطولا قوياً نامياً قائماً على مقربة من شواطئه ليس خطراً بل ليس اعظم خطر يمكن أن يتعرض له . فنحن مصممون على أن يكون لنا أسطول قوي ويجب أن نكون على بينة من نتائج ذلك » .

وفى ١٦ يوليه أرسل مترنيخ فحوى أحاديث جرت له مع اللورد غراي ووزير المالية البريطانية لويدجورج ؛ إذ صرح كلاهما « بأن اعتمادات الاسطول البريطانى ستزيد من جراء برنامج المانيا الخاص بالاسطول وبسبب التعجيل ببنائه زيادة كبرى ويشتد الشعور بالخطر الالماني اشتداداً من شأنه أن لايجعل فى الامكان تحسين العلاقات بين الدولتين مادامتا تتنافسان فى بناء الاساطيل » ومعنى هذا ان انجلترة تطلب من المانيا أن تسير الهوينا فى تسليحاتها البحرية وهو رأي دافع عنه لويد جورج بعد ذلك بصفة خاصة . إذ رجع اليه وقتما أخذ بعض كبار المحافظين أمثال لانسدون واللورد كرومر يتكلمون فى مجلس اللوردات عن احتمال وقوع الحرب .

على أن الامبراطور غليوم الثانى كان قد صمم على أن لايقبل هوادة فى الاجراءات التى اتخذت بحال من الاحوال . وحقيقة انه عنى بأن دحاض الزعم القائل بأنه يريد تهديد بريطانيا العظمى لكنه وقف بالمرصاد يدفع بكل قواه اية محاولة للتأثير في حجم منشئات الأسطول وسرعتها . وقد حادث شارل هاردنج عن الاسطول الالمانى حديثاً مفصلا فى ١٢ اغسطس ١٩٠٨ بمناسبة مقابلته للملك ادوارد السابع فى فريدريكسهوف . وكتب الامبراطور بنفسه المذكرات الآتية عن اهم ماجاء فى هذا الحديث « قال (هاردنج) : الا تستطيعون ان تهوا انشاءاتكم او تبنوا من السفن اقل مما تبنون ؟ قلت : ان التسليحات البحرية فى المانيا هي على قدر ماتتطلبه مصالحها وحاجاتها فهي دفاعية وليست موجهة بالتأكيد ضد اية دولة وعلى الاخص انجلترة . قال : لكنه

يجب أن يعقد اتفاق تخفض بموجبه المنشئات ولا بد من أن تكفوا عن البناء أو تبنوا في رفق . قلت : إذن سنحارب لأن المسألة مسألة شرف أمة وكرامة قوم . وهنا حدجته بنظرة حادة فاحمر لون السير تشارلس ووقف مني موقف الخادم فاعتذر لي من عباراته ورجاني رجاء حاراً أن أعدها بمثابة ملاحظات أبديت خطأ في حديث خاص وأن أغفرها له وأنساها . وقد كان يدير الحديث معي بلهجة منفعلة تكاد تكون ديكتاتورية فلم أشك لحظة في أن تعليمات صدرت له بذلك من فيشر »

بهذا رفض ماطلبته انجلترة من الكف عن استحداث قوة بحرية لالمانيا أو الابطاء في هذا الاستحداث وفاقاً لرغبات بريطانيا العظمى . وهذا الحديث الذي أوردناه والذي لم يسلك فيه القريقاز مسلكا ديبلوماسياً يظهرنا على نوع النزاع الذي جاهدت فيه انجلترة والمانيا الى النهاية . فان بريطانيا العظمى التي أخذت تناهض الدولة الالمانية سياسياً أرادت بطبيعة مركزها الحسن أن تحول بين منافستها في القارة وبين حصولها على سلاح جديد يجعلها أقوى مما كانت إذ ذاك . واذا علمنا أن هاردنج نفسه هو الذي كان قبل ذلك ببضعة أسابيع يتحدث الى الروسيين في ريفال عن إمكان وقوع « أعظم توتر » بين الجزر البريطانية والمانيا في سبع أو ثماني سنوات ، أدركنا ان هـذا الرجل لم يكن ينتوي الخير . هذا فضلا عن أن وزارة الاحرار التي كانت أزمة الحكم بأيديها إذ ذاك لم تكن تحب بطبيعة مركزها أن تحمل البلاد ضرائب أخرى لسد نفقات تسليحات جديدة . ولهذا السبب كان أخلق بألمانيا لو أنها تساهلت عن طيبة خاطر .

لقـد كان الامبراطور الالماني يحس مما أبداه الساسة الانجليز نية الخطر عليه وعلى دولته أن تتطور وتكشف عن قوتها . هـذا الى أنه كان ساخطا على بريطانيا العظمى لتحولها الى فرنسا والروسـيا وكان يسعه في الحـكم على موقفها الاستناد الى ماقاله لورد روزبرى المسن لمترنيخ من أنه : « اذا كانت

المانيا سيستحوذ عليها الاعتقاد بان سياسة الانجليز هي السبب في تضيق الدائرة حولها فان المركز يكون موئساً . ومن المضحك أن تتخذ نحو المانيا سياسة كما لوكان الامر يتعلق بصربيا » . وعلى كل فقد كان غليوم الثانى يرى فى كل طلب لتخفيض منشئات الاسطول الالمانى تدخلا في شؤونه الخاصة ومسائل بلاده الداخلية . وهو فى كل هذا لم يكن يقطع الأمل فى أن تدفع لمانيا انجلترا الى الانضمام الى دول الوسط متى ما أمكن المانيا هذه أن تحمل انجلترا على احترامها . ولقد علق على تقرير من مترنيخ مرة بأن «أبسطحل هو فى عقد محالفة أو وفاق معنا فعندئذ ينتفى كل هم » . على انه كان فى مسألة الاسطول من الآخذين بفكرة المقاومة المطلقة وأشدهم عزيمة لانه حتى تربتس أبدى ميلا الى المفاوضة فى دائرة بعينها ، وبيلوف المستشار الامبراطورى الذي كان أيضا مصمما على عدم التراجع بحال من الأحوال أمام أى ضغط أو تهديد من جانب الانجليز كان يرى أن الاحسن والاحكم أن لاتقطع كل آمال الانجليز بالنسبة للمستقبل ، وارتأى أن تعالج المسألة بحذافيرها بألين مما عولجت . وهذا التحول في الرأى لم يوقعه مع تربتس فقط بل أوقعه مع الامبراطور أيضا في خلاف . فقد حدث فى خريف سنة ١٩٠٨ فيما يتعلق بهذه المسألة أن تأثرت العلاقة الطيبة التى كانت قائمة بين المستشار الامبراطورى والامبراطور إذ ظهر فى صحيفة الديلى تلغراف الانجليزية حديث مع غليوم الثاني عرض على بيلوف لكنه سها عن قراءته . فلما أثارت تصريحات الامبراطور التى كانت ترمي الي تأكيد نياته الطيبة نحو انجلترا ، ضجة كبيرة واستنكرها الرأى العام الالمانى باعتبارانهاخطوة خطاها الامبراطور من نفسه قام المستشار الامبراطوري أمام مجلس الريشستاج يطالب بزيادة المراقبة على اجراءات الامبراطور السياسية صادراً في ذلك عن الرغبة في التفادي من مثل هذا الحادث فى المستقبل فكان بما فعل في نظر الامبراطور كأنما أراد أن يضحى به أمام الامة .

ولقد أفضى النزاع بين لندن وبرلين الى نتيجة أسيفة هي أن هذا الفريق وذاك كانت تزداد مرارة كل منهما من الآخر ويعظم امتعاضه فكان الشعب الانجليزى والشعب الالمانى يزداد يقين كل منهما بأن الآخر معادله وبذا كانت الهوة تزداد بينهما اتساعا فى صورة مقلقة . والذي كان له أسوء الأثر في هذا الصدد أن تلك القوى التى كانت في بريطانيا العظمى معادية لالمانيا عداء صريحاً ومن بينها اللورد فيشر وزملاؤه فى الرأى ، كانت قد وجدت فرصة صالحة لتوجيه النفوس الوجهة التى تريدها ، وان الحكومة البريطانية أيضاً كانت قد رأت أن الامر يقتضيها أن تزيد علاقاتها بالروسيا وفرنسا توثقاً وروابطها بهما احكاماً حيثما كان هذا ممكنا . ففى صيف سنة ١٩٠٨ انتهز الملك ادوارد السابع فرصة وجوده في ماريفباد للاستشفاء للاحتفال بدوام الوفاق الودى مع كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية وايز فلسكي وزير الخارجية الروسية . وقد جرت بينهم أحاديث وصفتها صحيفة ريزتش التى تصدر فى بطرسبرج بأنها مظاهرة سياسية . وعقب ذلك بقليل بدأت أزمة البوسنة التى أسلفنا وصفها والتى كانت سببا كما رأينا لان تجري الروسيا في البلقان على سياسة فعالة . وهكذا ثبتت أقدام الوفق الثلاثي وجعلت دول الوسط تصير شيئا فشيئا الى موقف الدفاع .

ولقد قام بيلوف المستشار الامبراطوري بعد إذ حذره مترنيخ للانقطاع بمساع قوية في الاشهر التالية ابتغاء الوصول مع كل ذلك الى تفاهم مع لندن . فانه لما اقترب ميعاد عرض الميزانية الجديدة التى كانت قد تضخمت بما دخل عليها من زيادة من أجل التسليحات البحرية على البرلمان الانجليزي ، حاول بيلوف السعى الى هذا التفاهم بأن اقترح أن تنشىء المانيا فى المدة الواقعة بين سنة ١٩٠٩ و سنة ١٩١١ ثلاث سفن للقتال فقط فى كل سنة . وفي مقابل ذلك تبنى في المدة الواقعة بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٤

ثلاث مدرعات في كل سنة بدل الاثنتين اللتين كانتا مقررتين في الاصل ـ لكنه لما كان الانجليز ينوهون كثيراً في نفس الوقت بأنهم يجب أن يحافظوا على مايسمونه بنسبة دولتين وبعبارة أخرى أن يكون اسطولهم متفوقا على أسطول دولتين بمقدار عشرة في المائة ، فقد رجا أن يوفق إلى ادخال الطمأنينة في نفوسهم بأن يطلب من ناحيته سير الهوينا في بناء الاسطول . على ان مترنيخ وقد كان يرى ان اللحظة الصالحة لعقد اتفاقات متبادلة قد فاتت ، صرح بأن هذا التساهل أقل مما يجب وان ترپتس قد ذهب إلى ابعد مما ينبغي .وكان الاخير يرى ان في الوسع السعي الى اتفاق تخرج بموجبه بريطانيا العظمى فى عشر السنوات التالية أربع سفن كبيرة والمانيا ثلاثاً .

ولما كانت الادارة السياسية تعتقد ان مثل هذا العرض لا يكفي بحال من الاحوال فقد ارتأت ان لايفتح الامبراطور موضوع الاساطيل بمناسبة الزيارة التى ازمع الملك ادوارد السابع القيام بها في برلين في أوائل فبراير سنة ١٩٠٩ . وقد ذكر غليوم الثاني حينذاك فى حديث مع ملك الانجليز وحده انه لامناص له من أن يستمسك بالبرنامج البحري دون أي تخفيض . وفي ابريل سنة ١٩٠٩ وافق الامبراطور على خطة ترپيتس بعد حديث له معه وكانت هذه الخطة تقضي بمحاولة الوصول الى اتفاق على أساس ثلاث سفن مقابل اربع ، ولما اجتمع بيلوف به في البندقية عقب ذلك امكن هذا أن يؤثر فيه بفكرته التي يعزها وهي ان يربط ما بين اتفاقية خاصة ببناء السفن واتفاق سياسي عام . والذي كان المستشار الامبراطوري يفهمه من هذه الفكرة هو اما اتفاق ما في صدد المستعمرات واما تعهد من جانب انجلترا بالتزام الحيدة فى حالة نشوب الحرب واما محالفة . وهذا يدل بطبيعة الحال على لب المسألة لانه إذا كان الالمان نجحوا فى اجتذاب الجزر البريطانية إلى صفهم أو على الاقل في تخفيف وقع انضمام انجلترا الى الروسيا وفرنسا بدرء خطر ذلك الانضمام لكان قد تفودي من ذلك الخطر الذي كان يبرر الاستمساك بفكرة انشاء اسطول

المانى على جناح السرعة . وقد وضعت مشروعات لاتفاق سياسى وتوجه غيلهلم فونستون مستشار المفوضية المحاضر في وزارة الخارجية إلى لندن ليتحرى هناك عما اذا كانت الفرصة سانحة لنجاح الفكرة التى سبق ذكرها وكان يسير في طريقه محاذراً أن يقع في النفس أن برلين خائفة منزعجة. على انه أكد لهاردنج و غراي ان المانيا مستعدة للتفاهم لكن عدم ميل غراى خاصة الى تغيير « الاتفاقات السياسية الراهنة القائمة بين الدول» كان له القول الفصل في هذا الامر . وكان ماوصل اليه من نتيجة هو «ان الحكومة الانجليزية لن يكون من السهل عليها أن تتفق معنا اتفاقاوديا يؤثر في العلاقات التى تربطها بالحلف الفرنسي الروسي » وهكذا كان الالمان يتحركون فى دائرة من الصعب الخروج منها . كذلك حبطت مجهودات المستشار الامبراطورى لان تربتس من جانب آخر لم يعرف كيف يمضى في مساعيه عند ماخفض تسليحاته مدفوعا الى ذلك بوجهة النظر القائلة بوجوب التساهل مع انجلترا عند تقرير شيء فيما يتعلق ببناء الاسطول . وقد تلا ذلك مباشرة ان استقال بيلوف فى صيف سنة ١٩٠٩ وحل محله فون بيتمن هلفج وزير الداخلية اذذاك

وليس يدهش أحداً بعد الذى عرفناه عن طبيعة الوفاق الثلاثى ان الحكومة الانجليزية كانت راغبة عن احداث أي تغيير في مركزها السياسى الخارجي أو على الاقل الاعتدال في موقفها حيال المانيا. فلقد كانت بريطانيا العظمى قد احكمت الروابط بينها وبين فرنسا والروسيا احكاما لايجعل سبيلا الى محو لها واذا كانوا في برلين قد اعتقدوا بامكان ذلك فقد كان سببه انهم تساهلوا الفرنسا قبل ذلك تساهلا كبيراً فعقدوا فى ٩ فبراير سنة ١٩٠٩ اتفاقا مع باريس جاء على رغبة الامبراطور الذي لم يكن مرتاحا لى خصومة الالمان والفرنسويين فى شمال افريقيا ، اتفاقا اعترف لفرنسا فى مراكش بمركز خاص ولم يطلب فى مقابل ذلك الا حرية مراكش نفسها والا المساواة فى الشؤون الاقتصادية بين كل الامم على السواء . وهذا موقف كان ينطوى على المسالمة حتى انه أثار

الدهشة في باريس نفسها ، وكان يراد به تطهير الجو وتخفيف الخلاف . وقد كان مترنيخ قبل ذلك بأيام قلائل يرى ان التفاهم مع فرنسا على مراكش شرط مهم لتحسين العلاقات بانجلترا . لكننا رأينا أن هذا لم يفد شيئاً . فقد كان من المستحيل تغيير شيء في انقسام أوروبا الى فريقين . وهذه حقيقة أساسيه واقعة كان غراي أيضاً ينوه بها بصفة جدية . ولقد مرت بالمانيا مناسبة أخرى علمت منها مبلغ تماسك المحالفة الثلاثية ومقدار التفاهم السائد فيها .

ولنعد الى ايزفلسكي فانه كان يتخلى في خلال سنة ١٩١٠ شيئاً فشيئاً عن منصب وزير الخارجية وكان في تلك الاثناء من اختير خلفاً له وهو السياسي سازونوف يعمل معه كمساعد له في الشؤون السياسيه الخارجية الى أن وقع التغيير نهائيا في خريف ذلك العام . وقد كان مقررا أن يتلاقى الامبراطور غليوم في شهر نوفمبر بالقيصر نيقولا الثاني في بوتسدام فابلغ سازونوف الحكومة الالمانية انه سيكون في هذه المقابلة وانه يأمل أن يجرى حديث مسهب صريح . وقد لمح الى ان المسألة عنده تتعلق بازالة الاستياء الذي خلفته أزمة البوسنة . فاما ما كان من أمر برلين فانها كانت تتوقع شيئاً بعيد المدى فقد كان على بتمن هولفيج ووزير الخارجيـة فون كيدرلن فختر الذي عين حديثا واجب ثقيل جدا هو أن يخترقا جبهة الوفاق الودي السياسية التي كانت تتناول ثلاثة جوانب موجهة ضد المانيا . فاعتقدا أن مصرف السياسة الروسية الجديد الذى كان يعرف عنه ميله للالمان سيتيح لهما في الجهة الشرقية فرصة صالحة . وهكذا قررا أن يقترحا على سازونوف تقربا عاما وأن يؤكدا له للوصول الى هذا الغرض ان الامبراطورية الالمانية ليست مكلفة أو راغبة في معاضدة خطط النمسا الطموحة . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن الروسيا تصبح متأكدة من وقوف النمسا في البلقان موقفا سلبيا وهو ما كان ايزفلسكي يشترطه بمناسبة ضم البوسنة والهرسك لوقوف دولته حيال دولتي الوسط موقفا وديا .

أما ما يتعلق بتركيا فقد كانت برلين مستعدة للاتفاق على أن يترك الباب

العالي قادراً على الحياة بحيث تسود الراحة والنظام أقاليمه الباقية له ولا يكون ضعفه باعثاً على اشتهاء تغييرات مختلفة في البلقان تؤثر في سلام أوروبا. وقد فكرت برلين أيضاً في أن لاتناهض مصالح الروسيا في تلك الجهة بل أن تذكر روسيا بانها لم تعارض في أن تعقد اتفاقات في مصلحتها في شأن الدردنيل. بهذا كانت تعمل وزارة الخارجية جلياً على ازالة كل ماهو شأنه أن يدعو الى الاحتكاك بالدولة السلافية العظمى. ففي نوفمبر عرضت على سازونوف هذه الافكار التي أوردناها فاعرب عن شكره في عبارات حارة وزاد عليها قوله إن هذه الافكار على أعظم جانب من الاهمية للسياسة الروسية. وفيما خلا ذلك فقد كان يعنيه أن يعقد اتفاقاً على فارس. والمسألة هنا كانت تتعلق بسكة بغداد الحديدية التي مدتها المانيا للاستحواذ على طريق آسيا الصغرى كما بينا. وقد كان الانكليز أيضاً يعترضون على هذه السكة بيد أن الامبراطور غليوم نفسه طلب في نوفمبر سنة ١٩٠٧ الى غراي أن تتفاهم الدولتان المانيا وانجلترا على هذا الامر تفاهما صريحاً.

وقد أراد سازونوف أن يتعهد بأن لايضع العراقيل في طريق مد هذه السكة الى بغداد وان يتولى مد فرع من هذه السكة فى فارس. وهذه مسألة كانت بطبيعة الحال ثانوية بالنسبة الى الاتفاقات السياسية العامة التي كان يتمنى هولفيج يومها. فلما رجع وزير الخارجية الروسية الى بطرسبورج اقترح عليه السفير الالماني الكونت برتاليس بأمر حكومته اتفاقا كتابياً تكون نصوصه الاساسية كما يلي:

« (١) — ان الحكومة الامبراطورية الالمانية التي تلقت من حكومة النمسا والمجر الملكية الامبراطورية أبين التأكيدات بأن هذه الحكومة لاتنتوي أن تتبع في الشرق سياسة توسع، تعلن انها ليست مكلفة ولا هي تنوى أن تؤيد سياسة كهذه إذا سارت عليها النمسا والمجر. (٢) — تعلن حكومة الروسية القيصرية انها لم ترتبط بأن تؤيد سياسة معادية للالمان

ولا هي تنتوي ذلك اذا ماأمكن أن تتبع انجلترا مثل هذه السياسة .»وبذا كانت برلين تطلب حماية من اتفاق الروسيا وبريطانيا العظمى عليها وهذا لم يكن بالشيء الكثير ،لان المحالفة الفرنسية الروسية لم تمس كما أن بطرسبورج ولندن طالما أكدتا انه ليس بينهما اتفاقات خطرة على الامبراطورية الالمانية. على انه سرعان ماثبت أن سازونوف لم يرد أو بعبارة أصح لم يكن في استطاعته أن يعطي التأكيد الذى طلب منه. فبينما كان بتمن هلفيج يبلغ فينا بصفة رسمية ماعرضه على الروسيا ويبرهن بذلك على انه كان جاداً فيما أراد من تسوية ، كان وزير الخارجية الروسية يسوف ويلجأ الى مختلف المعاذير أملا في التخلص من التأكيد الكتابي بألا يساعد انكلترا ضد المانيا ، وكان أهم سبب أبداه انه يخشى أن تورطه هذه الورقة السرية وتحرج مركزه في لندن. واليك مالاحظه كيدرلن ختر بحق إذ يقول في مذكرة : « انه بعد تلك الخبرة التى أحرزناها والتجارب التى لاقيناها من السياسة الروسية فى السنوات الاخيرة لابد أن نستغرب من الروسيا تهيبها القول لانجلترا بانها لاتشاركها فى عمل عدائى ضد المانيا . ولا بد أن تكون الروسيا عالمة بأن لانجلترا مثل هذه النيات وإلا لما خشيت أن يجر مجرد وعدها بأن لا تشترك فيها عداوة انكلترا لها » .

وأخيراً لجأ سازونوف الى مخرج لايقدم ولايؤخر فذكر في ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٠ لسفير المانيا أن القيصر وعد شفويا بأن لايؤيد انكلترا في سياسة معادية لالمانيا وذلك بعد ان أعلن الامبراطور الالمانى أن المانيا لن تشجع على سياسة توسع تتبعها النمسا والمجر فى شبه جزيرة البلقان . وبذا قبر الاتفاق الكتابي الذي كان يراد أن يعاون على حفظ السلام في أوروبا لدرجة كبيرة وكان كل ماتم هو اتفاق على سكك فارس التى لم تكن لها في السياسة العامة إلا أهمية ثانوية .

ولقد دل موقف سازونوف في جلاء على أن بطرسبرج اعتزمت المضى في الطريق التى رسمها ايزفلسكي . والكلام فى تغيير المسلك تغييرا أساسيا لم يعدله بعد ذلك محل ، وحتى لو كان وزير الخارجية الروسية أراد تحولا لما كان التنفيذ بمستطاعه . اذ أنه لم تكد تظهر في الصحف أول اشارة الى محادثات بوتسدام حتى انهالت الاحتجاجات والانذارات على بطرسبورج من جانب الحكومتين الانجليزية والفرنسية . وفي باريس ظل الهياج الشديد سائدا عدة اسابيع . وفي بطر سبرج كان السفير الانجليزي بوكانن الذى خلف نيكولسن لاينى يحتج لدى سازنوف بقوله كما كتب نفسه « اذا كانت الحكومة الروسية لم تستبن في الوقت المناسب أن هناك حدا يجب أن لا يتخطى لكاز وسع الحكومة الالمانية ان تفسد مابين دول الوفاق . فوجهة النظر التى لها القول الفصل هى ان الخطة التى اختطت يوما للحالة العامة يجب أن لا تتغير » وهكذا كان لا بد أن تبقى الامبراطورية الالمانية مطوقة بواسطة الوفاق الثلاثى ، وهكذا كانت مقابلة بوتسدام محاولة مخفقة لبرلين أرادت بها أن تحدث ثغرة في سور عزلتها . كذلك مسلك الروسيا لم يتحول فقد أمكن القيصر أن يجيب على سؤال مؤداه هل مقابلة بوتسدام ستحدث تغييرا في السياسة الروسية فقال — وله الحق كل الحق أن يقول — « كلا ولكنها ستهبنا الراحة سنة أو سنتين فنحن نكسب زمنا » . ولاي شىء كانت الدولة السلافية العظمى تريد الزمن : هذا ما سنتبينه من التطور الآتي للحوادث ، وحسبنا أن نذكر الآن ان سلف سازنوف وهو ايزفلسكي عين سفيرا في باريس حيث دخلها في نهاية سنة ١٩١٠

***

لقد تكشف اتحاد دول الاتفاق فى السنوات التالية فى صورة مهددة بمناسبة ما كان يسمى بالازمة المراكشية الثانية . ذلك أنه في شهر مارس سنة ١٩١١ تولت زمام الحكم في باريس وزارة جديدة كان دلكاسية من رجالها

اجل انه كان فيها وزيرا للبحرية وانه اكدانه لن يكون له نفوذ في المسائل السياسية لكن هنالك دلائل عديدة تحملنا على الاعتقاد بان روحه كانت تسود زملاءه فى الوزارة . وقدحدث أنه عقب تغيير الوزارة بقليل أبلغ جيل كمبون سفير فرنسا في برلين وزارة الخارجية الالمانية انه قدتضطر القلاقل التي نشبت في فاس مقر سلطان مراكش ، الجمهورية الفرنسية الى انزال جنود فيها لحماية الاوروبيين . وقدرد كيدرلن فيختر ردا نوه فيه بأنه لايسعه أن يخفي خوفه من أن يعتبر الرأي العام الالماني احتلال فرنسا لمرفأمهم آخر غير الدار البيضاء، خطوة يراد بها التخلص من اتفاق الجزيرة . وقد تبينت لبرلين وغير برلين نية الفرنسيين الخفية وهي أن يتدرجوا في التوغل السلمي في مراكش لى امتلاكها بالقوة، ففي ١٥ مايو تلقت الحكومة الالمانية نبأ رسميا فحواه أنه لامناص لباريس من أن تعتزم احتلال فاس فعلا وان الاحتلال انما يدوم المدة التي لابد منها : وهكذا دخلت الجنود الفرنسية تلك المدينة : أما في المانيا فقد اختلفوا بادىء الرأى على الموقف الذي يجب أن يتخذ . فكان من رأى الامبراطور أن ماتقتضيه المصلحة هو أن يرتبط الفرنسيون في مراكش بالمال والرجال فلايجوز أن يمنعوا من ذلك ولاأن يفكر فى ارسال سفن حربية كما حدث قبلا . على أن كيدرلن كان يرى أن سلطان مراكش قد أضاع استقلاله لانه أصبح الآن أكثر من ذى قبل يعيش بفضل الحراب الفرنسية . وعلى هذا باتت معاهدة الجزيرة لاغية وباتت الدول المشتركة فيها حرة تفعل ماتشاء . قال » ولكي تحصل المانيا من فرنسا على تعويض مما شرعت فيه هذه فى مراكش ابتغاء امتلاكها يجب عليها أن تبعث بسفنها الى بعض الموانى جنوبى مراكش كاغادير وموغادور حيث لبعض التاجر الالمانية مصالح كبيرة ثم تأخذ في المفاوضة وهي بهذه الحالة .» وفكرة تعويض برلين كانت أيضا تخطر ببال الفرنسيين حتى أن كمبون نفسه ذكرها صراحة . غيران كيدرلن كان يخشى انه اذا وقعت مراكش فى قبضة فرنسا واستحوذت هذه عليها

كل الاستحواذ ثم لم تقم المانيا بأى عمل فلن تحصل هذه على شيء يذكر . ولما أنزلت أسبانيا جنودها فى القصار فى يونيه سنة ١٩١١ محتذية فى ذلك مثال الجمهورية الفرنسية بقصد حماية هـذا الموضع والاعراش معه من « القبائل الثائرة » نوه تسيمرمان وزير الخارجية الالمانية بالنيابة بضرورة قيام المانيا بعمل ما آخذا فى ذلك بآراء كيدرلن . وقد أشار في مذكرته التى كتبها فى هذا الشأن الى أن « فرنسا تبتغى تصوير حمايتها على مراكش كعمل يتفق فى روحه مع معـاهدة الجزيرة فى حين أن بسط هذه الحماية يناقض المعاهدة . لذلك فان هـذا العمل من جانب فرنسا معناه هزيمة الحكومة الالمـانية التى كانت دائما تدافع عن استقلال السلطان وتطلب المساواة بين الامم ، هزيمة شديدة فى نظر العالم وبلادها نفسها . فاذا تأخرت المانيا عن الاعتراض فانها تتيح لفرنسا الوقت الكافى لان تحرك الرأى العام فى كل مكان ضد برلين وأن ترفض تبعاً لذلك تقديم أى تعويض . واذن فيجب ان نعلن لباريس ان الحوادث الاخيرة كان من شأنها أن تدخل في روع المانيا انه لم يعد هناك وجود لمراكش المستقلة وان الدول جمعاء باتت بحيث يسعها أن لا تحفل بنصوص معاهدة الجزيرة فتفعل مامن شأنه أن يحمى مصالحها . وعلى أثر ذلك ترسل أربع طرادات الى موغادور وأغادير ثم يعلن عقب وصولها أن المانيا لا تريد أن تضع عقبات ما في سبيل فرنسا وأسبانيا وأنها مستعدة للمفاوضة . » فأما ما كانت وزارة الخارجية تبتغيه بهذا فواضح جلى فقد أراد مسيرو السياسة الالمـانية أن يسووا خلافهم مع فرنسا على شمال افريقية كما فعلوا بالضبط فى سنة ١٩٠٩ فللجمهورية أن تتوسع هناك فى المستقبل بلا معارض لكنه فى مقابل ذلك تأمل المانيا أن تستطيع الحصول فى اللحظة المناسبة على أكبر عوض ممكن . ولقد اقتنع الامبراطور فى ٢٦ يونيه بهذه الخطة . وفى ٣٠ يونيه أبلغت ألمانيا الدول التى وقعت معاهدة الجزيرة مذكرة كتابية بأن المانيا سترسل سفينة حربية الى أغادير لحماية رعاياها تبقى هنالك ما بقيت

القلاقل فى مراكش . وفى نفس الوقت أبديت تصريحات شفوية بمعنى ماجاء بمذكرة تسيمرمان . ثم مخرت الطرادة (بنتر) عباب البحر الى أغادير .

هذه الخطوة التى خطتها المانيا قوبلت بادئ الامر فى كل مكان بهدوء ، أما وزير خارجية فرنسافقد « بوغت بها وان لم ترتبك » وقد سلكت باريس في الايام الاولى مسلكا ينطوي على الاعتدال . وروما وبطرسبرج كلتاهما لم تبد أى اكتراث وبالجملة فانه لم يهتم أحد ، اللهم الا وكيل وزارة الخارجية الانجليزية الجديد السير ارثر نيكولسن السفير السابق في بطرسبرج إذ لاحظ أن أغادير ليست ميناء مفتوحاً ثم تساءل هل تنزل المانيا جنوداً وهو مالم يكن مترنيخ يستطيع أن يجيب عنه إذ ذاك . وتلا ذلك أن صرح غراى أن هناك مركزاً جديداً حرجاً قد نشأ ، وهو يضطر انجلترا الي اتباع مصلحتها في مراكش . وقد بعثت انجلترا مذكرة بهذا المعنى في ٤ يوليو وعقب ذلك بثلاثة أيام أبدى وزير الخارجية استعداده لمفاوضة برلين ، وحصل كمبون لذي رجع من باريس الى العاصمة الالمانية على تخويل بالمفاوضة فى تعويضات . وقد جرت أول محادثة له مع كيدرلن مجرى حسناً وذكرت منطقة الكنغو الفرنسية كبديل وعوض . ولقد سرى عن مندوب الجمهورية إذ تبين أن المانيا لا تطالب في مراكش لنفسها بشيء ما . وفي تلك الاثناء كان الامبراطور يلح في انهاء المفاوضات والاتفاق عاجلا لنزول بأسرع مايمكن حالة التوتر التى كانت قائمة . ثم جرى في ١٥ يونيه حديث ثان مع كمبون قال فيه كيدرلن صراحة وبلا تحفظ انه يريد « الكنغو الفرنسية ويريدها كلها » فلم يقبل السفير هذا المطلب وعده غير ممكن .

ولقد نشأت الى جانب الحادثة الاخيرة أزمة كادت تكون مباشرة جرت حوادثها في لندن أكثر مما جرت في باريس فانه فى ٢١ يوليو دار حديث جدي بين غراى ومترنيخ إذ سأله وزير الخارجية الانجليزية عما تقصد اليه المانيا فى اغادير ولمح بأنه يخشى أن يكون غرضها تثبيت أقدامها فى مراكش

نفسها . وفى نفس اليوم القى لويد جورج وزير المالية خطبة فى لندن تكلم فيها عن شرف بريطانيا القومي وهدد في عبارة صريحة بالحرب اذا لم تستشر انجلترا في هذا الامر الذي تتعرض فيه مصالحها للخطر . أما أن هذه الكلمات كانت تهديداً موجهاً الى المانيا فأمر أدركه العالم بأسره فى الحال وبذا فقد تحولت المسألة المراكشية بحذافيرها تحولا خطراً دفعة واحدة . فماذا كانت بريطانيا العظمى تريد يا ترى ؟ أكانت مصممة على تجريد سيفها لنصرة فرنسا ؟ لقد كان من أثر ذلك أن تولى الامتعاض وتملكت المرارة الشديدة أنفس الألمان الذين لم يكونوا يفكرون فى أن الامر سيفضي الى مشاكل حربية . ولقد صرفت الحكومة الالمانية نظرها عن الرد على لويد جورج رأ علنياً حتى لا تزداد الازمة حدة ، لكنها كلفت مترنيخ بالاحتجاج بشدة فاحتج فى ٢٥ يولية . وكانت أكدت قبل ذلك انه ليس فى النية انزال جنود الى اغادير إلا عند الحاجة القصوى ثم أخذت الخواطر تهدأ شيئاً فشيئاً. أما المناوضات بين برلين وباريس فقد استغرقت مدة طويلة ، على انه امكن اعداد اتفاق فى ٤ نوفبر سنة ١٩١١ حصلت بموجبه المانيا على قطعة من الكنغو الفرنسية تستديرها مستعمرتها الكمرون بينما هي قد زلت من جانبها عن كل تدخل فى مراكش .

ومن ينظر الى مجرى الحوادث يلح له مسلك انجلترا الفجائي لأول وهلة غير مفهوم . فهل كان الانجليز يعتقدوز حقيقة ان هنالك خطراً من حرب أو انهم كانوا يريدون التعجيل بتلك الحرب ؟ لا يزال الغموض يكتنف هذه المسألة الى اليوم فلم يعرف أحد ماذا كان يجرى في لندن من وراء ستار . ولقد تكلم كيرهاردي زعيم حزب العمال الانجليزى فيما بعد عن « الحالة العقلية السقيمة السائدة فى بعض ادمغة وزارة الخارجية » . وثمت دلائل بعينها تحمل على الاستنتاج بأن غراى كان يتوقع اغارة من الاسطول الالماني كان هنالك دلائل اخرى على ان غراى هذا لام الروسيين على عدم اكتراثهم

المسألة المراكشية وان السفير البريطاني فى باريس كان يشجعهم على المقاومة . فالظلام هنا حالك مرهون تبديده بالزمن ، لكن الجلى كل الجلاء ان بريطانيا العظمى كانت حوالى ٢٠ يولية مستعدة مرة اخرى لأن تسير من اجل فرنسا الى ابعد مدى . ويثبت هذا تلك الاستعدادات الحربية التى امر الانجليز بها على عجل ، فانهم لم يعبئوا قسما من الاسطول فحسب بل ان رئيس هيئة اركان حرب بريطانيا ولسن سافر الى باريس على جناح السرعة حيث اتفق مع دوباي رئيس هيئة اركان حرب فرنسا على الخطة التى يستلزمها اشتراك الجيشين فى العمل ، وقد حدد عدد الجنود الانجليزية التى كان مقرراً ان تنزل فى شمال فرنسا بست فرق . وبالجملة فقد ازدادت العرى بين الدولتين توثقاً مما افضى الى تفاقم الخطر الذى كان يهدد المانيا .

ولقد أذاع فيبر اليوزباشى الانجليزي شيئاً عن الاستعدادات الحربية التى كانت الحكومة الانجليزية قد عجلت بها فأحدثت بياناته ضجة عامة وعرضت وزارة الاحرار التى كان يتولاها اسكويث إذ ذاك خلفا لكمبل بنرمان لانتقاد شديد من جانب انصارها أنفسهم وهكذا استبانت فجأة بعض الدوائر المطلعة ان العالم كان على وشك حرب هائلة من جراء المسلك الذي اتخذ حيال دول الوسط . ولقد هوجم غراى على الاخص مهاجمة شديدة في أواخر سنة ١٩١١ حيث أخذ الناس يشكون فى نفع الخطة التى اختطها .

ومما كان له شأن أى شأن فى هذه المسألة ان نزاعا حادا وقع إذ ذاك بين بريطانيا العظمى والروسيا إذ أرادت امبراطورية القياصرة ان تتقدم نحو طهران لتجعل منطقة النفوذ التى اعترف لها بها في فارس تابعة لها كل التبعية فلم يرق هذا انجلترا التى كانت تستمسك في الظاهر بحرية فارس وكان الفريقان على وشك ان يفترقا حتى ان ايزفلسكى حذر سازونوف وزير الخارجية الروسية الذى زار باريس فى شهر ديسمبر من تعريض « الوفاق الانجليزى الروسى » للخطر .

كان من أثر الحوادث التى اتينا عليها ان نشأ فى انجلترا ميل الى وجوب التفاهم مع المانيا . وفي نفس الوقت اصبحت المـانيا تعتقد بعد الذي خبرته بغتة من تعرضها من ناحية الجزر البريطانيـة للخطر ، انه يجب أن تعمل على حماية نفسها خيراً مما عملت « فقد عرفنا الآن من هو العدو » . بهذا صاح زعيم المحافظين فون هيديبرند في مجلس الريشستاج وأعرب عن شعور اغلبية الشعب الساحقة . ولقدكانتهذه الحالة النفسية بالنسبة لانصار الفكرة القائلة بانه لاسبيـل الى حماية النفس من اجراءآت القوة التى تتخذها بريطانيا إلا بتقوية الاسطول الالمانى — نقول كانت هذه الحالة النفسية بالنسبة لهؤلاء فرصة صالحة لتحقيق رغباتهم الذاهبة هذا المـذهب . وهكذا حدث ان تربتس والامبراطور طلباقي خريفسنة ١٩١١ وضع برنامج فى الربيع القادم لزيادةالاسطول بحيث تزيد السفن الحربية الـكبرى فى ست السنوات التالية عما كان مقرراً انشاؤه . على أن اختلاف المركز كان من شأنه أن ينتج اختلافا فى المسلك إذ كان الانجليز يجسون النبض ويسمون الى الاتفاق لانه فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٢ قدم السير ارنست كاسل بالاتفاق مع لويد جورج وغراي أيضاً وبتشجيع بالين الى الامبراطور غليوم الثاني شخصياً اقتراحاً كتابياً بالمفاوضة وكان يطلب من المانيا ان تعترف بتفوق بريطانيا العظمى في البحار وان لا تتوسع في تسليحاتها البحرية بل ، اذا أمكن ، أن تخفض هذه التسليحات . وفيمقابل ذلك كانت تريد بريطانيا العظمى أن لا تحول دون التوسع الالماني في المنطقة الاستعمارية بلأن تشجع هذا التوسع حيثما أمكن . وقد طلب عدا هذا أن يصرح الطرفان بأن كلتا الدولتين تمتنع عن الاشتراك في أية خطط أو اتفاقات عدائية تكون موجهة الى أى منهما . وهذا ماوافق الامبراطور عليه مبدئيا غير انه أبدى أنه لايستطيع أن يخفض البرنامج الذى وعد بهفيما يتعلق بالاسطول . وكان الامر في هذا البرنامج يتعلق بخطة مؤداها اخراج مدرعات فيما بين سنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٧ باعتبارالسنة الاولى ثلاث مدرعات

والتي تليها اثنتان ثم ثلاث ثم اثنتان وهلم جراً . فلم يعجب هـذا متر نيخ في لندن فانتقده مبيناً ان زيادة الاسطول والوعد بعدم التوسع فى الانشاءات البحرية يناقض احدهما الآخر ، وان ضمان الحياد في حالة الحـرب باضافة كلمة اعتداء لاقيمة له لان معنى الاعتـداء أمر يفسره المرء وقت الحاجة كما يحب ، الى أن قال «والوصول الى فصل انجلترا عن الوفاق الثـلاثي لا يتم إلا بالعدول عن زيادة الاسطول» حيال هذا الرأى كان المستشار الامبراطوري يرى أن العدول عن زيادة الاسطول لا يمكن النظر فيـه إلا اذا أعطيت ضمانات كافية بأن يغير الانجليز سياستهم ويصبغونها بصبغة ودية . وقـد كان من جـراء ذلك أن نشأ خلاف كان له القول الفصل في سير الأمور فيما بعـد كما سترى .

فانه في ٨ فبراير سـنة ١٩١٢ زار برلين اللورد هلدين وزير الحربيـة الانجليزية الذي كان يعطف على المـانيا عطفاً ظاهراً ، فجرى له بادىء بدء حديث مع بتمان هولفيج دار الكلام فيه على رغبات الفريقين في البحث عن الطريقة التى تؤدي الى تحسين علاقتهما . وفى ٩ فبراير عقد في القصر الامبراطوري اجتماع بين تربتس وهلدين حضره غليوم الثانى فقال الامبراطور ان هناك اتفاقا سياسيا كان يؤمل عقده وانه اتفق فيما يتعلق بالاسطول على انه يمكن المانيا أن تحصل على العمارة الثالثة التى كان مقرراً أن تخرجها الزيادة المنوية ولـكن على أن لا تبدأ بالبناء الا فى سنة ١٩١٣ وانه فى كل من هذه السنة وسنتى ١٩١٦ و١٩١٩ تنشىء سفينة تضاف الى سفينتى القتال الـكبيرتين اللتين تنشآن بانتظام . وقد أخذ المستشار الامبراطوري الذي كان يهمه اجتثاث الخلاف القائم في وضع مشروع اتفاق سياسى في الحال . وكان أهم نقط هذا المشروع أن يؤكد كل من الفريقين الوقوف على الحياد فى حالة نشوب الحرب . بيد أن هلدين أراد أن يتضمن النص كلمة «اذا حصل اعتداء بلا مبرر» وهذه بطبيعة الحال عبارة مرنة يسهل تفسيرها على كل وجه ، وفضلا عن ذلك فقد

أعلن انه لا يعرف ماإذا كان التساهل فيما يتعلق ببناء الاسطول يكفي الوزارة البريطانية أم لا . ثم طلب ان تتنزل المانيا في السنوات الثلاث الأولى عن كل زيادة . وفيما عدا ذلك فقد اتفق الفريقان المتفاوضان على شئون تتعلق بالمستعمرات . وكان مقررا أن تحصل المانيا على كل أنجولا وانجلترا على تيمور وأن يكون لالمانيا الحق فى أن تشترى جانباً من الكنغو البلجيكية اذا سنحت فرصة وأن تحصل من انجلترا على زنجبار وبمبا فى مقابل الرضى بشراء خط بغداد الحديدي .

فكل هذا كان يرمى الى القضاء على أسباب الخلاف كما كانت الحال في المفاوضات التى دارت مع الروسيا عقب مقابلة العاهلين فى بوتسدام بالضبط ، فأملت برلين من وراء ذلك خيرا وكان جس النبض الاول باعثاً على رضاها لكنه لما رجع هلدين الى لندن ونظر مجلس الوزراء فى المقترحات التى حملها اليه قامت الشكوك حول امكان تنفيذها فأبلغ غراي الكونت متر نيخ في ٢٢ فبراير ان الاميرالية البريطانية لما أنعمت النظر في البرنامج البحرى الالمانى خامرتها الريب بصفة خاصة فيما تنويه المانيا من زيادة عدد البحارة وأنها ترى نفسها مضطرة الى مقابلة هذه الاجراءات باجراءات تعارضها وانه يكاد لا يستطيع أن يعقد اتفاقاً سياسياً « يكون فاتحة عهد جديد وسبباً لتحسين العلاقات بين المانيا وانجلترا ، مادام أن كلا الفريقين يعمل في الوقت نفسه على زيادة تسليحاته البحرية » . ولقد كان وزير الخارجية الانجليزية يتحفظ تقريباً كلما أكد رغبته في الوصول الى اتفاق . حتى فيما يتعلق بالمبادلات الاستعمارية كان يعارض . وهنا يجب أن لا يغيب عن البال أن النزاع الذي كان قائماً بين انجلترا والروسيا على فارس والذى أوردنا ذكره فيما أسلفنا من الكلام كان قد سوى تسوية مرضية فلم تكن ببريطانية العظمى حاجة ماسة — والحالة هذه — الى تغيير سياستها .

ولقد صرح الانجليز — كما مر بنا — بأن التقرب السياسى لايكون ممكنا

إلا اذا تساهلت المانيا فى بناء الاسطول أكثر مما تريد أن تتساهل ليطهر بذلك الجو ، بينما كانت برلين ترى من جانبها أنه لا قبل لها بأن تتساهل التساهل المطلوب الا اذا عقدت معاهدة حياد جلية بقدر الامكان يضمن بها لالمانيا وقوف بريطانيا العظمي حيالها موقفاً وديا . وهذان الموقفازهما اللذان تأدى اليهما الخلاف بين الدولتين وجرى اليهما مجراه . وفي الواقع أن الاتفاق فى مثل الحالة التى وصفناها لم يكن بالامر السهل

ومع ذلك فقد كان بتمان هولفيج يجاهد بكل قواه فى سبيل هذا الاتفاق ولما عيل صبر الامبراطور ووزارة البحرية من تمحلات لندن وأرادا أن يقدما للريشستاج مشروع البرنامج البحري قبل أن يتبين موقف الانجليز ، ذهب بيتمان هولفيج الى حد تقديم استقالته . وسرعان ماتراجع غليوم الثانى وأمر بالانتظار حتى أرادتربتس أن يستقيل . على أن غراى تكلم فى أوائل مارس فأعرب عن أمله فى أن تنتج وفادة هلدين الثقة المتبادلة دون ما حاجة الى عقد اتفاقات . ومعنى هذا انه لم يكن يؤمن بأى نجاح . وختاما طلب المستشار الامبراطوري الالمنى مستندا بعض الشيء الى أمر من امبراطوره « أن يعقد اتفاق يضمن حياد انجلترا ويقرب أن يكون محالفة حماية» فرد وزير خارجية انجلترا بقوله« ان هذا يفوق ماسمح لفرنسا والروسيا به »ولم ينته شهر مارس حتى كان قد جاء برلين رفض لندن النهائى .

وهكذا انتهت آخر محاولة للتفاهم بين المانيا والجزر البريطانية ، محاولة ولدت — كما وصفها مترنيخ — ميتة ، لان الخلاف كان قد استفحل فلم تعد بريطانيا العظمى تستطيع التحول عن الوفاق الثلاثى . وقد اعترف هلدين صراحة بأن حكومته « لاتريد أن تمس علاقتها الودية بفرنسا والروسيا » . وفى باريس التى بلغها غراي ماتطلبه ألمانيا من عقد معاهدة الحياد ، صرح ولاة الامور بأن التوقيع على معاهدة كهذه « يقضى مرة واحدة على العلاقات القائمة في الآونة الراهنة بين فرنسا وانجلترة» . أما من الناحية الاخرى فقد

حال في المانيا سوء الظن بنيات الامبراطورية البريطانية — وهو الذى كان على أشده عند غليوم الثاني وتربتس — دون تخفيض التسليحات تخفيضاً واسع النطاق مالم تطمئن المانيا في الوقت نفسه الىأنه لاخوف عليها من اعتداء الانجليز . بل لقد ذهب الامبراطور في الختام الى حد القول بأن انجلترا انما سعت الى التقرب في الظاهر كيما تحرم امبراطوريته من بناء سفن جديدة

وأخيراً ساء المركز عما كان بدل أن يتحسن فجرت المنافسة في التسلح مجراها دون ماعائق ، وعرض البرنامج البحري الالمانى وأجيز ، وأقر البرلمان البريطاني من جانبه أيضاً انشاءات جديدة ، ونقلت الاميرالية البريطانية قاعدة أسطول الاطلانطيك من جبل طارق الى ميناء في نفس انجلترا واقعة على بحر الشمال .

وهكذا لم يوفق المستشار الامبراطورى بيتمان هولفيج في شيء مماأراد وحبط سعيه فى اختراق جبهة الوفاق الثلاثى .فان الروسيا لم تجسر على أي تقرب مراعاة منها لحلفائها . وانجلترا كان يفصلها عن الالمان خلاف لاسبيل الى معالجته وأزمة مراكش القائمة مع فرنسا والتى كان يراد أن تتكشف عن ازالة الخلاف على شمال افريقيا ، أدت حتى إلى زيادة الهوة اتساعاً بين الجمهورية الفرنسية والامبراطورية الالمانية كما سيتضح من الحوادث القادمة . ولقد كانت قوة الحالات السياسية بالصورة التى تكونت بها على مر الاعوام ، أقوي من ارادة الافراد الذين كانوا يحاولون مناهضتها . أجل كانت هذه القوة من الشأن بحيث أن مثل سازونوف ومثل غراي ومثل بيتمان هولفيج لم تكن لهم ندحة عن الخضوع لها . في هذه القوة كان جد الساعة العصيب ، فظلت أوروبا منقسمة على نفسها شطرين لم يشأ أحدهما أن تكون له بالآخر علاقة أو اليه سبيل . وهو انقسام حال خطراً يخشى عنده التصادم في اللحظة التى جعل فيها أحد الفريقين يناوىء الآخر بأية صورة كانت.

٥

اقتراب الحرب العالمية

١٩١٢ ــ ١٩١٤

لقد كانت عاقبة المسلك الذي سلكته فرنسا في مراكش من أوخم العواقب فانه لما ظهر ان الجمهورية تسعى الى الوصول الى الغرض الذى ظلت ترمي اليه فى البحر الابيض المتوسط حقبة من الزمان ، استقر رأى دول أخرى ممن زعمت لنفسها فى مراكش مطالب بعينها على المضى في تحقيق رغباتها هي أيضاً ، فايطاليا التى كانت تستند الى اتفاقاتها المعقودة مع فرنسا فى سنتى ١٩٠٠ و١٩٠٢ والى معاهدة راكونيجي المعقودة فى سنة ١٩٠٩ تقدمت تعرض أنها تنوى امتلاك طرابلس وبرقة وفى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١١ بعثت الى تركيا انذاراً نهائياً طلبت فيه اجراءاصلاحات واسعة النطاق فى المنطقتين الآتى الذكر وهددت باحتلالها وكان ذلك العمل فاتحة الحرب المنعوتة بالطرابلسية والتى كانت فى الواقع غزواً صريحاً من جانب حكومة روما .

وقبل هذا الحادث ببضعة أشهر كانت الرسيا قد خطت خطوة فى سبيل الاقتراب من حل مشكلة المضايق بعد الذي كان من فرنسا من التقدم في شمال افريقيا . فانه في ٥ مايو سنة١٩١١ طلب نيراتوف مساعدوزيرالخارجية سازونوف من سفير الرسيا فى باريس أن يستوثق منموافقة الحليفةالفرنسية على هذه المسألة حتى لاتنهض لمعارضة وجهة النظر الروسية والاجراءات التى قد تتخذها الروسيا فى اللحظة التى ترى فيها من الضروىالانتقالالى محادثات بل الى مفاوضات بعينها . وقد ترددت الحكومةالفرنسيةطويلا قبلأن تجيب لانها كانت تشعر تماماً ان عليها أن تحاذر فيما يتعلق بالاستانة من أجل الموقف الذى تقفه انجلترا حيالها ، ولذا لم تجب الا فى ٤ يناير سنة١٩١٢ حـ ث أعلنت استعدادها فى رسالة كتابية لتبادل الآراء فى الترضيـة التى ترى الحكومة الروسية نفسها مضطرة لطلبها فى شأن مسألةالبوسفور والدردنيل

على أن يكون هذا التبادل حينما تقضى حالات جديدة بفحص مسألة المضايق - وهذه موافقة مرنة لم تستطع معها بطرسبرج شيئاً كثيراً .

على أن الروسيا كانت فى خلال ذلك قد شقت لنفسها طرقاً أخرى لتتقدم الى غرضها فى حينما كان السعي ممكنا ، فانه بينا الباب العالى مشتبك مع ايطاليا فى حرب عرض السفير الروسى فى الاستانة فون تشاريكوف فجأة على الحكومة العثمانية فى أول ديسمبر سنة ١٩١١ أن تفتح المضايق فى المستقبل لسفن الروسيا الحربية . فساد الهرج والمرج فى القرن الذهبى وأكد أصحاب الشأن أن إجابة الروسيا الى مطلبها هى بداية انتهاء تركيا ذلك أنها لابد أن تفضى حتما الى سيادة الروسيا للعاصمة . لكن هؤلاء كانوا يخشون فى الوقت نفسه نشوب الحرب . وفى تلك الاثناء كان معتمد المانيا فى الاستانة المرشال فون بيرشتين واقعا مع برلين فى خلاف شديد لان هذه كانت تميل الى التساهل مع بطرسبورج في رغباتها . ولم تقف المسألة الا عند ماتدخل سازونوف الذى كان فى ذلك الوقت فى باريس فقد علم وزير الخارجية الروسية من سفيره فى لندن الذى قابله على ضفاف السين ان انجلترا لاتوافق على مطلب الروسيا ، ولما كان الخلاف على فارس قد بلغ من ذلك الحين أشده بين بريطانيا العظمى وبلاد القيصر ، كان يخشى أن تزيد الخطوة العنيفة التى خطاها تشاريكوف فى استياء لندن فتراجعت بطرسبرج على عجل .

ومع ذلك لم يقطع سازونوف أملا بل رجا أن يكسب دوره بعمل سياسى أريب . فلما رجع إلى بلاده ظهر يطلب التوسط بين تركيا وايطاليا للصلح ويدعو الدول فى ١٩ ديسمبر الى أن تنصح لروما والاستانة معاً بعقد هدنة يسحب بموجبها الاتراك جنودهم ويتركون للمعتدين الجهة التى يطلبونها . وهذا فى الوقت الذي كانت فيه الجنود الايطالية تعاني فى طرابلس مركزا على جانب من السوء . أما ممثلو الدول الاجنبية فى القرن الذهبى وكانوا اكثر إلماما بالحالة فقد رأوا بالاجماع ان هذا الطلب لا يمكن الباب العالي قبوله فى حين كانت المانيا تقف حيال هذا المطلب موقفاً وديا . وقد اشترك العرب أيضاً فى

مقاومة الايطاليين ، والعرب ومعهم العالم الاسلامى أجمع كانوا خليقين أن يروا في أي تساهل من الحكومة التركية خيانة للاسلام ولو تم ذلك لكان السخط الذي يوجه الي الاستانة قمينا بأن يفضى الى انحلال تركيا في الداخل . ولقد أعقب ذلك ان استدعى تشاريكوف السفير الروسى من منصبه وهو الذى كان يناهض وزير خارجيته بهذه الافكار وامثالها واخيراً قدمت ايطاليا شروطا سهل مداها على الباب العالي رفضها وحلت الهزيمة بسازونوف

في غضون ذلك كان تطور على أعظم جانب من الاهمية يقع فى الشرق الادني ويبشر دولة القيصر بنجاح عظيم فان البلقان أخذ يتحرك فى الوقت الذى قدمت فيه ايطاليا بلاغها النهائي إلى الباب العالى حتى ان وزير الروسيا المفوض في صوفيا بعث يقول فى ٢٩ سبتمبر «انه ان يكون فى الامكان وقف البلغاريين اذا شاع الاضطراب في داخل تركيا » وبعد ذلك بيومين اثنين بعث هارتفيج من بلغراد يقول انه « مامن حكومة صربية تستطيع أن تكبح جماح شعبها اذا احتلت بلغاريا مقدونيا أونشبت ثورة فى الامبراطورية العثمانية أو زحفت النمسا والمجر على السنجق » . فاستغلت الروسيا هذه الفرصة الصالحة لحمل كلتا الدولتين على التعاون المشترك

وكان هارتفيج خاصة لايستقر له قرار ولا ينى يعمل فى هذه السبيل وقد جرت مفاوضات في هذا الشأن استغرقت عدة أشهر وكان أهم اغراضها العمل على التوفيق بين مطالب الامتين وادماج نيات بلغاريا التى كانت موجهة قبل كل شىء الى تركيا ورغبات صربيا التى كانت موجهة ضد النمسا والمجر بعضها فى بعض . وأخيرا وقع الفريقان معاهدة فى ٢٩ فبراير ١٩١٢ وعدت فيها كل من بلغاريا وصربيا الاخرى بمساعدتها عسكريا « اذا حاولت إحدى الدول العظمى (يعنى النمسا والمجر) أن تنتزع أو تحتل ولو بصفة مؤقتة جهة من الجهات الواقعة في البلقان والموجودة في الوقت الحاضر تحت السيادة التركية (يعنى السنجق) » وضم الى المعاهدة ملحق سري نص فيه على ان

تتفاهم الدولتان على ما يجب اتخاذه للتدخل فيما اذا نشبت قلاقل في تركيا أو تعرضت الحالة الراهنة في بحيث جزيرة البلقان للخطر ثم ان تبلغا ما يتفق عليه الى الروسيا ليكون لها الفصل الاخير فيما يتخذ . هذا الى ما كان لدولة القيصر من الحق فوق ذلك في أن تسوي ماقد ينشأ بين الدولتين المتعاقدتين من خلاف .

وهكذا ضمنت الدولة السلافية العظمى لنفسها السهر على هذا المشروع السرى وتوصلت الى أن يصبح في امكانها الظهور بمظهر الزعيم لهاتين الدولتين وسرعان ما انضمت اليونان والجبل الاسود الى ذلك الحلف وظاهرتاه في اتفاقاته . وهي اتفاقات يعد من أول الموجدين لها هارتفيج ذلك الرجل الذى كان يعلم بالضبط ما يريد . وقد بين فى ٥ نوفمبر سياسة الروسيا في الشرق الادنى في قوله انهذه السياسة « تسعى فى رأيي الى غايتين نهائيتين لايعتورهما إبهام : الاولى تحقيق المثل العليا لتلك الشعوب السلافية التى أيقظت فيها الحياة المستقلة تحقيقاً يتطلب توزيع الاملاك التركية الكائنة و بحيث جزيرة البلقان على تلك الشعوب ، وثانياً تأدية المهمة التاريخية القديمة التى ظلت الروسيا تضطلع بها قروناً عدة وهي تثبيت اقدامها على شواطىء البسفور مدخل « البحرية الروسية » . وليس أجلى من هذا فى بيان ما كانت بطرسبورج ترجوه من تعاون دول البلقان . ففي سبيل هذا التعاون كان يراد أن تتحطم تركية أوروبا وأن يشق الطريق للروسيا الى الاستانة . فما لم يكن يحقق بالطرق الديبلوماسية كانت المدة تتخذ لتحقيقه بالقوة وهذا لم يكن معناه تهديد تركيا تهديداً مباشراً فحسب بل كان معناه ايضاً تهديد النمسا والمجر تهديداً غير مباشر . لانه بغض النظر عن انه كان يراد منع هذه الامبراطورية من أى عمل مستقل ، فقد كان كل نمو لبلاد البلقان تحت ارشاد الروسيا خطراً هائلا طبيعة الحال للمملكة المزدوجة التى كانت لا بد أن تصبح في القريب العاجل أول هدف توجه اليه هذه البلاد

الطموحة اعتداءاتها ، واذن فقد كان هنا في طي الخفاء مايهدد دول الوسط تهديداً كان خليقاً أن تكون له أسوأ العواقب .

وبينما كان العمل متواصلا لوضع لغم الحلف البلقاني كان الروسيون مثابرين على خدمة مصالحهم الخاصة إذ أنه قبل عقد المعاهدة البلغارية الصربية بزمن وجيز عرض سازونوف في ١٤ فبراير سنة ١٩١٢ على الفرنسيين أن يتفق الفريقان على مسلك مشترك تتخذه الجمهورية ودولة القيصر في حالة ماإذا حدثت أزمة داخلية في تركيا أو آخذت النمسا في مشروع فعال أو نشبت الحرب بين الباب العالي واحدى دول البلقان فكان سازونوف يترسم الخطة التي وضع أساسها الاتفاق المدبر في صوفيا وبلغراد . وإذن فقد كان وزير الخارجية الروسية يريد أن يعرف موقف فرنسا في تلك الحالات التي أريد بها أن تكون ذريعة للاعتداء وأن يضمن اذا أمكن مساعدة تلك الحليفة الغربية ، لكن باريس على قدر مايسعنا أن نقرر ، راوغت في الجواب إذ كانت تنظر في ذلك الى لندن وتعلم أن الواجب أن يكون المرء على حذر

هذا إلى انهم في باريس لم يكونوا ينظرون بعين الرضى الى مضي صديقتهم الشرقية في تحقيق رغباتها القومية على مسئوليتها فمن كان يدريهم أن هذه الصديقة إذا بلغت يوما أغراضها تعود تأبه بآمال الفرنسيين الخاصة ؟ أليست الازمة المراكشية الاخيرة قد علمتهم ذلك إذ وقفت الروسيا حيال المسألة كلها موقف تحفظ ينم عن عدم الاهتمام ولو أن مسلكهم حيال فرنسا كان من الوجهة الديبلوماسية مسلك ود ، ذلك انهم لم يكن يعنيهم ماتسعى اليه فرنسا في شمال أفريقيا .

وهذه اعتبارات كانت تظهر في فرنسا قوية كلما حي الامل في استرداد الالزاس واللورين وحدها الرجاء في تخضيد شوكة المانيا فانه في تلك الايام العصيبة من صيف سنة ١٩١١ لما ارسلت المانيا طرادتها إلى اغادير ورفعت

انكلترا يدها على أثر ذلك تحذر المانيا من نتيجة عملها وتحمى بهذا الجمهورية كانت النعرة الغالية القومية على أشدها فقد كانوا يشعرون من ناحية بقوتهم لما أظهرته الجزر البريطانية على غير انتظار من الاستعداد الكبير للدفاع عن المطالب الفرنسية ولم يشعروا من جراء ذلك بان في مسلك برلين اذلالا لهم وهكذا كان لابد من استقالة وزارة مونيس بعد اتفاق الكنغو مع الامبراطورية الالمانية لتخلى مكانها لحكومة وطنيـة جديدة على رأسها ذلك اللوريني الموهوب الطموح القوي العزيمة ريمون بوانكاريه . ومن ذلك الحين أمكن ايزفلسكي السفير الروسى في باريس أن يقرر في ارتياح كيف تحولت الامور تحولا سريعاً بعد ان كان في سنة ١٩١١ غير راض عن الحالة النفسية فى الجمهورية . فلقد كتب ايزفلسكي يقول ان الفرنسيين لم يعودوا ينظرون الى مسـألة الالزاس واللورين كأنها محلولة . ووصف المجهودات التى يبذلها ميلر ان وزير الحربية لاثارة الحماسـة الوطنية بين الاهالى والجيش وهكذا جرى التطور في بلاد حليفة الروسيا الغربية المجرى الذي أرادته هذه الحليفة من زمان طويل.

وكانت مساعي بوانكاريه موجهة فى الروسيا الى أن يؤكدها بكل قواه مصلحة فرنسا في التعاون مع الدولة السلافية العظمى . على ان هذه المصلحة لم تكن في الشرق الادنى أو في الاستانة بل كانت في وقوع الاصطدام مع المانيا ذلك الاصطدام الذي يجب أن تشترك فيه الروسيا بما يسعها من قوة . بهذه الروح كان رئيس الوزارة الفرنسية الجديد يضع سياسته وقد وسعه ذلك لان انكلترا قبل كل شيء كانت الى جانبه .

وفي فبراير سنة ١٩١٢ ابتدأت فى باريس المفاوضات لعقد اتفاق بحري بين فرنسا والروسيا .وقد وقع هذا الاتفاق في ١٦ يوليه وقررت فيه الخطة التى يتبعها كلا الاسطولين في حالة الحرب . أما في حالة السلم فقد نص على أن نتبادل هيئتا الاميرالية في الدولتين الاخبار وأن تضعا الخطط معاً . وقد

كان من جراء هذه الاتفاقية أن اتخذت قوى فرنسا البحرية البحر الابيض المتوسط قاعدة لها فاكتسبت فرنسا بذلك مزية حماية مراكش. على انه كما كانت شواطيء فرنسا فى الشمال والغرب معرضه بهذه الكيفيه فقد سدت الاميرالية البريطانية هذا الفراغ وتولت حماية هذه الشواطيء بعد محادثات مع السلطات البحرية الفرنسية في اغسطس سنه ١٩١٢

وقد توجه بوانكاريه الى بطرسبرج حوالي ذلك ليقوم هناك بمحادثات سياسية تفصيلية مع مسير فى أمورها ونصائحه. التى أسداها الى وزير الخارجية الروسية تدل على الاتجاه الذى أسلفنا بيانه فقد نوه قبل كل شيء بأهمية بدء الروسيا بمد فرع ثان للسكك الحديدية التى تؤدى الى الحدود الالمانية لتتمكن بذلك جنودها من الزحف السريع كما تريد هيئة أركان الحرب الفرنسية، ثم نصح فوق ذلك بالسعي لعقد اتفاق انجليزي روسى على بحر الشمال يعقد فى حالة نشوب حرب مع المانيا ويكون تكملة للاتفاق البحري الفرنسى الروسى الخاص بالبحر الابيض المتوسط . فنم بذلك على ان بريطانيا العظمى قد وعدت بمساعدة فرنسا اذا ماهاجمتها المانيا بجيش مؤلف من مائة الف رجل يرسل الى الحدود البلجيكية . وقد اتخذ الحديث اتجاها ذا دلالة كبرى لما أن أظهر سازونوف رئيس الوزارة الفرنسية على المعاهدة السرية المعقودة بين صربيا وبلغاريا فقد أعلن بونكاريه بحق ان هذه المعاهدة معاهدة حرب «وان من واجبه أن يؤكد ان الرأى العام فى فرنسا لن يسمح للحكومه الفرنسية بالاشتغال بشؤون البلقان الصرفة من أجل عمل عسكري لاتكون المانيا مشتركة فيه ولا يكون عملها هو المسبب له » . وهذا صحيح لان المانيا لا البلقان، هي الهدف الذي ترمى اليه الجمهورية . وقد فهم ذلك سازونوف في الحال لانه مضى فى مذكرته يقول : « وقد اعلنت من جانبى للوزير اننا نحن الروسيين مستعدون للوقوف الى جانب فرنسا في الظروف التى نصت عليها محالفتنا، لكننا لن نستطيع أن نبرر للرأى العام الروسى وجوب اشتراكنا

فى عمليات حربية يمكن أن تقتضيها شؤون استعمارية خارج أوروبا وفي هذه الحالة تتأثر مصالح فرنسا الحيوية فى نفس القارة » ولا يمكن أن يكون أجلى من هذا فى التلميح الى مراكش .

وقد خاص بوانكاريه مذ دار هذا الحديث الخوف من نشوب حرب البلقان التى كانت تعد معداتها فى سكون ولم يحجم بعد ذلك باشهر وبعبارة أخرى في ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٢ عن ان يعد المعاهدة الصربية البلغارية وسيلة نضمن بها الروسيا سيادتها على البلقان . على أن خوفه لم يكن لتعرض السلام على العموم للخطر بل كان خوفه في الغالب لتعرض السلام لهذا الخطر بصورة تمكن الحليفة الشرقية من السعى الى انتصارات حاسمة فيما يلى المانيا . وقد كان الرأي المتسلط على بوانكاريه هو الذى أعرب عنه جورج لويس السفير الفرنسى في بطرسبرج فى سنة ١٩١٠ وكان كما يلى : « ان الاستانة والمضايق يقابلان في المخالفة الالزاس واللورين وهذا لم تنص عليه معاهدة ما كتابة لكنه اسمى غرض يفكر فيه دون أن تجري به الالسنة فاذا سألنا الروسيون في محادثاتنا معهم رأينا في هذا وجب أن نجيبهم أجل ، عند ماتصبحون قادرين على أن تمدوا الينا يد المساعدة فى استرداد الالزاس واللورين » من ذلك الحين كان بوانكاريه يلح فى أن يبلغ بالضبط كل ماتنويه بطرسبرج من اجراءات

***

قبل ذلك الحريق الذى اشتعلت ناره فى الشرق الادني بزمن يسير قام سازونوف في سبتمبر سنة ١٩١٢ الى انجلترا ليزيل في بلمورال بالتحدث الى كبار الساسة الانجليز أسباب الخلاف على أشياء كانت لاتزال قائمة بين الجزر البريطانية والروسيا . وقد انتهز هذه الفرصة ليسأل غراي عما اذا كان مستطاعا ان يتعاون الاسطولان البريطاني والروسى في المياه الشمالية . فكان جواب وزير الخارجية البريطانية بالسلب لان بحر الشرق على الخصوص يمكن

ان يصبح فخا لاصطياد السفن التى تجرى اليه مادام انه قد يسم المانيا بصادمه على من فيه . على انه ابدى تبعا لذلك « ان اسطولنا سيحاصر الشواطىء الالمانية في بحر الشمال اذا لم ينجح ــ وهذا خيرلنا ــ في حمل الاسطول الالماني على القتال وسيقوم اسطولنا اذا اشتركنا فى الحرب بكل ماهو في الامكان لمحاربة المانيا ومساعدة كل مشترك فى ا لحرب ضـدها » وقد ارتأى أن أهم شرط لاشتراك بلاده في الحرب هو أن تكون المانيا هى المتدية لانه يجب أن يحسب حساب الرأي العام . ولقد تفوه ملك الانجليز بعبارة دلت على مبلغ السخط على تسليحات المـانيا البحرية اذ صاح « في لهجة بادية التهيج ان حربا تقع لن تكون وخيمة العاقبة بالنسبة للاسطول الالمـانى فحسب بل تكون كذلك أيضا بالنسبة لتجارتها فيما وراء البحار ذلك أن الانجليز سيغرقون كل سفينة تجارية المانية تقع فى أيديهم» . وعلى كل فان سازاونوف لا بد أن يكون قد اقتنع من هذه التصريحات بان فى الامكان دخول بريطانيا العظمى الحرب ، وأن عداوتها كعداوة فرنسا انما هى لالمانيا قبل كل شيء وانه يجب على الروسيا أن تتجنب كل موقف يكون ظاهره التحرش .

والنقطة الاخيرة على الخصوص كانت تستحق أن تراعي في تلك اللحظة لأ ن الانباء كانت قد وردت من صوفيا و بلغراد كما جاءت من سيتنجة وأثينا بأن شعوب البلقان تستعد للهجوم على تركيا . وكان سازونوف لم يفش في بلمورال من مقدمات مشروع البلقان شيئاً حتى لا يكشف الدور الذى تلعبه الروسيا . بل لقد ذهب في الحذر الى أبعد من ذلك : لقد اشترك في الاجراءات الديبلوماسية التى كانت باريس مصدرها قبل غيرها لتحول دون وقوع الحرب . وكان اشتراكه في صورة بينة في هذه الاجراءات التى كانت باريس تعنى بها عناية زائدة . وفي الحقيقة أن الروسيا كانت تحتفظ لنفسها بالـكلمة الفاصلة في انطلاق شعوب البلقان على تركيا وكثيراً مانوه وزير الخارجية الروسية نفسه بأنه بهذا الاحتفاظ تنتزع من الحلف حمته الخطرة إذ يسم بطرسبورج في اللحظة

العصبية أن تتدخل وتقف كلا عند حده . على ان هذا كان على الأقل خديعة للنفس لان التحالف الذى كانت الروسيا تتوق اليه والذى شجعته وهي تدري غايته بين بلدان شرق أوروبا الجنوبى ، كان العامل الاكبر في تحقيقه كما مر بنا هو أمل تلك الشعوب في الفتوحات . فاذا كانت الدولة السلافية العظمى ستبدد هذا الامل بالوقوف في وجهه والحيلولة دون تحقيقه ، فقد فقدت الروسيا زعامتها في شعوب البلقان وهي الزعامة التى عدتها الروسيا أكبر ربح لها . وما كان باستطاعة دولة القيصر أن تقول لبلغاريا وصربيا واليونان والجبل الاسود قفن فيقفن . بل كان لا بد لها من أن تستتر وراء المساعى المشتركة التى قامت بها الدول لتخفى عدم ميلها الى اشعال النار التى اعتبر الروسيون اشعالها — كما تدل كل الظواهر — سابقاً لاوانه . أما ان بطرسبورج لم تكن تؤمن بنجاح هذه المساعى كما تدل عليه الاجراءات السرية التى اتخذها الروسيون فى بلادهم أنفسهم فلم يكن فيه شك فقد جرت تعبئة واسعة النطاق في منطقة الحدود الغربية على سبيل التجربة ، وفى ٣٠ سبتمبر لما عبأت شعوب البلقان جيوشها تلقى الفيلق الروسى السادس فى فرصوفيا خبراً مؤداه أنه اذا أبرق اليه بالتعبئة في المراكز العسكرية الاوروبية من جراء تعقد الحالة السياسية على الحدود الغربية وجب أن يعتبر هذا الامر أمراً في الوقت عينه بالبدء بقتال النمسا والمانيا . هذا عن باطن الامور ، أما ظاهرها فقد كان اشتراك الروسيا في مسعى الدول الاخرى الى السلام . وقد كان الروسيون يعلمون أنه ما من سبيل الى نجاح هذا المسعى فكانوا يستعدون لكل احتمال .

ولقد اتخذت الحوادث المجرى المقدر لها فطلبت شعوب البلقان اجراء اصلاحات تتعلق بالاهالى المسيحيين لتتخذ هذا الطلب ذريعة للتدخل ثم انتقلت الى الهجوم غير عابئة باعتراض الدول . فاعلن الجبل الاسود الحرب فى ٨ اكتوبر وتبعته في ١٧ و ١٨ منه بلغاريا وصربيا واليونان وبذا نفخ في تلك النار فشب حريقها المشؤوم . وقد رأت تركيا نفسها مضطرة قبل كل شيء

الى تسوية نزاعها مع ايطاليا فوقعت الصلح فى لوزان في ١٦ اكتوبر بعد أن ظلت برلين تسعى لدى رومه والاستانة عدة أسابيع الى تحقيقه مذللة في هذه السبيل مصاعب على أعظم جانب من الخطورة . وقد بلغت ايطاليا بهذا الصلح ماسمت اليه و باتت تمتلك المناطق التى كانت تطالب بها . ثم كان من جراء احتلالها بعض الجزر التركية في البحر الابيض المتوسط أن وقعت فى خلاف مع فرنسا فكان هذا سبباً في اقترابها اذ ذاك بعض الشيء الى المانيا . وهكذا أمكن تجديد المحالفة الثلاثية في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ بناء على طلب رومه مع أن مدتها كانت تنتهى في سنة ١٩١٤ . وتجديد هذه المحالفة مع ايطاليا قد لقى فى النمسا والمجر بادىء الامر معارضة قوية لكنه قضى عليها باقالة رئيس أركان الحرب كونراد فون هوتزندورف زعيم الناحية المناهضة لايطاليا . ذلك أن وزير الخارجية الكونت ايرنتال كان كالامبراطور فرنسوا جوزيف مستمسكا بالمحالفة الثلاثية بصيغتها القديمة . على أن ارتباط ايطاليا كان دائما مفككا والسبب الاكبر في ذلك هو أن انجلترا كانت في الفريق المعادي .

لقد كانت دول البلقان فى حربها الفتحية مع الدولة العثمانية تحرز النصر تلو النصر فكان ما لم يكن في الحسبان يتحقق بسرعة مدهشة . وقد ظل الاتراك يتراجعون عن مواقفهم الدفاعية واحدا بعد آخر حتى اذا أوشك نوفبر أن ينتهي وقف زحف المنتصرين عند شطلجة الموقف الاخير غير بعيد من الاستانة . وقد كانت نتائج هذه الحوادث على أعظم جانب من الخطورة لاوروبا بأسرها . واذا كانت الدول قد صرحت بأنها لا تسمح بحال من الاحوال بأن تتغير الحالة فى البلقان فقد باتت فكرة كهذه غير ممكن تنفيذها بعد الذي كان . وقد كانت بلاد الوفاق الثلاثى متحمسة للمعتدين بقدر ما يصيب هؤلاء من ظفر كما كانت انجلتره تعطف عليهم «عطفاً قويا» . وقد أرسل ازفولسكي من باريس يقول ان هنالك تحولا جديا في الحالة النفسية لمصلحة دول البلقان . وفى الروسيا حيث كان الاهتمام بهذه الحوادث أشد

بطبيعة الحال قر الرأى على مناصرة الدول البلقانية جهاراً . فدعا القيصر فى أواخر اكتوبر سازونوف اليه بتأثيرالغراندوق نيقولاى نيقولايفتش وغيره من القواد ليقول له انه يرغب فىأن تقدم الى دولالبلقان كل مساعدةممكنة.

وفي الواقع ان انتصارات الدولالمتحالفة كانت بطبيعةالامور انتصارات للروسيا على تركيا والنمسا والمجر معاً . فقد أصيبتالدولة العثمانية بهذاالتزعزع الهائل الذى لم تستطع المساعىالديبلوماسية المخفقة أن تحدثه ، واضطرتالنمسا والمجر وهي ترى نفسها محوطة بدويلات قوية ناهضة أن تعدل عن كل نفوذ فى الشرق الادنى ، وأن تصبر في هذه الاسابيع صبراً لم يخطر ببال اذتجنبت أى عمـل ينطوي على التسرع مع أنها كانت بازاء تطور يقع حول حدودها ويناهض مصلحتها أعظم مناهضة . وقدكانت برلين لاتنىلحظة عن حضفينا على التزام هذا الموقف وبذلك أمكن التفادى منالاصطدام العام . والافلو أن النمسا والمجر استجمعت نفسها للعمل لما كان شك فى وقوع الحرب العالمية اذ ذاك .

ولقد أفضت الانتصارات السياسية الهائلة التى لقيتها الروسيا الى أنهم في فرنسا على الأخص باتوا يرون العدول عن موقف التحفظ الذي كانوا يقفونه الى ذلك الحين حيال سياسة الروسيا البلقانية . وهذا التفكير كانت تمليه الحقائق الواقعة ويقتضيه حكمها المنطقى القاسى . أو لم يكن الفرنسيون يخشون أن تحقق حليفتهم الشرقية بالفعل أغراضها القومية ؟ فان جانبا من رغبات تلك الدولة السلافية العظمى وهو بسط سلطانها على الدول البلقانية الناهضة كان يلوحفي آخرخريف ١٩١٢وكأنما قدتحقق. والجانبالآخر وهو الاستانة كان وشيك التحقيق . فهل كان ينبغي أن تفقد باريس بالمعـارضة والرفض الفاتر الصلة والأمل في جرالمنافع لنفسها هى ؟ لقدحاول بوانكاريه أول ماحاول أن يعمل لحسابه بلعبة ماهرة . فانه لما ظهر على فينا أنها تريد أن تحظر علىصربيا التقدم الىأوربا أوبعبارةأخرى الى البحر الابيض المتوسط

حتى لاتترك تلك الجارة تتقوى ، طالب الروسيا في ٤ نوفمبر ١٩١٢ أن تقرر مع فرنسا وانجلترة أن هذه الدول « ستقاوم كل دولة عظمى تضم الى أملاكها شيئا من أملاك تركيا » فارضا خطأ أن النمسا والمجر تدبر خطة للتوسع . وهذا الاقتراح كان يعد بمثابة تساهل كبير نحو الروسيا مادام انه موجه ضد مملكة الطونة . ذلك أنه دل ـ على نقيض تصريحات بوانكاريه التي فاه بها في أغسطس في بطرسبورغ ـ على أن الجمهورية الفرنسية تريد أن تكون منازعات البلقان من الآن فصاعداً سبباً يحمل فرنسا على الحرب اذا ماحدثت النمسا والمجر نفسها بالاقدام على عمل ما . بيد أن بوانكاريه كان في الوقت نفسه ينوي الحيلولة بين الروسيا وبين التقدم لأن هذه الدولة هي في جملة الدول التي تفكر في الحصول على جانب من أملاك تركيا ماتعلق الامر بالمضايق . على أن سازونوف تبين هذه الأحبولة في الحال ، فأعلن أنه لايحب « اللف في الكلام » لأن عبارة « ضم دولة عظمى لشيء من أملاك تركيا » يمكن أن تنسحب على الروسيا نفسها في مسألة الدردنيل » ولكنه تناول من اقتراح فرنسا موقفها ضد النمسا والمجر ذلك الموقف الذى ترحب به بلاده كل الترحيب ونوه في رده على فرنسا بسروره له وارتياحه اليه .

ولقد كان هذا درساً لبوانكاريه فسرعان مارأى نفسه مضطراً الى أن يخطو خطوة أخرى الى الامام . لأن الخصومة بين النمسا وصربيا كانت قد اشتدت إذ كانت النمسا قد حشدت من أمد طويل جنوداً على الحدود الصربية لتستطيع الضغط على تلك الجارة العنيدة ، فقوت في باريس الريبة في خطط الحكومة النمسوية ، وجعلت رئيس الوزارة الفرنسية ينوه فى كتاب الى السفير الروسى مؤرخ فى ١٠ نوفمبر بأن الجمهورية تنتظر من الروسيا « التي يهمها الأمر كل الاهمية » اقتراحات بعينها فى صدد الاجراءات التي يجب أن تتخذ ليسع فرنسا النظر فيها . وقد تحدث بعد ذلك الى ازفولسكي ففسر له هذه العبارة الغامضة بأن على الروسيا أن تكون البادئة بالعمل وبعبارة أخرى أن ترد على كل

اعتداء على صربيا من جانب النمسا بعمل حربى وأن فرنسا لاتتردد فى الوقوف فى صفها اذا تبينت من جانب المانيا تدخلا عسكرياً . ولما أذيع من بلغراد فى أوائل ديسمبر الخبر الغير الصحيح القائل بأن مملكة الطونة عاقدة النية على غزو صربيا أبدى بوانكاريه اهتماماً شديداً جداً حتى انه لام حليفتـه الشرقية على أنها تقف موقفاً ينطوى على عدم المبالاة واكن مليران وزير الحربية الفرنسية أكد للملحق العسكرى الروسى فى باريس : « أننا (فرنسا) مستعدون فيجب أن يكون هذا فى الحساب » وقد أمكن ايزفلسكي في ١٨ ديسمبر أن يلخص أثر ذلك فى نفسه بالكلمات الآتية : « انى لم أعد في الايام الاخيرة مضطراً الي مناهضة الفكرة القائلة بأن فرنسا يمكن أن ترى نفسها داخلة فى الحرب لمصلحة غيرها ، اضطرارى الى المحاذرة من أن نقف موقفاً سلبياً أكثر مما يجب حيال مسألة تمس مركز الوفاق الثلاثي وهيبته » !

وقبل ذلك بزمن وجيز كان بوانكاريه قد ضمن فى لندن مايحمى ظهره . فان المعاهدة السرية التى كانت قائمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا على مراكش والتى كانت الجمهورية الى ذلك الحين تجنى منها ثمرات طيبة ، كانت بفعل الحقائق الواقعة قد ألم بها القدم نوعاً ما لأن باريس كانت قد حققت فى شمال افريقيا آمالها ، ومن ثم كان أبناء السين يسعون منذ أمد طويل الى ايجاد رابطة جديدة تجمل صلاتهم بالامبراطورية البريطانية أحكم مما كانت . ولم يكن ممكناً الحصول على محالفة بالمعنى الصحيح لأن غراى كان يفهم جيداً مبلغ اعتماده على الرأي العام فى بلاده ، ذلك الأمر الذى خبره فى سنة ١٩١١ بصفة خاصة . على أنه أقر التحالف فى كتابين خاصين مؤرخين فى ٢٢ و٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٢ تبادلهما مع السفير الفرنسي فى لندن المسيو بول كمبون إذ صرح بأنه موافق على انه اذا اتفق أن بات لدى أى من الحكومتين (فرنسا وانجلترا) أسباب وجيهة تتوقع معها اعتداء من جانب دولة ثالثة بدون وجه حق أو تهديداً للسلام العام ، فانها تباحث فيها الحكومة الأخرى لتنظر فيما اذا كان ينبغي عليهما

أن تعملا معاً على دفع الاعتداء وحفظ السلام ، وكائنة ما كانت الاجراءات فيجب أن تكون الدولتان مستعدتين لاتخاذها في حالة الاعتداء . فاذا كانت هذه الاجراءات تتطلب عملا مسلحاً نظر فى الخطط التى تضعها هيئتنا أركان الحرب وكان على الحكومتين أن تفصلا في مبلغ المدى الذى ينبغى أن يذهب اليه فى تنفيذها!! ومن يلق نظرة على هذا يستبن كيف ان هذا الاتفاق كان يناسب الحوادث التى تقع فى القارة ويدرك كيف كان حكم بوانكاريه عليه . فلقد كان يتوقع أن تخطو النمسا خطوتها ضد صربيا فيفسرها بسهولة بأنها تهديد للسلام العام بخاصة عند ماتتقدم الروسيا للعمل ؛ وهو ما كان رئيس لوزارة الفرنسية يرغب فيه ، فتقف فى وجه مملكة الطونة وتدعو بذلك المانيا الى الميدان . فعندئذ تكون المناسبة قائمة « للنظر » المشترك فى المسألة مع انجلترا .

* * *

كانت دولة القيصر تنظر الى الحالة في الساعة العصيبة بأهدأ من العين التى كانت تنظر بها الجمهورية اليها فقد كانت بطرسبرج تعلم حق العلم أن فيينا ليست مصممة على الذهاب الي أبعد مدى . هذا الى ان الروسيا لم تكن مسلحة بالقدر الكافي على الرغم من الهمة الشديدة التى كانت تبذل لاصلاح الجيش الروسى واعداده للحرب الاوروبية . ولقد كانت تأمل ان تعرض لها الفرصة فى هدوء للتقدم نحو الاستانة وخدمة مصلحتها وحدها في هذا الباب . ومن ثم حدث أن فرنسا كان يلوح عليها عقب ذلك ببضعة أشهر انها أقل ميلا الى الحرب العالمية من الدولة السلافية العظمى . أما من الجهة الاخرى فقد صرح الامبراطور غليوم الثاني في جلاء تام انه لن يزحف على باريس وموسكو بحال من الاحوال من أجل الخصومة القائمة بين الصرب والنمسا ، وانه ليس ملزما بمساعدة حليفته الا في حالة ما إذا لم تتحرش النمسا بالروسيا . وهكذا كان موقف المانيا سبباً للتفادى من الحريق العالمي.

وفي ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٢ اجتمع فى لندن ممثلو الدول العظمى والدول

المتحاربة في البلقان ليتفاوضوا في الصلح . لكنه في ٧ يناير سنة ١٩١٣ قطعت المفاوضات لان تركيا أبت تسليم أدرنه لبلغاريا فتجددت الحرب وزحف الحلفاء مرة أخرى يحف بهم النصر حتى تمت الهدنة في ١٦ ابريل . على أن الجبل الاسود قرر وحده الزحف والاستمرار في القتال ليغزو اشقودره رغم ارادة الدول العظمى جميعاً . ولم يسلم الملك نيقولا المدينة إلا بعد أن هددت النمسا بالزحف عليه . الى هنا لم تكن قلاقل البلقان قد انتهت بعد فقد أخذ المنتصرون أنفسهم يتنازعون على الغنيمة نزاعا شديداً وعلى رغم كل المساعى التى قامت بها الروسيا للمحافظة على الاتحاد بين تلك الدول التى كانت الى ذلك الحين سعيدة بحمايتها ، فان البلغار انقلبوا فى ٢٩ يونيه على حلفائهم السابقين الذين بادرت رومانيا لمساعدتهم ، فهزم البلغار واضطروا بصلح بخارست النهائي الذى وقعت معاهدته فى ١٠ اغسطس سنة ١٩١٣ أن يقنعوا بأقل مما أصاب شعوب البلقان الاخرى بكثير

وهذا الغرور الاليم الذى أبدته صوفيا في النهاية بتحولها ، لم يمنع الروسيا من الارتياح الى مجرى الحوادث في مجموعها فقد أنجزت جانباً كبيراً من العمل الذى كانت تقصد فيه الى توسيع نفوذها في الشرق الادنى . فتركيا كادت تخرج حينئذ من أوروبا حتى كانوا في بطرسبرج يتوقعون انحلالها العاجل. والنفع المهم الآخر الذى أصابته الروسيا كان فيما نالته صربيا من قوة زادت في نطاقها وعدد سكانها زيادة كبيرة . أما دولة البانيا التى أوجدتها الدول العظمى فقد كانت فى الميزان قوة ضئيلة .. واضعاف بلغاريا في اللحظة الاخيرة كان في مصلحة الروسيا أكثر منه ضد هذه المصلحة لان أحب أبناء الجامعة السلافية وهو الشعب الصربي بات إذ ذاك وليس له بين الدول المكونة حديثاً منافس خطر .

أما الاستانة نفسها التى هي آخر أغراض الروسيا وأهمها شأناً ، فلم تقترب منها الروسيا في الواقع أكثر مما كانت فان الدول الاخرى افترضت من تلقاء

نفسها أن دولة القيصر تريد التقدم الى تلك الناحية مسايرة حرب البلقان فقدمت اقتراحاتها . فأما فرنسا فقد تعهدت فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٢ بتعضيد حليفتها (بكل همة طبعاً) لكنها رجت أن تبلغها بطرسبرج الاجراءات التى تتخذها قبل تنفيذها كما كانت الحال الى الآن . وأما انجلترة فقد ارتأت في الوقت نفسه تقريباً أن تكون العاصمة التركية دولية لتحول بذلك ومن أول الامر دون امتلاك الروسيا لها . والنمسا عرضت على الروسيا أن تترك لها الحرية التامة في العمل فيما يتعلق بالمضايق إذا هي أعلنت أن لامصلحة لها في الجزء المهم من شبه جزيرة البلقان .

هذه الاقتراحات كانت بطرسبرج تعالجها فى تحفظ ينطوي على الحذر لانها كانت تريد الطريق لنفسها حرة . وقد ارتأى سازونوف بادىء الامر أن تكون المهمة التالية هى معالجة مسألة المضايق كما عولجت في سنة ١٩٠٨ أى تخويل الدول الواقعة على سواحل البحر الاسود الحق في أن تدخل سفنها الحربية وتخرج من المضايق فى زمن السلم بشروط معينة تضمن سلامة الاستانه . فلما جرت حوادث الحرب بعد ذلك مجراها البعيد ذهب هو أيضاً الى أبعد مما كان قد ذهب ، وفكر فى الزحف الفجائى . وقد كان الخطر قائماً فى أواخر مارس سنة ١٩١٣ من أن تمد بلغاريا يدها نحو الاستانة فنظروا إذ ذاك في الروسيا بصفة جدية فى امكان انزال جنود فى العاصمة التركية لكنهم سرعان ماعدلوا عن تنفيذ ذلك من جراء الصعوبات الحربية الفنية التى لم يمكن التغلب عليها . وفى يوليو سنة ١٩١٣ انتهزت الامبراطورية العثمانية فرصة قتال دول البلقان بعضها لبعض لتسترد أدرنة فخلق سازونوف مسألة أرمينيا وطالب الباب العالى باجراء اصلاحات فيها وأراد بهذه الكيفية أن يوجد لنفسه حجة ديبلوماسية للتقدم الى آسيا الصغرى لكن بريطانيا العظمى أمرته هنا بالوقوف كما كانت الحال دائما لانها وصفت هذا العمل بأنه بداية لحل تركية آسيا أيضاً وبذا بقيت أهم مسألة بدون حل بالنسبة للروسيا .

والآن فقد مر بوزير الخارجية الروسية نفس التطور الذى مر بسلفه ايزفولسكي في سنة ١٩٠٨ اذ حال اصدقاء بلاده السياسيون دون سيره وحده في طريقه فلم يجد مفراً من أن يلتزم الوجهة التى رتبتها لندن وباريس وهي مخاصمة كتلة دول الوسط وبخاصة ألمانيا فقد يصبح فى الامكان التغلب على مقاومة انجلترا وفرنسا في مسألة المضايق اذا آذر المرء مصالحهما.

وأما فرنسا على الاخص فقد فعلت كل ما يمكنها لجر الروسيا الى الطريق الآنف الذكر ففي يناير سنة ١٩١٣ انتخب بوانكاريه رئيساً للجمهورية وكان قد أثر ايزفولسكي فى المعركة الانتخابية لصالحه اذ أقنع الصحافة الباريسية بمجادلاته الطنانة بعد رشوتها. وقد أعقب الانتخاب مباشرة ان استدعى جورج لويس سفير فرنسا في بطرسبورج الى ذلك الحين من منصبه لأن رويته ووضعه مصلحة فرنسا وحدها نصب عينيه دائما كان قد أوغر صدر ايزفولسكي عليه. وحل محله دلكاسيه عدو ألمانيا القديم الذى كلف بأن يحمل القيادة العسكرية الروسية نهائيا على مد السكك الحديدية اللازمة للخطط الحربية الى الحدود الغربية وان يقدم فى هذه السبيل الوسائل اللازمة. وفى مقابل ذلك قررت الجمهورية جعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات كيما يتسر زيادة الجيش الفرنسى زيادة هامة. ولكى يبرر هذا العمل في نظر الجمهور جعلت الاموال الروسية تفيض على الصحف. وقد حقق دلكاسيه ما أريد منه فى خلال بضعة أشهر. ففي ديسمبر سنة ١٩١٣ حصلت الروسيا على خمسمائة مليون فرنك ووعدت في مقابلها باتمام مد الخطوط الحديدية الموجهة ضد المانيا فى خمس سنوات. ولقد جرت بين سفير الحليفة الغربية وسازونوف أحاديث مفصلة عن الاغراض التى يرمي اليها كلا الفريقين من الحرب العامة اذا وقعت مثل هذه الحرب، واستبانت الدولة السلافية العظمى مبلغ ما يمكن أن تجنيه من إحكام صلاتها بهؤلاء الاصدقاء

بهذه الكيفية تحولت الامور فى بطرسبرج تحولا مشؤوماً عجل به

حادث مع ألمانيا نورده فيما يلى : وقع فى تركيا أثناء الحرب البلقانية انقلاب داخلى قررت معه الحكومة الجديدة أن تسير بالبلاد فى سبيل التجديد سيرة جدية فولت وجهها شطر عدة دول أجنبية ترجوها أن تضع تحت تصرفها طائفة من كبار الفنيين فى مختلف الفنون . فطلبت من ايطاليا شرطة لسوريا ومن فرنسا فنيين لماليتها ومن انجلترا آخرين لأسطولها ومن ألمانيا لمعارفها وجيشها . وقد تقرر أن ينظم الجيش التركى جنرال ألماني على رأس بعثة من الضباط الالمان ، فاختار الامبراطور غليوم الثانى فى ٣٠ يونية سنة ١٩١٣ الجنرال ليمان فون سندرس . وكان العاهل الالماني قبل ذلك بشهر قد أفضى الى قيصر الروسيا ، بمناسبة مقابلة شخصية بينهما ، برجاء الباب العالى وموافقته أي الامبراطور على اجابة هذا الرجاء . ولما كان لا مناص من اجابة هذا الرجاء احتج سازونوف احتجاجاً شديداً ، ولما عينت الحكومة العثمانية ليمان فون سندرس في ديسمبر سنة ١٩١٣ أهاج ذلك التعيين وزير الخارجية الروسية اهاجة شديدة وكان أهم اعتراض له هو على أن يكون الجنرال الالمانى قائداً للفيلق التركى الاول المرابط فى الاستانة . وفي ١٣ ديسمبر قام بناء على رغبته ممثلو دول الوفاق الثلاثى في الاستانة بمسعي مشترك وسألوا الصدر الأعظم عما اذا كان استقلال الامبراطورية العثمانية قد ضمن فى الاتفاق المعقود لتوظيف الضباط الالمان وهل العقد يمس الحالة الراهنة للدردنيل ؟ ومع انهم في القرن الذهبي لم يكونوا ميالين الى التساهل فان الصدر الاعظم حمل أخيراً بمسعى المانيا على أن يسحب من ليمان فون ساندرس قيادته على الفيلق الاول وأن يعهد اليه بالاعمال التى يتطلبها اصلاح الجيش فقط . والسبب الحقيقي الذي من أجله اعترض سازونوف كان فى أن تقوية الباب العالى من الوجهة الحربية الآن وبعد أن زعزعت دول البلقان مركزه الزعزعة المطلوبة ، لم يكن فيما يتعلق بمسألة المضايق مما يطيقه سازونوف اذ كان

يخشى اذا جعل ليمان فون ساندرس مقره فى الاستانة أن يكمل الاستحكامات حول هذا المكان المشتهي وهذا يتعارض مع نياته الخفية .

فى الوقت الذى كان هـذا النزاع قائماً فى اثنائه كتب سازونوف في ٨ ديسمبر سنة ١٩١٣ تقريراً مفصلا الى القيصر أبان فيه أنه ينبغى أن لاتسمح الروسيا لدولة أخرى بالسيادة على المضايق وأنها (أي الروسيا) يجب أن تستعد للتقدم عسكرياً نحو البوسفور . وهذا يفسر الموقف الشديد الذي وقفه سازونوف في مسألة ليمان فون ساندرس على أنه سرعان ما استخلص من التجارب التى مرت به أن مسألة المضايق يصعب ان تتقدم الا من طريق المشاكل الاوربية . ولذا استحوزت عليه فكرة الحرب العظمى باعتبار انها الطريق المؤدية الى تحقيق اغراض بلاده القومية نهائيا . فلقد رأى فى تلك الاثناء كيف ان الروسيا لم يسعها وحدها ان تقوم بشيء كثير فضلا عن ان عناية الالمان بتجديد الامبراطورية العثمانية قوي فيه الاعتقاد بأن مضى الروسيا مع انجلترة وفرنسا ضد دول الوسط هو الواسطة المناسبة لتحقيق الغاية التى تسعى اليها! وقد اكد في اجتماع للوزراء في ٢١ فبراير ١٩١٤ مرة اخرى انه لايسع احدا ان يفرض ان عملياتنا الموجهة ضد المضايق تتم بدون حرب اوربية عامة . فما كان يداور له من تلقاء نفسه فيما مضى من الزمان اصبح الآن ضرورة لازمة بات من المقرر انها تهدد السلام الاوربي اعظم تهديد . حتى لو كان الروسيون لم يرغبوا مباشرة في حرب عالمية فانهم كانوا يرون هذه الحرب الأداة الاخيرة لتحقيق اعظم رغباتهم .

ولقد كان خطر السياسة الروسية فى البلقان يتفاقم بانبعاث الروسيين نحو الآستانة . فهنا فى البلقان كان يحدث كل مايمكن أن يخطر بالبال لاساءة مركز النمسا والمجر ، كما كان العمل قائماً على قدم وساق فى عدة أماكن . فعنى أولا بأمر الصرب عناية خاصة ، إذ كان هذا الشعب لم تشبعه انتصاراته ومافاز به فى حرب البلقان بل قوت نهمه الى المزيد . فانه فى خلال المفاوضة

فى تقسيم الغنيمة التركية كانت بلغراد لاتنى عن تقديم مطالب جديدة كانت لندن وباريس أيضاً تريان شططها كما كانت هذه المطالب تزيد الهوة بينها وبين بلغاريا اتساعاً . وقد كانت بطرسبورغ تنصح بالاعتدال لكن هذه النصائح كانت من أجل المستقبل . فقد كتب سازونوف الى هارتفيج فى ٦ مايو — على سبيل المثال — يقول : «ان صربيا قدقطعت توة أول مرحلة فى طريقها التاريخى ، ويجب عليها لتحقيق غرضها أن تخوض غمار حرب هائلة يمكن أن يتعرض فيها كيانها كله للخطر . والارض التى تبغيها صربيا موجودة ضمن النمسا والمجر بحالتها القائمة اليوم . والزمن يعمل فى مصلحة صربيا ولخراب أعدائها الذين تدل حالهم على التفكك » . وعقب ذلك بستة أيام أرسل وزير صربيا المفوض فى بطرسبرج الى حكومته برقية تنفق وماتقدم . قال : لقد أخبرنى سازونوف مرة أخرى اننا يجب أن نعمل للمستقبل واننا سنحصل من النمسا على أرض كثيرة !! ولكي تجعل هذه الدولة البلقانية التى تطورت تطوراً قوياً أقوى مما هي حاولت الروسيا فى الأشهر الاولى من سنة ١٩١٤ أن تمهد لاندماج الجبل الاسود فيها . وهو ماعتبرته النمسا مما لايمكن السماح به .

وكانت النمسا إذ ذاك قد أزعجها قبل كل شيء تلك الحركة التى كانت آخذة فى الظهور بشدة ازدادت على مر الايام ، وهى الحركة التى كانت ترمى في صربيا الى تحرير الصرب النازلين فى بعض بلاد آل هابسبرج فعادت الى الأخذ بفكرة ايرنتال القديمة وهى تحريض بلغاريا على صربيا . وقد كان ذلك سبباً فى اختلاف الآراء مع برلين اختلافاً شديداً الى حد ما . وحقيقة انهم كانوا فى برلين مستعدين لأن يوحدوا فى صوفيا ميلا الى تعضيد الدول الوسطى بأن يعطوها قرضاً لكنهم لم يريدوا أن يستمعوا الى اغراض موجهة إلى بلغراد فعدوا من جديد ينصحون لوزارة الخارجية النمسوية بالتحول .

ولقد أصاب مركز النمسا والمجر صدمة حاسمة لما أن وفق سازنوف الى فصل رومانيا عن دول الوسط . فان هذه الدولة التى كانت كبرى دول البلقان

كانت كما هو معروف منذ ايام بسمرك مرتبطة مع دول المحالفة الثلاثية باتفاق جدد مرة أخرى في سنة ١٩١٢ ولكنه منذ تلك السنة أخذ وزير الخارجية الروسية يعمل باستمرار على زعزعة آخر حجر في صرح المستشار الامبراطوري الالماني الاول فدخلت رومانيا مؤتمر لندن بناء على مسعاه ورأت هذه نفسها بهذا المسعى داخلة ضمن دائرة الدول الاوروبية . ثم عرف سازونوف في خلال مفاوضات بطرسبرج بين ممثلي دول الوفاق الثلاثي ودول الوسط — تلك المفاوضات التي جرت في سنه ١٩١٣ وكان موضوعها مطالب رومانيا الخاصة بتوسيع مناطقها — تقول عرف سازونوف كيف يخلق دائما في بخارست شعوراً وديا بالنسبة للروسيا . ولقد ساعد سفير انجلترا في بطرسبرج بوكنان الذي كان يمثل بريطانيا العظمى في تلك المفاوضات على اقناع رومانيا بانها يسعها في دائرة المحالفة الثلاثية أن تخدم مصالحها خيراً من خدمتها فى أية ناحية أخرى. ولقد كتب ايزفولسكي في ١٤ اغسطس سنة ١٩١٣ الى سازونوف يثني عليه بقوله: «لقد كنت دائما اعتبر فصلك رومانيا عن النمسا آية تتوج أعمالك السياسية». وفى أواسط سنة ١٩١٤ وصل هذا العمل الى القمة لما منح كارل ملك رومانيا عصا المارشالية فكان هذا تكريماً له كما كرم ولى عهده لما دعي الى ازاحة الستار عن تمثال فى الروسيا . وأخيراً زار القيصر نيقولا الثانى الملك كارل فى أول يونيه سنة ١٩١٤ فى كونستانزا ، فجرى اذ ذاك لسازونوف الذى كان يصحب قيصره حديث طويل مع رئيس الوزارة الرومانية براتيانو سأله في سياقه وزير الخارجية الروسية بصريح العبارة « كيف يكون موقف رومانيا فى حالة وقوع حرب بين النمسا والمجر وبين الروسيا اذا اضطرت الروسيا الظروف الى بدء القتال» ولئن كان برتيانو راوغه فى الجواب واندهش من امكان وقوع حرب جدية فقد جعله يستشف من رده أن بلاده ليست مكلفة بحال من الاحوال بمساعدة النمسا والمجر . فارتاح سازونوف الى هذا وعد زيارته لكونستانزا بحق توفيقاً كبيراً . ذلك انه في اللحظة التى لم تعد فيها النمسا والمجر تستطيع

أن تعتمد على رومانيا تزعزع آخر عماد حقيقي كانت تستند اليه لتدعيم نفوذها في الشرق الادنى ولم يصبح أمامها إلا بلغاريا غير المضمونة والتي كانت تخطب ودها بجراره وصربيا العدوة . وبذلك تحطم آخر أمل في صد تيار مساعي الجامعة السلافية الدائم للبلقان .

ولقد كان سازونوف كلما أنعم النظر في الاحتمالات التي تؤدي به الى تحقيق أغراضه السياسية — تلك الاحتمالات التي كان أحدها وهو «الاصطدام المسلح» يلعب في تفكيره دوراً كبيراً — يجد أمامه رقما كبيراً مجهولا لا يريد أن يدخل في حسابه دخولا يطمئن اليه . وذلك الرقم هو انجلتره . فقد ذكر فرنسا في تقريره الذي أسلفنا الاشارة اليه والذي بعث به الى القيصر بأنها معين يعتمد عليه في حالة الحرب : وقد صرح سازونوف بصريح العبارة في اجتماع لمجلس الوزراء عقد في ١٣ يناير سنة ١٩١٤ بمناسبة التوتر الذي حدث من جراء ليمان فون ساندرس ، انه يسمع الحكومة الروسية ان تنتظر من جانب الجمهورية «أعظم ما يمكن من مساعدة فعالة ... فقد أكد المسيو دلكاسيه باسم وزير الخارجية الفرنسية أن فرنسا ستفعل ما تريده الروسيا» . وقد جاء في تلك الوثيقة الآتفة الذكر فوق الذي ذكرناه الآن في معرض الكلام عن بريطانيا العظمى أن ولاة الامور في الروسيا يجب «قبل أن يتخذوا خطوات حاسمة أن يتأكدوا من مساعدة وزارة لندن لان الوزير يرى أن اشتراكها الفعلي يلوح غير مضمون» . وهذا القول عن انجلتره بعد ذلك الموقف الذي وقفته حيال مسألة المضايق وأشرنا اليه مراراً لا يبعث على الدهشة بحال من الاحوال . على أنه من أجل هذا الموقف فعلت الروسيا كل شيء من شأنه تذليل تلك الصعوبة القائمة من ناحيته .

ففي ابريل ١٩١٤ انتهز وزير الخارجية الفرنسية المسيو دومرج زيارة ملك الانجليز لباريس ليقنع السير ادوارد غراي الذي كان حاضراً هذه الزيارة

بضرورة عقــد اتفاق بحري مع الروسيا ، وكان ذلك بناء على رغبة القيصر نيقولا الثاني الخاصــة . فما كان أشد دهشــة ممثلي الجمهورية الذين حصروا الحادثات التي أجريت لهذا الغرض، حين رأوا «استعداد السير ادواردغراي الجلي للاقدام على التقرب من الروسيا وجعل علاقاته بها أوثق مما هي » وفي الواقع أن المفاوضات بدأت في هذا الاتفاق عقب ذلك مباشرة واتفق الفريقان على التفاصــيل . وقد عني الروسيون في خلالها باسدال الاستار في حيطة ومهارة على موقفهم حيال مسألة المضايق لأنهم كانوا يحاذرون بطبيعة الحال أن يضيع من أيديهم الغنم الهائل الذي يكسبهم اياه عقد اتفاق ثابت مع الجزر البريطانية . وهكذا عادت سياسة سازونوف فتقدمت تقدما هاماً حاسما . وبات في سعيه الى الامام لايرعاه شيء كتأكده من الدولة البريطانية وقت الشدة

انه لو تمثل المرء حوادث السنوات الاخيرة التي أتينا على وصفها هنا لوصل الى أن أوربا كانت تسـير تدريجيا الى حالة لاشفاء منها . فان الانقسام الذي طالما ذكرناه كان قد أفضى الى حالة من المنازعة الديبلوماسـية المتبادلة باتت منذ ابتداء حروب البلقان بصفة خاصة تهدد على الدوام تقريبا بانفجارات . وظاهر فى هذا الصدد كل الظهور أن ارادة العدوان كان متجلية فى جانب الوفاق الثلاثي وعلى الاخص من ناحية الروسيا . فلقد كان من شأن الانقلاب الاساسي الذى وقع في الشرق الادنى لمصلحة الروسيا ان اضطر النمسا والمجر ومعها ألمانيا الى الوقوف موقف الدفاع تماما . واذا نظرنا الى الجانبين من الوجهة السياسية المحضة ألفينا أن كفة دول الوفاق الثلاثي كانت راجحة كثيراً ووجدنا أنها كانت كذلك أيضا من الوجهة الحربية . فان القوى البرية التي كانت على استعداد في انجلترة وفرنسا كانت في رأي «أعظم الثقاة الفرنسيين والبريطانيين على السواء » معادلة لقوي الالمان . والقوي الحربية التي كان يتألف منها جيش فرنسا والروسيا المتحد كانت تبلغ ٥ ملايين من الرجال بينما كانت هذه القوى لاتتجاوز عند ألمانيا والنمســا والمجر ٣٫٣٥٨٫٠٠٠

رجل . والاسطول الالماني كانت نسبتـه الى الاسطول الانجليزي كما سلم أخيرا الاميرال تربتس كنسبة١٠الى ١٦ فضلا عن أن بريطانيا العظمى كانت تشعر بأنها من التفوق بحيث تستطيع أن تحمي شواطيء فرنسا الشمالية والغربية . وفي الشمال كان قد اتفق على أن تتعاون السفن الانجليزية مع السفن الروسية أما في البحر الابيض المتوسـط فكان هنالك الاسطول الفرنسي الذي كان بلا ريب متفوقا على الاسطول النمسوي . واذن فقد كان ثمة تفوق هائل في ناحية الوفاق الثلاثي . ولقـد زاد في اختلال التوازن بين الفريقين في غير مصلحة دول الوسـط ان النمسا والمجر كانت تعاني في الواقع مرضاً داخليا عضالا ، فقد كانت الشعوب التي تضمها متنافرة تريد الانفضاض من حولها، وكانت فكرة الاتحاد القومي — تلك الفكرة العظيمة الموفقة التي أوجدت الامبراطورية الالمانية الحديثة أيضا — تهز في الكيان المفتعل الذي كان يؤلف دولة هابسبورج هزا مسموعاً ، فكانت الروسيا تقدر التداعي النهائي لاراضي الطونة وتضع الخطط السمحة لتوزيع تلك الاراضي . فاذا أضفنا الى ذلك ضعف مركز المانيا الجغرافي المحسوس لان حدودها في الشرق والغرب طويلة مفتوحة ، ظهرت لنا قوة الفريق الآخر أوضح وأجلى .

وللحياة السياسية في كل مكان قانون ثقل يدفع القوي ضد الضعيف وقد كان هذا القانون منذ ١٩١٢ على الاخص سارياً يؤثر في الحالة العامة الى حد ان كل محاولة من جانب دول الوسط للمحافظة على الحالة الراهنة كانت تراها دول الوفاق الثلاثي جرأة وتبجحا . ولقد أعلن بوانكاريه عقب تسوية مسألة الجنرال ليمان فون ساندرس أن صبر الروسيا قد نفد وأن أي نزاع آخر سيؤدي الى الحرب . ونسي وهو يقول ذلك أن الانقلاب العام الذي حدث في البلقان كان تحرشاً عظيما بدول الوسط بينما كانت هذه تجتهد في الواقع في انقاذ ما يمكن انقاذه وليس أسخف من الزعم بأن دول الوفاق الثلاثي كانت تخشى كتلة دول الوسط . حقا لقد كانت المانيا مسلحة تسليحا

قويا بديعاً لكنه ماقيمة هذا بأزاء الاجراءات التي كانت دول الوفاق تطوقها بها ! لقد صاحت بطرسبرغ مباهية عند ماأرادت بعض الدوائر الاشتراكية منع اجهاد قوى الجمهورية الدفاعية تقول : « اننا مستعدون ويجب أن تكون فرنسا أيضاً مستعدة »

لقد كان الجو كله مفعما بسوء الظن والارتياب المتبادل والمغالاة في الشعور بالعزة القومية ، فالحرب كانت قائمة في صورة ما في تلك الاذهان المهتاجة . وقد زعموا أنهم يتسلحون للمحافظة على السلام ، والواقع انه كان من وراء ذلك الزعم سعي حثيث في سبيل الحصول على ما يضمن لهم التفوق والغلبة اذا مانشب ذلك الصدام المسلح. ولقد كانت حجة الفرنسيين في جعل الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات — وهو مالم يستطع الشعب الفرنسي احتماله كما قال وزير بلجيكا المفوض في باريس — ان المانيا كانت قد قررت في نفس الوقت تقريباً زيادة جيشها . وقد قررت فرنسا في تلك المدة للخدمة العسكرية دون أن تتساءل هل تنفض عن كاهلها اعباء تلك الخدمة أم تستخدمها في الضربة التي تضربها في الحرب . وزيادة الجيش الالماني أمر كان قد اقتضاه الضعف الذي بدا على موقف النمسا والمجر في البلقان . وهكذا كان الفريقان يتباريان دائماً في اجهاد انفسهما حتى باتت القارة كلها من حدود انكلترا الشمالية الى البحر الابيض المتوسط ، ومن سيبريا الى المحيط الاطلانطيقي أشبه بمعسكر تتصاعد منه رائحة البارود . وشرارة واحدة كانت خليقة أن تحرق المخزن كله وقد قدحها صيف سنة ١٩١٤ فكان انفجار لم يعرف رعبه تاريخ الانسانية قبل ذلك الحين .



٦

نشوب الحرب العالمية

في ٢٨ يونيه سنة ١٩١٤ قتل في ساراجيفو عاصمة البوسنة ولى عهد النمسا والمجر فرانتس فرديناند وزوجته ، وكان قدذهب الى تلك الجهة ليشترك في المناورات . فأما قتلته فكانوا من حيث تبعيتهم من أهالى مملكة الطونة لكنهم من حيث الجنس والقومية صربيون . والمحرض على الجريمة هو ، كما ثبت فيما بعد ، رئيس قلم المخابرات فى هيئة أركان حرب صربيا الميرالاى ديمتريفتش . وكان هذا الوطنى المتعصب اذ ذاك منتميا الى جمعية اليد السوداء السرية — تلك الجمعية الصربية القوية الكبيرة التى كانت قد أخذت على نفسها أن تعمل بكل وسائل الدعاية والعنف على تحقيق فكرة صربيا العظمى ومن مقتضياتها ضم البوسنة والهرسك قبل كل شيء . وهنالك دلائل بعينها على أن أنصار هذا الرأي كانوا يحسون من الغراندوق فرنتس فرديناند على الاخص عرقلة مساعيهم الطموحة ويجدون فيه عقبة كأداء في سبيل تحقيقها لانه كان يفكر في اجراء اصلاح سياسى فى النمسا والمجر استبعادا للمنازعات القومية داخل حدودها . كان يريد أن يضيف الى المملكة الثنائيه التى كان مظهرها انضمام النمسا المستقلة الى المجر المستقلة — فريقاً ثالثا مستقلا من أنحاء الامبراطورية المأهولة بالسلافيين ليزيد بذلك رابطتهم بالكل احكاما . بيد أن بعث الروح في سلطان هابسبورج القديم وتقوية هذا السلطان من الداخل كان يتعارض بطبيعة الحال مع مساعي تلك القوى التى كان الغرض من توسعها هو ، على النقيض مما تقدم ، انحلال مملكة الطونة . والى هذه القوى كانت تنتمى في الصف الاول جمعيات صربيا الكبرى السرية التى ازداد نفوذها في بلادها ازدياداً كبيراً من جراء الحروب السعيدة التى خيض غمارها فى السنوات الاخيرة. ولقد بلغ من نفوذ هذه الجمعيات ان نفس حكومة بلغراد ما كانت لتستطيع الوقوف لاعمالها وحركاتها وقفة جدية ، لو أنها حدثت نفسها بذلك . فقد كانت وزارة

باستش التي كانت بيدها مقاليد صربيا السياسية حينذاك تعلم بالجريمة المنوية لـكنها لم تجرؤ على أن تتخذ اجراءات فعالة لاحباطها . وليس ثمت مطعن في أن ديمتريفتش كان في الدور الهام الذي لعبه على اتصال وثيق بالملحق الحربي الروسى في بلغراد بخاصة اذا ذكرنا الدور الخطير الذى قامت به وكالة الروسيا السياسية منذ ابتعاث هارتفيج الى صربيا .

وقد رأى رجال فينا أنفسهم حيال حادث مزعج حاسم اذ أردت ولى عهد امبراطورهم الموهوب فرانسوا جوزيف أيدي القتلة ، وأصيبت الملـكية نفسها بضربة وهي التي كانت الصمانة الاخيرة المأمونة لتماسك أجزاء الامبراطورية المتطاحنة من جراء نزعاتها القومية . وهي ضربة أصابتها من تلك التيارات التي كانت تعمل منذ زمن مديد على تحطيم ذلك الكل . واذن فقد كان أهم عصب حيوى للدولة مهدداً . حتى الكتاب الازرق البريطاني قد سلم صراحة : «بان النمسا قد استفزت . وكان يحق لها أن تشكو من حركة شـعبية خطرة ضد حكومتها» . فاما أن صربيا كانت توجه هذه «الحركة الشعبية» وتديرها فامر كانت تعلمه فينا علم اليقين من تجاربها المرة التي دامت عدة سنين .

لذلك قررت النمسا أن تستجم نفسها للعمل . وكانت تعلم بلاريب أن برلين لم تكن الى ذلك الحين توافق كثيرا على عمل سياسي موجه ضد صربيا . فقد ثبت أخيرا بمناسبة مقابلة تمت في ١٣ يونيه سنة ١٩١٤ بين الامبراطور غليوم والغراندوق فرنتس فرديناند في كونوبشت أن المانيا لم يكن ليعتمد عليها بحال من الاحوال في عمل كهذا . فلما أن وقع هذا الحادث رأت النمسا في وقت كان لا يزال فيه أثر الجريمة ووقعها حياً في النفوس ، في وقت كان فيه العالم أجمع يراها عملا مفزعا — في هذا الوقت رأت النمسا أن تبتعث الكونت هيوس الى عاصمة الامبراطورية الالمانية ليحصل على موافقة ولاة الامور على عمل ضد الجارة الخطرة . وقد قدم بهذه المناسبة من وزير الخارجية النمسوية اذ ذاك الـكونت برشتولد مذكرة كانت مكتوبة من قبل وكان الباعث

الاكبر عليها موقف رومانيا المنطوي على التردد . وهي مذكرة تناولت الحالة في بلاد البلقان وارتأت العمل على ضم بلغاريا الى دول الوسط بمحالفة ليستطاع بذلك موازنة الدول الواقعة تحت النفوذ الروسى . وفوق ذلك فقد نوه الامبراطور فرانسوا جوزيف فى كتاب بخط يده بان السياسة التى ينبغي اتباعها فى المستقبل يجب أن ترمي الى «عزل صربيا وتصغيرها»

وقد وافقت الحكومة الالمانية فى ٥ يوليه على وجهة النظر هذه بقضها وقضيضها ، لانه لم يكن يسعها أن تتجاهل أن النمسا والمجر كانت مهددة من ناحية تلك الحركة التى كان يقوم بها أنصار الجامعة السلافية من الروسيين والصربيين . لكنها أعلنت انها لا تستطيع أن تتخذ موقفاً حيال المسائل المعلقة بين فينا وبلغراد بحال من الاحوال وان كانت ستقف الى جانب النمسا والمجر عملا بواجبات التحالف واخلاصاً للصداقة القديمة . وهذا تأكيد كان يرى لازما ومتفقاً مع الموقف الذي اتخذ الى ذلك الحين حتى لا يداخل الحليفة أن المانيا تريد أن تتركها وشأنها . وهذا ماظلت المانيا تفعله منذ سنة ١٩٠٨ فى كل الازمات تفاديا من فقدان الصديق الوحيد المضمون . واذا كانت المانيا قد أطلقت الآن لمملكة الطونة حرية العمل ضد صربيا فقد حدث هذا لبواعث مختلفه منها : ان الامبراطور غليوم على الخصوص كان يعتقد مغالاة منه فى تقدير الشعور بالتماسك بين الاسر المالكة أن الملوك الآخرين والحكومات الاخرى في أوروبا سترى فى مقتل ولى العهد سبباً كافيا لعمل تأديبي تقوم به الامة المجنى عليها . وفيما عدا ذلك فقد كانت المانيا تتوقع أن يبقى الخصام محصوراً بين النمسا وصربيا ، معتقدة أن الروسيا لم تكن قد انتهت بعد من تسليحاتها . وفوق ذلك فقد كانت المانيا ترجو وملؤها الثقة ألا تشترك انجلترة فى حرب تدور بين الروسيا وفرنسا من جانب ودول الوسط من جانب آخر وبذا تتوقع الا تذهب باريس وبطرسبورج الي أبعد مدى . هذا الى أن اتفاقا بين لندن وبرلين على المستعمرات البرتغالية

وسكة حديد بغداد كان في ذلك الحين ممدا للتوقيع ترى فيه وزارة الخارجية الالمانية ضمانة لتحسين العلاقات الالمانية بالجزر البريطانية .

وهذا الحكم على الحالة العامة كان أكبر خطأ ارتكبه مصرفو أمور المانيا السياسية فانهم قللوا من شأن اتحاد الطرف الآخر وتصميمه .

كذلك ساسة فينا ارتكبوا اخطاء باهظة فبدلا من أن يستغلوا الانفعال العام والاستياء من جريمة ساراجيفوا ويعملوا في الحال أمرت النمسا والمجر باجراء تحقيق قضائي في الجريمة استغرق أسابيع عديدة فاضاعت بذلك فرصة الحالة النفسية التي كانت في مصلحتها وساعد الزمن مناصري صربيا .

وفي ٢٠ يوليه وصل بوانكاريه رئيس الجمهورية الفرنسية الى بطرسبرج في زيارة كانت مقررة من قبل . وما في أيدينا مما يتناول وصف اقامته في العاصمة الروسية ، اقامة استغرقت ثلاثة أيام ، يدل على أن رغبة شديدة في القتال كانت تسود بالفعل دوائر نافذة الكلمة على نهر النيفا . فان كريمة ملك الجبل الاسود الغراندوقة أناستاسيا حدثت سفير الجمهورية بالبولوج في إحدى الولائم بان أباها أبرق يقول ان الحرب ستنشب قبل آخر الشهر ، ثم أضافت الى ذلك قولها «انه لن يبقى من النمسا شيء ... وأنتم (أي الفرنسيون) ستستردون الالزاس واللورين ... وسنقضي على المانيا» أما بوانكاريه فكان مهتما بأن يؤيد الروسيا في موقف حازم ، وقبيل سفره أكد وزعماء الروسيا «التعهدات التي تفرضها المحالفة على كلا البلدين (الروسيا وفرنسا) تأكيداً رسمياً » وبذا عرفوا في بطرسبورج ان فرنسا مستعدة لامتشاق الحسام اذا ما أفضى النزاع النمسوي الصربي الى حرب أوروبية تنشب اذا لجأت الروسيا الى سلاحها انتصاراً لصربيا .

وفي مساء ٢٣ يوليه قدم في بلغراد انذار النمسا النهائي الى صربيا . وكان يحتوي على طائفة من المطالب والاجراءات مصوغة في قالب شديد اللهجة موجهة ضد الدعاية المعادية للنمسا وضد الجمعيات السرية ومن ساعدوا مساعدي

قتلة ساراجيفو . وكان فحوى هذا الانذار قد أبلغ برلين بتفاصيله قبل تقديمه بأربع وعشرين ساعة مما جعل من غير الممكن محاولة التأثير على النمسا . وفي ٢٥ يوليه وفي الساعة السادسة مساء جاء رد الحكومة الصربية وكان مصوغا في قالب ينطوى على الفطنة والمهارة الزائدة فقد قبلت تلك الحكومة جميع مطالب الانذار النهائي تقريبا ولكن في الغالب مع شيء من التشذيب يراد به تخفيف الاجراءات المطلوبة تخفيفاً كان في بعض المواضع بمثابة روغان من تلك الاجراءات . وقد رفض المطلب الذى فرضت فيه النمسا اشتراك موظفين من جانبها في التحقيق الخاص بالقتلة . وهكذا كانت المذكرة الصربية لمن يتبينها لاول وهلة قبولا تاما للمطالب المقدمة حتى أن الامبراطور غليوم رأى اذ ذاك انه قد زال بها كل سبب للحرب . لكنهم في بلغراد نفسها كانوا كما يظهر يرون غير هذا الرأي اذ أنه قبل تقديم الرد السالف الذكر بثلاث ساعات أعلنت التعبئة الصربية لأنهم كانوا يتوقعون أن فينا لن ترضى بردهم وكانوا مصيبين في تكهنهم ، فقد غادر الوزير النمسوي المفوض بلغراد وصدر الامر في منتصف الساعة التاسعة بالتعبئة الجزئية ضد صربيا .

أما صربيا التى باتت من ذلك الحين مهددة من ناحية جارتها الكبيرة فقد تعزت في ساعة الضيق بأمر هام بل حاسم هو أن وزير خارجية الروسيا سازونوف كان قد صرح فعلا في ٢٤ يوليه بان النزاع القائم بين فينا وبلغراد مسألة أوروبية وأن الروسيا لن تطيق عدوان النمسا والمجر وقد نشر هذا التصريح عقب ذلك بقليل في بلاغ رسمي . وأكثر من المحتمل أن بلغراد تلقت تأكيدات بهذا المعنى . وفي ٢٤ يوليه نفسه وضع مجلس الوزراء الروسى نصب عينه الاستعدادات الحربية الاولى . وفي ٢٧ يوليه رفض سازونوف كل محاولة من جانب باريس للتأثير في موقفه بالاعتدال . وهكذا حال الخلاف بين البلدين مسألة تتناولها الوزارات جميعاً ، ذلك أن دول أوربا كانت كما نعلم مرتبطة بعضها ببعض بواسطة محالفات يمكن أن تجر كل واحدة

منها الى حرب عامة اذا حدث احداهن نفسها بحمل سلاحها انتصاراً لجانب ما.

والسبب الذي من أجله تدخلت الدولة السلافيــة العظمى ظاهر ، فلو ان النمسا والمجر وفقت إلى ضرب صربيا ضربة قاضية لحدث للنفوذ الروسى في البلقان — ذلك النفوذ الذى قام على حروب سنتى ١٩١٢ و١٩١٣ — رد فعل محسوس ان لم يلحقه الفناء . واذ ذاك يصبح عمل السنين الاخيرة ضرباً من العبث . وقد تبرأ مملـكة الطونة فتتداعى دعامة آمال الجامعة السلافيــة وأعمالها في الشرق الادنى وهي صربيا

ولقد كانت الحـكومة الالمانية واقعة إلى حد مابين نارين : فمن جانب روسيا المهددة ، ومن الجانب الآخر حليفتهـا التى دفعتهـا الحوادث الى الاقدام على عمل قاس — تلك الحليفة التى سمح لها فى شيء من عدم الحيطة وقلة الحذر بالاستقلال فى العمل .

وقد نشطت لندن وبرلين لاتقاء أسوأ الاحتمالات ففي ٢٥ يولية اقترح وزير خارجية بريطانيا أن تترسط المانيا وانجلترا وفرنسا وايطاليا لدى فينا وبطرسبرج ، فوافقت الحـكومة الالمانيــة وأكدت من جانبها — لـكي تهدىء من روع الروسيا — ان مملـكة آل هابسبرج لاتنتوى المطالبة بشيء من أملاك صربيا أو بعبارة أخرى الافتئات على حجم الدولة المحسوبة على الروسيا .وفى ٢٦ يولية استبان غراي تردداً عند مادعا إلى عقد مؤتمر في لندن يبدى رأيه ايضاً فى النزاع القائم بين مملـكة الطونة وصربيا. وهذا أمر لم تكن المانيا تستطيع قبوله لانها كانت ترى فى هذا النزاع مسألة قائمة بذاتها لكنها عوضاً من ذلك وافقت في ٢٧ يولية على نصيحة تلقتها من بطرسبرج من سفيرها وسازونوف معاً وكانت هذه النصيحة تقضى باجراء محادثات مباشرة بين الحـكومتين الروسية والنمسوية كذلك أحالت المانيا على فينا اقتراحاً جديداً من جانب الانجليز باعتبار الرد الصربى أساساً للمحادثات تدور واوصتها به خيراً . وفي تلك الاثناء كان سفير المانيا في لندن قد بعث يقول انه إذا لم

تتساهل مملكة الطونة فلا تعتمد برلين — وهذا ماقاله وزير الخارجية البريطانية — على عطف انجلترا ومؤازرة بريطانيا . وكان هذا نذيراً جديداً بخطر الحرب العالمية إذ أدركت المانيا ان بريطانيا العظمى ايضاً تريد فيظروف بعينها أن تتخذ على الاقل موقفاً غير ودي . وقد وقع في نفس السفير الروسي من موقف غراي حينذاك ان اعتماد برلين وفينا على حيدة انجلترا لم يعدذا أساس .

على انه قد حدث فى ٢٨ يوليه ماغير الحالة مرة أخرى إذ اعلنت النمسا الحرب على صربيا . ولكي تحول المانيا دون وقوع ارتباكات جديدة اقترحت أن تنوه مملكة الطونة من نفسها لدي بطرسبورج بانها لاترمى الى الاستيلاء على أرض صربية وانها ستقف الحرب ببلوغ بلغراد كيما تظهر بذلك ان الحملة انما كانت لتأديب الجارة الشكسة .

وقد وافق غراي أيضاً على هذا الرأي الاخير لكن اجراءات من جانب الروسيا كانت قد سبقت الخطوة التى خطتها النمسا والمجر فزادت في خطورة الحالة . فانه فى ٢٦ يولية أمرت بطرسبورج بالاستعداد للحرب في كافة انحاء الروسيا الاوروبية ووصلت الى برلين أخبار متواترة عن تنقلات للجنود الروسية وأمور أخرى تبعث على الريبة وتحمل على الاعتقاد بأنهم فى بطرسبرج قد اتخذوا العدة لشر احتمال . كذلك كانت الحال مع الاخبار الواردة من فرنسا . وقدتلقي سفير المانيا في بطرسبرج في ٢٩ يولية أمراً من حكومته بان يلفت سازونوف بصفة جدية الى أن المضى خطوة أخرى فى سبيل اجراءات التعبئة سيحمل المانيا على حشد جيشها أيضاً . وفوق ذلك فقد أبرق الامبراطور غليوم الثاني الى القيصر يرجوه أن يعدل عن كل اجراء مهدد ، وبذلك أمكن على الاقل أن يسحب نيقولا الثاني الامر الذي كان قد أصدره بالتعبئة العامة وان يأمر فقط بتعبئة جزئية ضدالنمسا . لكن الحجرلم يقف رغم هذا بل ظل يتدحرج . فانه فى نفس الوقت جاء من لندن

ان غراي أعلن على سبيل التحذير انه قد يسع بلاده أن تقف على الحياد في حرب تنشب بين النمسا والروسيا لكنه اذا دخلت المانيا وفرنسا في الحرب فستجد نفسها مضطرة الى اتخاذ قرارات سريعة . من ذلك الحين ضاعفت وزارة الخارجية الالمانية همتها فى الضغط على فينا والنصح لها بالاعتدال فلم تلح فقط باجراء مفاوضات بل أكدت ايضاً أنها ترفض أن تجرها فينا بسهولة الى حرب عالمية . وقد اجابتها النمسا جوابا نصف مرض اذ أبدت استعدادها للتصريح بأنها قد صرفت النظر عن الاستيلاء على ارض صربية .

لكن الأفق كان يزداد ظلاماً فانسازونوف ارتأى في ٣٠ يوليةالتوسط وطلب أن تخفف النمسا بلاغها النهائى الى الصرب . وكان نفسه لا يعتقد في امكان تنفيذ هذهالفكرة لانه بعد ذلك ببضع ساعات تمكن من اقناع القيصر بان يأمر بعدم الرجوع فى التعبئة العامة وبذا وقع المحذور ولم يعد ثمة أمل مافى نجاح أي مسعى لتجنب الكارثة . فقد عقدت الروسيا النية على ان تحل النزاع بحد السيف لان التعبئة العامة كان معناها عقد النية على الحرب .

ولقد جاء بعد الاوان خبر مؤداه ان النمسا تريد الدخول في محادثات مباشرة مع بطرسبرج . كذلك جاء بعد الاوان كل مسعى آخر لوقف الآلة الحربية التى كانت قد أديرت . ولقد جاهدت كل من حكومتى برلين ولندن جهاداً شديداً لمنع المصاب لكن الفصل في تلك الساعة لم يكن للمشاورات السياسية بل كان لحكم الاراء العسكرية . وهذا الحكم كان قد اقتضاه من جانب الوفاق الثلاثى ماعقد الى ذلك الحين من اتفاقات ومامر من حوادث . فاننا نذكر ان بوانكاريه فسر رأي حكومته في خريف سنة ١٩١٢ بان على الروسيا أن تخطو الخطوة الاولى وان فرنسا مستعدة لان تقوم في تلك اللحظة بواجب التحالف متى مااستبانت تدخلا حربياً من جانب المانيا لمساعدة النمسا فاما الخطوة الاولى فقد خطتها الروسيا بالتعبئة العامة .وقد تلا التعبئة الجزئية

التي أمرت بها الروسيا ضد النمسا أن امرت فرنسا فى ٣٠ يولية بحراسة الحدود فلما بلغ باريس خبر التعبئـة العامة اجتمع مجلس وزراء فرنسا في مساء ٣١ اغسطس اجتماعاً لخص نتيجته وزير حربية فرنسا للملحق الروسيا العسكري حوالى منتصف الليل بقوله له ان حكومة فرنسا قد صممت على الحرب . ولما كانت المانيا قد اعلنت عصر ذلك اليوم « حالة الاحكام العرفية » فقد بات متوقعاً ألا تترك النمسا والمجر وحدها تحارب الروسيا .

وقد كانت أصعب مهمة هي العمل على كسب جانب انجلترا بادخالها فى الحرب وقد لفت السفير الروسى فى لندن بنكندورف في خريف سنة ١٩١٢ نظر حكومته الى ان بريطانيا العظمى يمكن كسبها وحملها على الاشتراك فى الحرب إذا كانت هذه الحرب تصبح بعمل فعال من جانب فرنسا حربا عامة تقع المسئولية عن الاعتداء فيها على الخصم أو بعبارة أخرى على دول الوسط . وقد تحققت أولى هذه النقط حينما لم تترك الجمهورية الشك يساور أحدا لحظة فى انهـا ستهب لمعونة صديقتها الشرقيـة ونشأت أهمية النقطة الثانيـة من المركز الداخلي الخاص الذى كانت فيه انجلترا . فان غراى لم يكن قد نسى ماخبره فى الاسابيع التى تلت الازمة المراكشية الثانية . ولما كان يحتمل وقوع مشاكل أوروبية كان غراى يشير بعبارة جلية الى أن كل شيء يتوقف على الـكيفية التى تنشأ بها هذه المشاكل إذ كانت امته لاترى الحرب ضرورة لازمة إلا اذا وقع الاعتداء من جانب دول الوسط . وقد كان موقفـه فى خلال الايام العصيبة التى تلت ٢٣ يولية سنة ١٩١٤ موقف تحيز لحلفاء انجلترا السياسيين لانه كان على رغم رجاء المانيا المتـكرر حتى اللحظة الاخيرة قد تحاشى أن ينصح لبطرسبرج بالاعتـدال . ولو انه نبـه باديء الرأى بكلمة واحدة الى انه يري النزاع الصربى النمسوى مـسألة لايصح للروسيا ان تتدخل فيها لـكان الروسيون خليقين بالتأكيد ان ينعموا النظر ولما كانوا قدساروا هذه السيرة العنيفة . ومن جهة أخرى لم يكن يسع غراى أن يعطي تأكيداً

جلياً معيناً بان الجزر البريطانية ستقاتل مع فرنسا والروسيا جنباً الى جنب لانه لم يكن يملأ يده من الرأي العام في بلاده . ولذا فعلت باريس كل شيء من شأنه أن يسهل عليه الامر ويزيل تردده فقد نصح للروسيا بأن تجعل اجراءاتها الحربية في طي الكتمان ما أمكن . ولما اتخذت فرنسا اجراءاتها لحماية الحدود صدر الامر بان يبتعد الجنود عشرة كيلو مترات عن الحدود الالمانية « لاسباب ديبلوماسية » ولكي يقع فى النفس ان فرنسا ميالة الى السلام . وقداشار بوانكاريه فيما بعد الى ذلك الاجراء بصفة خاصة كدليل على ان فرنسا ليست المعتدية وذلك في كتاب بعث به الى ملك الانجليز يرجوه فيه مساعدة بريطانيا العظمى . وهذه كلها مناورات عمل حسابها ودبرت بفطنة .

في تلك الاثناء كان تطور الامور في برلين مما يساعد على المساعي التى أسلفنا ذكرها . فان هيئة أركان الحرب الالمانية رأت نفسها بتلك الاخبار التى كانت ترد تباعا عن اجراءات فرنسا والروسيا على الحدود الشرقية والغربية حيال احتمال وقوع الحرب في ميدانين ، وهو احتمال كان يلقى على عاتق تلك الهيئة مهمة شاقة جداً وضعتها نصب عينها منذ عشرات السنين . لذلك خفت من جانبها الى اتخاذ اجراءات منعية لمناهضة تلك الحركات الآنفة الذكر . ولم يكن يمكن مواجهة الاخطار الهائلة الناجمة عن هذا التطويق إلا اذا سبقت المانيا اعداءها بقدر المستطاع . وهذا الزحف الذي كان يحتمل من جانب الروسيا من ساعة لاخرى كان يستلزم وثبة الى الامام . وقد زاد في هموم قيادة الجيش الالمانى ماظهر من أن النمسا لم تكن تستطيع أن تتخذ الاجراءات العسكرية اللازمة ضد الروسيا في حين انها تسرعت فى مسلكها نحو صربيا . وقد ردت فينا على التعبئة الروسية الجزئية ضد مملكة الطونة بالتعبئة العامة التى لم يصدر الامر بها إلا في ٣١ يولية . أما القيادة الالمانية العليا فقد طلبت في ٢٩ يولية إعلان حالة الاحكام العرفية فرفض الزعماء السياسيون

طلبها وظلوا يرفضون الى يوم ٣١ يولية حيث أجابوا الرجاء لما أن زال كل شك في التعبئة الروسية العامة . ولقد أخفقت كل تحذيرات الامبراطور والمستشار الامبراطورى لبطرسبورج كما ضاعت سدى كل مساعي لندن . وهكـذا خفتت أصوات الساسة بين قعقعة الاسلحة التى كانت تتزايد شيئاً فشيئا .

وفى أول أغسطس أمرت فرنسا فى الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم والمانيا بعدها بساعة بالتعبئة العامة . وفي مساء نفس اليوم أعلنت الحكومة الالمانية الحرب على الروسيا . وفي مساء ٣ أغسطس أعلنتها على فرنسا وقد كان لامناص من هذه الاجراءات للضرورات الحربية الآتيـة الذكر . وبذلك أتيحت لباريس وبطرسبورغ الحجة المرومة للظهور بمظهر المعتدى عليهما وكانت الخطة الحربية الالمانية الموضوعة من عشرات السنين تقضي فى حالة ما اذا نشب القتال في ميدانين ، أن تخترق بلجيكا المحايدة لانه بهذه الطريقة وحدها يمكن صد الجيش الفرنسى على عجل وهذا ما كان يرتئيه الفنيون . ولم يكن الفريق الآخر يجهل هذا الامر بل كان يعلمه حق العلم ويتوقعه منذ سنة ١٩٠٦ . وفى سنة ١٩١١ كتب ايزفلسكى السفير الرومى من باريس يقول : « انهم هنا يعتقدون من زمن طويل ان المانيا لامحالة من أن تخرق حيـاد البلجيك إذا نشبت حرب جديدة بينها وبين فرنسا » . وإذن فقد كانت تسليحات الانجليز والفرنسيين المشتركة صادرة عن هـذا الاعتبار . لـكنه لما طلبت برلين من بروكسل موافقتها على اختراق بلجيكا أتيحت لغراي في لندن وسيلة لترغيب الشعب البريطانى في الاشتراك فى الحرب ضد دول الوسط فأكد «أن بريطانيا العظمى يجب أن تسد تلك الثلمة التى أحدثها الامبراطور غليوم بتلك الصورة المخجلة وأن تنتصر لحق الأمم الصـغيرة ذلك الحق المقدس» . وهكذا أعلنت الجزر البريطانية الحرب على المانيا في ٤ أغسطس .

وخليق بمن يتأمل الحوادث التى أفضت الى نشوب الحرب العالمية ، أن

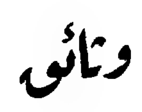
يصل الى أن تلك الحرب كانت نتيجة مشئومة محتومة للحوادث التي سبقتها. وقول القائل « ان الصدفة شيء غير موجود » تؤيده حياة الشعوب كما تؤيده حياة الأفراد. فكارثة ١٩١٤ لم تقع بغتة ولم تنشأ من العدم بل جاءت نتيجة محتومة لتطور جيل بأسره. وهي بعد كل شيء ليست عملا شريراً من أعمال فريق بمفرده من رجال الساسة والحرب أرادوا به الفتح أو اطفاء شهوة الانتقام بالغاً ما بلغ عمل هذا أو ذاك من الرجال المسئولين في التعجيل بالحرب العامه عمدا أو غير عمد : فان هؤلاء الافراد ليسوا على كل حال الا أبناء قرنهم الذي ما كانوا ليحققوا شيئاً من رغباتهم لولا طبيعته وأسلوبه. وما كان ليسع أحدا اشعال النار فى قارة باسرها لولم تكن الريح مؤاتية. وهذه الريح كانت روح ذلك العصر الذي ينعته المرء « بالاستعمار »، كانت الرغبة في التوسع والنمو والسلطان ، تلك الرغبة التي كانت تخالج أنفس الدول الاوروبية من زمان طويل. فجهاد الكل ضد الكل — ذلك الجهاد الذى نشب في أوائل أغسطس سنة ١٩١٤ في صورة مخيفة — كان موجودا دائما ، وان كان بشكل أخف جدا ، يبسط ظلاله الكثيفة التي ازدادت ظلاما مع الايام على فريق من البشر لم يكن يني عن التقدم والانبعاث. وقد بدأ هذا الجهاد بطبيعة الحال في الخارج بعيدا وفي قارات أجنبية كانت الامم الكبرى تسعي الى أن تجمع فيها ما يمكن جمعه. ثم دقت الساعة التي انتقل فيها هذا الجهاد الى أوروبا نفسها فانقسمت فريقين وأخذ الفريق الاقوى ينبعث ضد الفريق الضعيف. فغدا الفصل النهائي قريب الوقوع وحلت الضائقة لما ان حاول الفريق الاضعف في شخص النمسا والمجر أن يرفع الضغط المتزايد عن مركزه الذي كان قد ساء كثيرا لكن الفريق الآخر كان قد بات أقوى شكيمة وأكبر توفيقاً من أن يسمح بذلك .

وكان ماتشتهيه المانيا من التوسع يرمى فيما عدا شيء من المستعمرات قليل بالنسبة لما يمتلكه الغير — الى ادخال آسيا الصغرى فى دائرة نفوذها

والتوسل الى ذلك بمشروع سكة حديد بغداد . لكنه لما كان هذا لا يتم لها الا بأن تكون البلاد الواقعة فى طريقها وهى النمسا والمجر وتركيا خليقة أولاهما بالحياة سليمة ثانيتهما من الامراض ، لم يكن بد من أن تعمل المانيا على المحافظة على الحالة الراهنة في أوروبا لا على تغييرها . وإذن فقد كانت سياستها غير قائمة على العمل على احداث الانقلابات كما كانت الحال مع طائفة مهمة من دول الخصوم . فقد أرادت الروسيا السيادة في الشرق الادنى سيادة لا سبيل الى تحقيقها الا بالسعى الحثيث وراء حل النمسا والمجر ونسف الباب العالى. وقد عنيت فرنسا باستغلال هذا السعي من جانب حليفتها الشرقية حتى اذا مادقت الساعة أمكنها مناقشة المنتصر في حرب السبعين الحساب. أما انكلترا فقد أحست من نفسها ميلا متزايدا الى التخلص من منافستها المانيا التى أخذت تنمو وتعظم كدولة بحرية وذلك عند ماتضايقها جاراتها في البر . وهكذا كانت نزعة دول الوفاق الاستعماري تتجه شيئاً فشيئاً الى الاعتداء . ولقد كانت الاغراض التى رمت اليها دول الوفاق من الحرب والتى ظهرت جلية بالنسبة للروسيا وفرنسا بسرعة على أثر ابتداء الصراع المخيف تقول — كانت هذه الاغراض هي القضاء على المانيا وتحطيم النمسا والمجر بفتح الروسيا للاستانة ، وغزو فرنسا للالزاس واللورين

وقد خرج المتفوقون في العدة من الحرب العالمية منتصرين فكان القول الفصل في ذلك العراك الهائل للارقام والقوة المادية . وهذا هو الظفر الذي أصابه عصر الاستعمار .




وثائق

١

معاهدة المحالفة الثلاثية

المؤرخة فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢

المادة (١)

ان الأطراف السامية المتعاقدة يعد بعضها بعضاً بتبادل السلام والصداقة وبأن لاتدخل في اتفاق أو تعهد يكون موجهاً الى أي من دولها .

وهي تتعهد بأن تتبادل الرأي فى المسائل السياسية والاقتصادية ذات الصبغة العامة والتى يمكن ان تعرض ، وتعد بتقديم يد المساعدة المتبادلة على قدر ماتسمح به مصالحها الخاصة

المادة (٢)

في حالة ما إذا هوجمت ايطاليا من جانب فرنسا دون أن تتحرش بها تحرشاً مباشراً ولأي سبب من الأسباب فانه يكون على كلا الطرفين المتعاقدين الآخرين أن يقدما لها المساعدة ويؤازراها بكل قواهما .

وتأخذ ايطاليا على نفسها مثل هذا العهد فى حالة حدوث اعتداء من فرنسا على المانيا لايبرره تحرش مباشر

المادة (٣)

اذا هوجم طرف أو طرفان من الاطراف السامية المتعاقدة دون تحرش مباشر من جانبه أو جانبهما ودخل او دخلا في حرب مع اثنتين او اكثر من الدول العظمى التى لم توقع هذه المعاهدة فان حالة التعاهـد تعتبر حاصلة في الوقت نفسه بالنسبة لكل الاطراف السامية المتعاقدة .

المادة (٤)

فى حالة ما إذا هددت دولة عظمى لم توقع هذه المعاهدة ، أمن بلاد أحد الاطراف السامية المتعاقدة ورأى الطرف المهدد نفسه مضطراً لمحاربة تلك الدولة ، يتعهد كلا الطرفين بأن يراعيا الحياد مع العطف حيال حليفهما ولكل من هذين الطرفين أن يحتفظ لنفسه بحق الاشتراك في الحرب إذا رأى ضرورياً أن يشترك مع حليفه .

المادة (٥)

إذا هدد سلام أحد الاطراف السامية المتعاقدة في الظروف التى نصت عليها المواد الآنفة الذكر فان الاطراف السامية المتعاقدة تتفاهم في الوقت المناسب على الاجراءات الحربية التى ينبغى أن تتخذ للتآزر المشترك .

وهي تتعهد من الآن فصاعداً في جميع حالات الاشتراك في حرب من الحروب بأن لاتعقد هدنة أو صلحاً أو معاهدة إلا على أساس اتفاق متبادل مشترك

المادة (٦)

تعد الاطراف السامية المتعاقدة بعضها بعضاً بكتمان فحوى المعاهدة الحالية ووجودها

المادة (٧)

يسري مفعول هذه المعاهدة من يوم تبادل صورها المبرمة لخمس سنوات

المادة (٨)

يجب تبادل الصور المبرمة لهذه المعاهدة في فينا فى مدة ثلاثة أسابيع أو قبل ذلك اذا أمكن .

فينا فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٢ (ختم) هـ . ٧ . ب رويس

(ختم) كالنوكي

(ختم) ث . روبيلانت



معاهدة المحالفـــة الثلاثية الثانية

المؤرخة في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧

(بين المانيا والنمسا وايطاليا)

المادة (١)

تؤكد معاهدة المحالفة المعقودة في فينا في ٢٠ مايو سنة١٨٨٢ بين الدول الموقعة على المعاهدة الاضافية الحالية وتبقى على امتدادها كله لغاية ٣٠ مايو سنة ١٨٩٢

المادة (٢)

تبرم هذه المعاهدة وتتبادل في برلين النسخ المبرمة في خلال خمسة عشر يوماً أو أقل اذا أمكن .

برلين في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٧

(ختم) ف . بسمرك
(ختم) ستسيشيني
(ختم) لوني



معاهدة الضمان المجدد بين المانيا والروسيا

مؤرخة فى ١٨ يونيه سنة ١٨٨٧

انه لرغبة بلاطى المانيا والروسيا الامبراطوريين في تثبيت دعائم السلام العام بتفاهم بينهما يؤمن مركز دفاع كل من الدولتين قد قررا بالنظر إلى أن المعاهدة السرية والبرتوكول السرى اللذين وقعهما ثلاثة بلاطات المانيا والروسيا والنمسا والمجر فى سنة ١٨٨١ وجددوهما فى سنة ١٨٨٤ ينتهيان فى ١٥ و ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٧ أن يقويا الاتفاق السائد بينهما باتفاق منفرد .

. . . .

. . . .

المادة (١)

فى حالة ماإذا وجد أحد الاطراف السامية المتعاقدة في حرب مع دولة عظمى ثالثة يلتزم الطرف الآخر الحياد مع العطف ويعنى بحصر الخلاف في موضعه . ولا يسرى هذا النص في حالة وقوع حرب ضد النمسا أو فرنسا إذا كانت هذه الحرب قد حدثت باعتداء أحد الطرفين الساميين المتعاقدين على أى من الدولتين الاخيرتين.

المادة (٢)

تعترف المانيا بحقوق الروسيا التى اكتسبتها على مر الايام في شبه جزيرة البلقان وبخاصة شرعية نفوذها المتوفق الحاسم فى بلغاريا والروملى الشرقي. ويتعهد كلا البلاطين بأن لا يسمحا بتعديل الحالة الراهنة لاراضى شبه الجزيرة الآتية الذكر بدون اتفاق سابق بينهما . وفي هذه الحالة أن يقاوما كل محاولة لخرق هذه الحالة الراهنة أو تعديلها دون موافقتها :

المادة (٣)

يعترف البلاطان بالصبغة الاوروبية التى تربط كليهما فيما يتعلق بمبدأ اقفال مضايق البوسفور والدردنيل — ذلك المبدأ القائم على القانون الدولى والمؤكد بالمعاهدات والملخص في تصريح مندوب الروسيا المفوض الثاني فى جلسة مؤتمر برلين المعقودة فى ١٢ يوليه (برتوكول رقم ١٩)

وسيسهران معاً على ألا تعمل تركيا استثناءات من هذه القاعدة لمصلحة أية حكومة كأن تعطى الجزء الذى يؤلف المضايق فى امبراطوريتها لدولة محاربة لتستخدمه فى عمليات حربية . وسيعلن البلاطان تركيا في حالة خرق هذا المبدأ أو اذا اقتضى الامر دفع خرق يهدد بالوقوع انهما سيعتبرانها حالتئذ كما لو كانت فى حالة حرب مع الطرف المجنى عليه كما يعتبران الضمانات التى ضمنت بها معاهدة برلين الحالة الراهنة لاراضيها ، كما لوكانت باطلة المفعول .

المادة (٤)

تكون هذه المعاهدة سارية المفعول في خلال ثلاث سنوات محسوبة من يوم تبادل الصور المبرمة

المادة (٥)

يعد الطرفان الساميان المتعاقدان أحدهما الآخر بكتمان فحوى هذه المعاهدة والبرتوكول المرفق بها ووجودهما

المادة (٦)

تبرم هذه المعاهدة وتتبادل الصور المبرمة في خمسة عشر يوما وان أمكن قبلها .

. . . .

برلين فى ١٨ يونيه سنة ١٨٨٧ (ختم) الكونت بسمرك

(ختم) الكونت بول شوفالوف

بروتوكول ملحق سري جداً

تكلة لنصوص المادتين ٢و٣ من المعاهدة السرية المؤرخة اليوم قداتفق كلا البلاطين على النقط الآتية :

١ ـ تعضد المانيا الروسيا كما هي الحال الى الآن في أن تعيد الى بلغاريا حكومة منظمة شرعية وتعد بان لاتوافق بحال من الاحوال على ارجاع البرنس فون باتنبرج •

٢ ـ اذا وجد جلالة قيصر الروسيا نفسه مضطراً الى أن يتولى مهمة الدفاع عن مدخل البحر الاسود صيانة لمصالح الروسيا فان المانيا تتعهد بأن تقف على الحياد وأن تعضد أدبيا وديبلوماسيا الاجراءات التي قد يراها جلالته ضرورية لابقاء مفتاح امبراطوريته فى يده •

٣ ـ يؤلف هذا البرتوكول جزءاً لاينفصل عن المعاهـدة السرية الموقع عليها اليوم فى برلين ويكون له مفعولها ويسري سريانها •

• • • • • • • • • • • •

برلين فى ١٨ يونيه سنة ١٨٨٧

(ختم) الـكونت بسمرك

(ختم) الـكونت بول شوفالوف

٤

التحالف بين فرنسا والروسيا

من وزير خارجية الروسيا مسيو فون جيرس

الى السفير الروسي فى باريس مسيو دى مورنهيم

بطرسبورج في ٩ / ٢١ أغسطس سنة ١٨٩١

ان الحالة الاوربية التى خلقها تجديد المحالفة الثلاثية ... والتعضيد المحتمل من بريطانيا العظمى للاغراض السياسية التى تتوخاها هذه المحالفة قد اقتضيا أن أتبادل الرأى وسفير فرنسا السابق أثناء اقامة مسيو دي لابولاى هنا في الموقف الذي يكون أخلق بحكومتينا اتباعه في الظروف القائمة وبالنظر الى احتمالات بعينها . إذ كانت هاتان الحكومتان — وان بقيتا بعيدتين عن كل محالفة — لا تقلان عن غيرهما اخلاصاً في الرغبة في احاطة السلام بسياج من الضمانات الفعالة .

لذلك رأينا أنفسنا مضطرين لصوغ النقطتين الآتيتين وهما :

(١) لتعيين الاتفاق الودى الذي يؤلف بينهما وتأكيده ، ورغبة في العمل معاً على حفظ السلام الذى يرغبانه من كل قلبيهما ، تصرح الحكومتان بان تتفقا على كل مسألة يمكن أن تعرض السلام العام للخطر .

(٢) اذا تعرض السلام بالفعل للخطر ، وعلى الاخص اذا باتت احدى الدولتين مهددة باعتداء وجب أن يتفاهم الفريقان على الاجراءات التى يقتضى وقوع هذين الاحتمالين من الحكومتين اتخاذها مباشرة وفي الحال .

واني أتشرف بعد إذ عرضت على القيصر أمر هذا التبادل للرأى ونص القرارات التى نشأت من هذا التشاور ، بأن أبلغكم أن جلالته تنازل فوافق على مبادىء التفاهم (التحالف) وانه يسره أن توافق عليه الحكومتان .

وإذ أبلغكم ارادة صاحب الجلالة ورأيه هذا أرجو أن تتفضلوا بعرضه على الحكومة الفرنسية واحاطتى بالقرارات التى تتخذها في شأنه .

جيرس

٥

الاتفاق الروسى الفرنسى العسكرى

(مشروع مؤرخ في أغسطس سنة ١٨٩٢)

انه رغبة من فرنسا والروسيا فى المحافظة على السلام وقصداً منهما الى اتخاذ الاجراءات استعداداً لحرب دفاعية قد تشعلها قوى المحالفة الثلاثية باعتدائها ، لا الى أي غرض آخر قد اتفقت الدولتان على مايلى :

(١) اذا هوجمت فرنسا من ناحية المانيا أو من جانب ايطاليا بمساعدة المانيا فان الروسيا توجه كل ماتيسر لها من قوى لمهاجمة المانيا : واذا هوجمت الروسيا من جانب المانيا أو من النمسا بمساعدة المانيا فان فرنسا توجه كل ما يتيسر لها من قوى لقتال المانيا .

(٢) اذا عبأت دول المحالفة الثلاثية أواحدى هذه الدول جيوشها وجب أن تعبىء فرنسا والروسيا جميع قواهما بمجرد العلم بهذا الحادث دون ماحاجة الى تفاهم سابق، وأن توجها هذه القوى قريباً من الحدود ما أمكن .

(٣) يجب أن تبلغ القوى التي يتيسر توجيهها ضد المانيا ٠٠٠ر٣٠٠ر١ من جانب فرنسا و ٠٠٠ر٧٠٠ الى ٠٠٠ر٨٠٠ من جانب الروسيا ، وأن تزحف هذه القوى بكل همة وسرعة بحيث يكون على المانيا أن تحارب شرقا وغرباً في وقت واحد .

(٤) تتشاور هيئتا أركان حرب البلدين كل وقت فيما يجب اتخاذه لتنفيذ

هذه الاجراءات المنصوص عليها وتسهيل هـذا التنفيذ . وعليهما أن تبلغ كل منهما الاخرى في زمن السلم كلما اتصل أو يتصل بها عن جيوش دول المحالفة الثلاثية . كما يجب أن تدرس وتعد الوسائل والطرق التى لابد منهـا في أوقات الحـرب لتبادل هذه التبليغات

(٥) لا تعقد فرنسا والروسيا صلحاً منفرداً .

(٦) يستمر هذا الاتفاق مادامت المحالفة الثلاثية قائمة .

(٧) تبقى جميع هذه النصوص طي الكتمان "شديد

توقيم الوزير :

توقيع الوزير :

الجنرال رئيس	قائد الفرقة
هيئة أركان الحرب	المستشار
اوبروتشيف	وكيل هيئة أركان حرب الجيش
	بوادیفر

***

من وزير الخارجية الروسية مسيو دى جيرس

إلى سفير فرنسا في بطرسبرغ مسيو دى منتبيللو

سري جداً

بطرسبرغ في ١٥ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣

أرى من واجبى بعد إذ اطلعت ، بناء على أمر مولاي القيصر ، على مشروع الاتفاق العسكري الذي وضعته هيئتا أركان حرب الجيشين الروسي والفرنسي في شهر أغسطس سنة ١٨٩٢ ، وقدمت مذكرتي عنه الى القيصر أن أبلغ سعادتكم أن نص هذا الاتفاق كما وافق عليه جلالة القيصر مبدئياً وكما أمضاه الجنرال أوبروتشيف والجنرال بوادیفر ، يمكن اعتباره في صيغته الحالية كأنه مقبول

نهائياً . — وعلى ذلك تكون هيئتا أركان الحرب بحيث تستطيعان أن تتفاهما في كل وقت وأن تبلغ كل منهما الاخرى كل المعلومات التي يمكن أن تكون نافعة لها .

جيرس

من السفير الفرنسي في بطرسبرغ مسيو دي مونتيبللو

إلى وزير الخارجية الروسية مسيو دي جيرس

بطرسبرغ في ٢٣ ديسمبر ١٨٩٣ و ٤ يناير ١٨٩٤

أتشرف بابلاغ سعادتكم اني تلقيت الكتاب المؤرخ في ١٥ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ الذي تفضلتم سعادتكم بافادتي فيه بأنكم بعد إذ اطلعتم بناء على أمر جلالة القيصر على مشروع الاتفاق العسكري الذي وضعته هيئتا أركان حرب الجيشين الروسي والفرنسي وقدمتم به مذكرة الى القيصر ، رأيتم من واجبكم أن تبلغوني أن نص هذا الاتفاق كما وافق عليه جلالته مبدئياً وكما وقعه مندوبا الحكومتين الجنرال اوبرتشيف والجنرال دي بوادفر في شهر أغسطس ١٨٩٢ ، يمكن اعتباره من الآن فصاعداً كأنه مقبول نهائياً .

وقد بادرت فأبلغت حكومتي هذا القرار ففوضت إلي أن أصرح لسعادتكم مع الرجاء باطلاع جلالة القيصر على هذا القرار ، بأن رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية أيضاً يعتبران الاتفاق العسكري المذكور آنفاً والذي وافق كلا الجانبين على نصه كأنه ساري المفعول من الآن فصاعداً .

وعملا بهذا الاتفاق سيكون في استطاعة هيئتي أركان الحرب من الآن أن تتفاهما في كل وقت وأن تبلغ كل منهما الاخرى جميع المعلومات التي يمكن ان تكون نافعة لها

مونتيبللو

٦

تجديد وتغيير المحالفة

بين فرنسا والروسيا سنة ١٨٩٩

من وزير الخارجية الروسية الكونت مورافييف
الى وزير الخارجية الفرنسية مسيو ديلكاسيه

بطرسبورج في ٢٨ يوليه — ٩ أغسطس سنة ١٨٩٩

أرجو أن تكون الايام القليلة التى قضيتموها ياصاحب السعادة بين ظهرانينا قد أتاحت لسعادتكم من جديد الاقتناع بتوثق روابط الصداقة الحميمة الثابتة التى تربط الروسيا بفرنسا .

ولكي يتجدد الاعراب عن هذا الشعور قد تنازل القيصر اجابة للرغبة التى أبديتموها سعادتكم لجلالته ، ففوضنى في أن أقترح عليكم ياسعادة الوزير أن نتبادل المكاتبة لاثبات مايلى :

«ان الحكومة الروسية القيصرية وحكومة الجمهورية الفرنسية ، سعياً منهما على الدوام الى المحافظة على السلام العام والتوازن بين القوى الاوربية تؤكدان الاتفاق الديبلوماتيكى الذي يعرب عنه كتاب المسيو دي جيرس المؤرخ في ٩ — ٢١ أغسطس سنة ١٨٩١ وكتاب البارون مورنهيم المؤرخ في ١٥ — ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ ورد المسيو ريبو المؤرخ أيضاً فى ١٥ — ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١

«وهما تقرران ان مشروع الاتفاق العسكري الذي يكمل الاتفاق السابق الذكر الوارد فى كتاب المسيو دى جيرس المؤرخ في ١٥ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٣ وكتاب الكونت دي مونتبيللو المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣

و ٤ يناير سنة ١٨٩٤ يبقى ساري المفعول مابقى الاتفاق الديبلوماتيكي المعقود بين البلدين لتأمين مصالحهما المشتركة والدائمة .

وعلى كل من الفريقين أن يلتزم أشد الكتمان حيال مضمون الاتفاقات المذكورة ووجودها . »

واني انتهز فرصة تبليغكم ماتقدم لأجدد لكم ياسعادة الوزير فائق الاحترام .

(توقيع) الكونت مورافييف

من وزير خارجية الجمهورية الفرنسيه المسيو دلكاسيه
الى وزير خارجية الروسيا الكونت مورافييف
بطرسبورج في ٢٨ يوليه و١٩ أغسطس سنة ١٨٩٩

ياسعادة الوزير

في يوم الاحد الفائت لما أبديت لجلالة القيصر بعد موافقة جلالته رأيي في نفع تأكيد اتفاقنا الديبلوماتيكي المؤرخ في شهر أغسطس سنة ١٨٩١ وفي جدوى تثبيت الاتفاق العسكري الذي يقوم مقام الاتفاق الديبلوماتيكي، تنازل جلالته فصرح لي بأن آراءه تطابق كل المطابقة آراء حكومة الجمهورية

وفي كتابكم الذي تفضلتم بارساله الى في صباح اليوم شرفتموني فيه باخباري بأن جلالة القيصر تنازل فأقر الصيغة الاتية التي يوافق عليها رئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية كل الموافقة والتي تم التفاهم عليها من قبل بين سعادتكم وبيني :

« ان حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة الروسية القيصرية سعيا منهما على الدوام الى المحافظة على السلام العام والتوازن بين القوى الاوروبية تؤكدان الاتفاق الديبلوماتيكي الذي يعرب عنه كتاب المسيو دي جيرس المؤرخ في ٩ ـ ٢١ اغسطس سنة ١٨٩١ وكتاب البارون مورينهيم المؤرخ في ١٥ و٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ ورد المسيو ريبوه المؤرخ أيضاً في ١٥ و٢٧ اغسطس سنة ١٨٩١

«وهما تقرران أن مشروع الاتفاق العسكري الذى يكمل الاتفاق السابق الذكر والوارد في كتاب المسيو دى جيرس المؤرخ فى ١٥ و ٢٧ دسمبر سنة ١٨٩٣ وكتاب الكونت دى مونتبيللو المؤرخ ٢٣ دسمبر سنة ١٨٩٣ وفي ٤ يناير سنة ١٨٩٤ يبقى سارى المفعول مابقى الاتفاق الديبلوماتيكى المعقود بين البلدين لتأمين مصالحهما المشتركة والدائمة

وعلى كل من الفريقين أن يلتزم أشد الكتمان حيال مضمون الاتفاقات المذكورة ووجودها»

وانى مغتبط ياسعادة الوزير بأن الايام القليلة التى أمضيتها في بطرسبرغ قد أتاحت لى الاقتناع من جديد بتوثق روابط الصداقة الحميمة الثابتة التى تؤلف مابين فرنسا والروسيا وأرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الاحترام

(توقيع) دلكاسيه

٧

معاهدة بين بريطانيا العظمى واليابان

عن الصين وكوريا

لندن فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢

ان حكومتى بريطانيا العظمى واليابان ، اللتين لاتحدوهما سوى الرغبة فى المحافظة على الحالة الراهنة والسلام العام فى الشرق الأقصى ولأنه يعنيهما فوق ذلك عناية خاصة أن يحافظا على استقلال امبراطورية الصين وامبراطورية كوريا وعلى أملاكهما وأن يضمنا فى هذين البلدين للدول جميعا فرصا واحدة فى التجارة والصناعة ، قد اتفقتا على مايلى :

المادة (١)

ان الطرفين الساميين المتعاقدين اللذين اعترفا فى الوقت الحاضر باستقلال الصين وكوريا ، يعلنان أنهما غير خاضعين فى هذين البلدين لتأثيرات حالات قصية عدائية أيا كانت . لكنه فيما يتعلق بمصالحهما الخاصة ، وهي بالنسبة لبريطانيا العظمى فى الصين على الاخص وبالنسبة لليابان المصلحة الممتازة التى لها فى كوريا من الوجهة السياسية والوجهتين التجارية والصناعية فوق مالها من مصالح فى الصين ، يعترف الطرفان الساميان المتعاقدان بأن فى مكنة كليهما أن يتخذا الاجراءات التى لاتكون مندوحة عن اتخاذها لصون هذه المصالح اذا هددها مسلك عدائي من جانب دولة أخرى أو قلاقل تقع فى الصين أو كوريا فترتب على ذلك أن يصبح من الضروري لأى من الطرفين الساميين المتعاقدين التدخل لحماية أرواح رعاياه وأملاكهم

المادة (٢)

اذا حدث أن تورطت بريطانيا العظمى أو اليابان فى أثناء دفاعها عن مصالحها التى سبق وصفها ، في حرب مع دولة أخرى ، فان الطرف السامي المتعاقد الآخر يلتزم الحياد التام ويعنى بأن يحول دون اشتراك دول أخرى في القتال ضد حليفه

المادة (٣)

اذا انضمت في الحالة المتقدمة دولة أو دول أخري الى أعمال عدائية موجهة ضد هذا الحليف فان الطرف السامي المتعاقد الآخر يبادر إلى معونته ويقاتل في جانبه ويعقد الصلح بالاتفاق معه

المادة (٤)

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على ألا يعقد أحدمنهما بدون أن يسأل الآخر اتفاقاً منفرداً مع دولة أخرى يضر بالمصالح السابق وصفها .

المادة (٥)

كلما تعرضت في رأي بريطانيا العظمى أو اليابان المصالح الآنفة الذكر للخطر أبلغت كل من الحكومتين الأخرى عن ذلك باسهاب وبدون تحفظ

المادة (٦)

يسرى مفعول هذا الاتفاق عقب يوم توقيعه مباشرة ويظل قائما خمس سنوات ابتداء من ذلك اليوم .

فاذا لم يعلن أحد الطرفين الساميين المتعاقدين انتهاءه قبل مضى خمس السنوات باثني عشر شهراً سرى مفعوله سنة تلى اليوم الذي يعلن فيه هذا الطرف السامي المتعاقد أو ذاك انتهاءه . فاذا كان أحد الحليفين مشتبكا في

حرب في وقت يحل فيه الاجل المعين لانتهائه، لبثت المحالفة قائمة إلى أن يعقد الصلح.

. . . .

. . . .

(توقيع) لندسدون
الوزير الاول لخارجية صاحب الجلالة البريطانية
(توقيع) هاياشي
المندوب فوق العادة والوزير المفوض لجلالة امبراطور
اليابان لدى بلاط سان جيمس

٨

الاتفاقية الروسية البلغارية

المؤرخة فى مايو سنة ١٩٠٢

مشروع

١

هذا الاتفاق لايتوخى أغراضاً عدوانية وانما هو اجراء يقابل الاتفاقية العسكرية المعقودة بين النمسا والمجر ورومانيا .

٢

هذا الاتفاق كما قيل في المادة الأولى عمل موجه ضد النمسا والمجر ورومانيا فقط ولايجوز أن يوجه ضد تركيا أو ضد أية دولة بلقانية أخرى .

٣

تضمن الروسيا بكل قواها المحافظة على الأراضى البلغارية وسلامتها

٤

في حالة ما اذا هوجمت بلغاريا أو الروسيا أو كلتا الدولتين معاً من جانب النمسا والمجر أو رومانيا أو من جانبهما معاً أو من ناحية المحالفة الثلاثية تكون الدولتان المتعاقدتان ملزمتين باستخدام كل قواها ووسائلهما في محاربة المهاجين دون أن تهيبا أية تضحية وذلك ابتغاء احراز النصر الكامل .

٥

اذا هددت بلغاريا وحدها من جانب رومانيا دعيت القوى البلغارية الى حمل السلاح ضد رومانيا . لكنه بالنظر الى المساعدة الأدبية بل المسلحة التى وعدت بها النمسا والمجر رومانيا تتعهد الروسيا بأن تعضد بلغاريا

ديبلوماتيكياً . فاذا ذهبت النمسا الى حد تقديم المساعدة الفعلية لرومانيا زودت الروسيا بلغاريا بالمعونة الكافية لالحاق الهزيمة بالنمسا .

فاذا هوجمت الروسيا من جانب النمسا والمجر ورومانيا أو من جانب المحالفة الثلاثية دون أن تبدأ الحرب ضد بلغاريا كانت بلغاريا أيضاً ملزمة بتعبئة قواها وحشدها بناء على خطة توضع اذا طلبت منها الروسيا بدء الهجوم على جنود النمسا والمجر ورومانيا .

٦

اذا نشبت حرب بين الروسيا و بلغاريا من جانب ورومانيا والنمسا والمجر أو المحالفة الثلاثية من الجانب الآخر ، وقفت بلغاريا على الحياد التام تجاه تركيا واستعملت منتهى الحذر في معاملتها لها حتى لا توجد بخلافها مع تلك الدولة تعقدات فى الحالة العامة .

وفيما يتعلق بما تقدم تحشد بلغاريا جيشها على الطونة لملاقاة رومانيا ويكون ذلك وفاقا لخطة ترسم بحيث تبقي جانباً صغيراً من قواتها فى الجهة الاخرى من البلقان لملاحظة الحدود والمحافظة على النظام والهدوء في نفس بلادها .

٧

الخطط اللازمة لتعبئة الجيش البلغارى وتوابعه وحشدها كذلك الخطط اللازمة للدفاع والزحف حسبما تقتضيه الواجبات والاغراض التى تعينها هيئة أركان حرب الجيش الروسى ، يجب وضعها قبلا بارشاد هيئة أركان حرب الجيش الروسى بالاشتراك مع وزارة الحربية البلغارية . وتعرض هذه الخطط على جلالة قيصر الروسيا ليقرها ، واذا لزم الامر ليطلع عليها بعد ذلك ويصححها ويكملها .

٨

القيادة العليا لقوات الروسيا و بلغاريا أثناء الحرب وادارة الاعمال الحربية سواء أكان الجيشان مجتمعين أم منفصلين و بعبارة أخري يحاربان فى ميادين مختلفة تكون على كل حال للقائد الروسى الاعلى ، ويكون لصاحب السمو القيصرى أمير بلغاريا حقوق القيادة العليا في جيشه ولقب القائد الاعلى ويصدر أوامره شخصياً لهذا الجيش . فاذا رغب سموه فى النزول عن هذه الوظيفة لذات أخرى وجب اختيار هذه الذات وبالمثل أيضاً رئيس هيئة أركان حرب الجيش بعد اتفاق سابق مع وزارة الحربية الروسية وبموافقة جلالة قيصر الروسيا .

وتسهيلا للتعامل مع المعسكر الروسى العام يخصص لمعسكر عام قيادة الجيش البلغارى العليا جنرال من الجيش الروسى ويخصص لهذا الجنرال ضابط أركان حرب . ويلحق بكل قائد فيلق أو قسم خاص من الجيش البلغاري ضابط أركان حرب روسى . ولجميع هؤلاء الاشخاص في الفصل في المسائل المتعلقة بعمليات القتال صوت استشاري .

كذلك يخصص لمعسكر القيادة الروسية العليا العام جنرال أو ضابط أركان حرب بلغارى يعينه صاحب السمو القيصري أمير بلغاريا .

٩

لسفن القتال والنقالات التابعة للاسطول الروسى الحق فى أثناء الحوادث الحربية في الانتفاع بجميع الموانىء البلغارية والتزود منها بالمواد الغذائية على اختلاف أنواعها واتخاذ الاجراءات اللازمة لايصادها والدفاع عنها .

يكون الاسطول البلغاري الحربي والتجاري تحت تصرف قائد الاسطول

الروسي العام الذي يكول له الفصل في كل التكليفات التي يرى وجوبها سواء أكانت هذه التكليفات مشتركة أم منفردة .

١٠

هذا الاتفاق يصبح نافذ المفعول بمجرد التوقيع عليه وهو سر من أسرار لدولة ذو شأن ممتاز .

(توقيع) الجنرال ماجور شيلنسكي

٩

معاهدة بين بريطانيا العظمى وفرنسا

عن مصر ومراكش

مؤرخة ٨ ابريل ١٩٠٤

المادة (١)

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانيه انها لا تنوي تغيير الحالة السياسية في مصر وتعلن حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها أنها لن تعرقل اجراءات انجلتره في هذه البلاد بطلب توقيت الاحتلال البريطاني أو بأية صورة أخرى ، وأنها توافق على مشروع الامر الخديوى المرفق بهذه الاتفاقية والمشتمل على الضمانات التي ترى ضرورية لحماية مصالح حملة سندات الدين المصري على شرط أنه بعد نفاذ مفعوله لايدخل عليه تعديل ما الا بموافقة الدول الموقعة على اتفاقية لندن المؤرخة في ١٨٨٥

وقد اتفق على أن تسند الادارة العامة للآثار في مصر الى عالم فرنسي كما كانت الحال من قبل .

المادة (٢)

تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لاتنوى تغيير الحالة السياسية في مراكش . وتعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأن من اختصاص فرنسا السهر على الهدوء في هذه البلاد وتقديم المساعدة لها في كل ماتحتاج اليه من اصلاحات ادارية واقتصادية ومالية وعسكرية وذلك على الاخص لانها جارة متاخمة على مسافة طويلة من مراكش .

وهي تعلن أنها لن تعرقل اجراءات فرنسا المتعلقة بذلك على شريطة أنه

لاتمس هذه الاجراءات الحقوق التي تتمتع بها بريطانيا العظمى في مراكش بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادات بما في ذلك حق الملاحة الساحلية بين الموانيء المراكشيـة وهو الحق الذي بات من نصيب السفن الانجليزية منذ ١٩٠١

المادة (٣)

ستراعي حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها الحقوق التي تتمتع بها فرنسا بمقتضى المعاهدات والاتفاقات والعادات في مصر بما في ذلك الحق المعطى للسفن الفرنسية في الملاحة الساحلية بين الموانيء المصرية .

المادة (٤)

بالنظر الى أن الحكومتين سواء في الاخذ بمبدأ حرية التجارة في مصر وفى مراكش كذلك ، فانهما تعلنان أنهما لن تحاولا اجحافا سواء في وضع الرسوم الجمركية أو غيرها ، أو فى وضع التعريفات الخاصة بالنقل على السكك الحديدية .

وتتمتع تجارة كل من الامتين مع مراكش ومع مصر أثناء مرورها بالممتلكات الفرنسية والبريطانية في أوربا بمعاملة واحدة . وسينظم اتفاق بين الحكومتين شروط هذا المرور ويعين طرقه .

وهذا التعهد المتبادل يبقي سارى المفعول ثلاثين سنة فاذا لم ينذر بانتهائه قبل انتهاء أجله بسنة على الاقل ، امتد هذا الاجل خمس سـنوات قابلة للتجديد خمسا أخرى

ومع ذلك فتحتفظ الحكومة الفرنسية فى مراكش وحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى مصر كل لنفسها بالسهر على ان يكون منح الامتيازات فيما يتعلق بالطرق والسكك الحديدية والموانيء الخ بشروط لايكون من شأنها انتقاص سلطة الدولة على هذه المشروعات الكبيرة

المادة (٥)

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستستخدم نفوذها فى أن لا تكون الشروط التى تطبق على الموظفين الفرنسيين الذين هم فى خدمة المصالح المصرية في الوقت الحاضر أقل نفعاً من الشروط التى تطبق على الموظفين الانجليز الذين يشغلون وظائف مماثلة

واذا خول الموظفون البريطانيون الذين هم في الوقت الحاضر في خدمة المصالح المراكشية شروطا مطابقة فلن تعارض حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها في ذلك

المادة (٦)

لضمان حرية المرور من قناة السويس تعلن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية موافقتها على نصوص معاهدة ٢٩ اكتوبر ١٨٨٨ وسريان مفعولها ولما كانت حرية المرور من قناة السويس مضمونة بهذه الكيفية فيقف تنفيذ الجملة الاخيرة من الفقرة الاولى من المادة ٨ والفقرة الثانية من هذه المادة ايضا

المادة (٧)

لضمان حرية المرور من مضيق جبل طارق قد اتفقت كلتا الدولتين على أن لا تسمحا باقامة تحصينات أو استحكامات خططية من أى نوع على جزء الساحل المراكشى الواقع بين ملايله والمرتفعات التى تطل على شاطيء سيبو الايمن (وذلك فيما عدا هذين الموضعين)

ولا يسري هذا النص مع ذلك على المواضع الواقعة على الساحل المراكشى فى البحر الابيض المتوسط والتى تحتلها أسبانيا في الوقت الحاضر .

المادة (٨)

بالنظر الى شعور الحكومتين بالصداقة الخالصة لاسبانيا فهما تراعيان مراعاة خاصة المصالح الناشئة لاسبانيا من مركزها الجغرافي ومن الاراضى التي تمتلكها على الساحل المراكشي في البحر الابيض المتوسط وستتفاهم الحكومة الفرنسية مع الحكومة الاسبانية على هذه المصالح .

والاتفاق الذى يتم بين فرنسا وأسبانيا على هذا يبلغ لحكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة (٩)

قد اتفقت الحكومتان على أن تعضد كل منهما الاخرى ديبلوماتيكياً في تنفيذ نصوص هذا التصريح عن مصر ومراكش .

. . . .

لندن في ٨ ابريل ١٩٠٤ م

بول كامبون لانسدون

اتفاق سرى ملحق

بمعاهدة ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

بين بريطانيا العظمى وفرنسا

المادة (١)

اذا اضطرت الظروف القاهرة احدى الحكومتين إلى تغيير سياستها حيال مصر ومراكش ، فان التعهدات التى تبادلتها كلتاهما فى المواد ٤ و٦ و٨ من التصريح المعلن اليوم تبقى على حالها سارية المفعول.

المادة (٢)

ان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية لاتنوي في الوقت الحاضر أن

تقترح على الدول أي تعديل لنظام الامتيازات والنظام القضائي في مصر

فاذا رأت الحكومة البريطانية أن من المرغوب فيه ادخال اصلاحات في مصر يكون من شأنها جعل التشريع المصرى مماثلا للتشريع في البلدان المتمدينة الاخرى ، فان الحكومة الفرنسية لا ترفض النظر فى هذه الاقتراحات على شريطة أن تكون حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة للنظر في الطلبات التى قد تقدمها الحكومة الفرنسية لادخال أمثال هذه الاصلاحات فى مراكش

المادة (٣)

قد اتفقت الحكومتان على أن جزءاً معينا من المنطقة المراكشية تحده مليلة وقوطه و . . . . يصبح ضمن منطقة النفوذ الاسبانية فى اليوم الذى تنقطع فيه سيادة السلطان عليه وان ادارة الساحل الممتد من مليلة الى مرتفعات شاطىء سيبو الايمن — وهذا غير داخل — تنتقل الى اسبانيا .

على انه يجب أن توافق اسبانيا رسمياً على النصوص الواردة في المادتين ٤ و ٧ من التصريح المعلن اليوم وان تتعهد بتنفيذها .

كذلك على اسبانيا أن تتعهد بان لا تتصرف في الاراضى الواقعة تحت سيادتها أو فى منطقة نفوذها أو فى بعضها .

المادة (٤)

اذا وقفت اسبانيا موقف الرفض حيال مطالبتها بالموافقة على نصوص المادة المتقدمة فان الاتفاق بين فرنسا و بريطانيا العظمى يصبح على الرغم من ذلك قابلا للتطبيق في الحال على نحو ماجاء في التصريح المعلن اليوم.

المادة (٥)

اذا لم يتيسر الحصول على موافقة الدول الاخرى على الامر المذكور في المادة الاولى من التصريح المعلن اليوم فلا يكون لدى حكومة الجمهورية الفرنسية ماتعترض به علي تسديد الديون المضمونة الممتازة الموحدة بعد ١٥ يوليه سنة ١٩١٠

لندن في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

١٠

مشروع معاهدة بين الروسيا والمانيا

(وهو المسمى بمعاهدة بيجركو المؤرخة فى ٢٤ يوليه سنة ١٩٠٥)

ان صاحبي الجلالة الامبراطورية قيصر الروسيامن جهةوامبراطورالمانيا من جهة أخرى قد اتفقا ، لضمان السلام في أوروبا ، على النقط الاتيةلمحالفة دفاعية هجومية .

— ١ —

يتعهد كل حليف بانه في حالة وقوع اعتداء علىأىمن الامبراطوريتين من جانب دولة أوروبية ، يقوم بمساعدة الحليف الآخر بكل قواته البرية والبحرية .

— ٢ —

يتعهد كلا الطرفين الساميين المتعاقدين بألا يعقدا صلحاً منفرداً مع خصم مشترك .

— ٣ —

يسري مفعول هذه المعاهدة اعتبارا من اللحظة التى يعقد فيها الصلح بين الروسيا واليابان ويبقى ساريا مادام لم ينذر بانتهائها قبل ذلك بسنة.

— ٤ —

بعد ان تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول يتولى قيصر الروسيا ابلاغ فرنسا نصها ويقترح عليها الانضمام الى معاهدة المتحالفين .

(توقيعات)　　　　غليوم　　　　نيقولاوس

(بالامر)　　　　فون تشيرسكي وبوجندورف　　　　بيريليف

١١

الاتفاقية الروسية الانكليزية

المؤرخة فى ٣١ أغسطس سنة١٩٠٧

ان جلالة قيصر الروسيا وجلالة ملك المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وايرلندا ومستعمرات بريطانيا العظمى فيما وراء البحار، وامبراطور الهند :

نظرا لرغبتهما الأكيدة في التفاهم على مسائل مختلفة تتناول مصالح بلادهما فى القارة الاسيوية ، قد قررا الاتفاق على شروط يتفادى معها من امكان حدوث سوء تفاهم بين الروسيا وانكلترا وعينا لهذا الغرض مفوضين عنها :

من لدن جلالة قيصر الروسيا :

كبير أمناء البلاط العالى ووزير الخارجية اسكندر ايزفولسكي

ومن لدن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والمستعمرات البريطانية فيماوراء البحاروامبراطورالهند :

السير ارثر نيكولصن مندوبه فوق العادة ووزيره المفوض لدى جلالة قيصر الروسيا .

فبعد تبادل الاطلاع على أوراق اعتمادهما والتثبت من صحتها اتفقا علي مايلى :ـ

الاتفاق الخاص بفارس

حيث ان حكومتى الروسياوبريطانياالعظمى متفقتان على احترام استقلال ايران فهما ترغبان رغبة خالصة فى المحافظة على النظام في جميع أراضى تلك البلاد وتشجيع تطورها السلمي، والعمل على أن تكون كل الامم الاخرى فيما يتعلق بتجارة تلك البلاد وصناعتها على قدم المساواة

وحيث ان الحكومتين تعتبران أن لكل منهما بالنسبة للمبادىء الجغرافية

والاقتصادية مصلحة أية مصلحة في المحافظة على السلام والنظام في بعض أقاليم ايران الواقعة من ناحية على الحدود الروسية ومن الناحية الاخرى على حدود افغانستان وخوزستان .

وحيث أن الحكومتين تحدوهما الرغبة فى تجنب كل ما من شأنه أن يؤدي الى تضارب مصالحهما الخاصة في أقاليم ايران .

فقد اتفقتا على مايلي :

— ١ —

تتعهد بريطانيا العظمى أولا بأن لا تطلب لنفسها أو لمنفعة الرعايا البريطانيين امتيازات ما ذات صبغة سياسية أو تجارية ، كالامتيازات الخاصة بانشاء السكك الحديدية والبنوك والتلغرافات والطرق ووسائط النقل والتأمينات ، وذلك شمالى خط يمتد من قصر شيرين ماراً باصفهان ويزد وققش وينتهى عند نقطة تقابل الحدود الروسية الافغانية . وثانياً ألا تقيم العراقيل فى سبيل طلبات خاصة بامتيازات تعضدها الروسيا في هذا القسم . ومفهوم كل الفهم ان الأماكن الآنف ذكرها تابعة للمنطقة التى لا يحق لبريطانيا العظمى أن تطلب فيها امتيازات من النوع السالف الذكر

— ٢ —

تتعهد الروسيا من جانبها أولا بأن لا تطلب لنفسها أو تعضد رعاياها الروسيين أو رعايا غيرها من الدول في طلب امتيازات ما ذات صبغة سياسية أو تجارية كالامتيازات الخاصة بانشاء السكك الحديدية والبنوك والتلغرافات والطرق ووسائط النقل والتأمينات ، وذلك جنوبي خط يمتد من الحدود الافغانية ماراً بجازيق وبردشان وقرمان وينتهي عند بندرعباس . وثانياً ألا تقيم العراقيل في سبيل طلبات خاصة بامتيازات من هذا النوع تعضدها حكومة بريطانيا العظمى . وجلي أن الأماكن الآنف ذكرها تابعة للمنطقة التى لا يحق للروسيا أن تطلب فيها امتيازات من النوع السالف الذكر .

— ٣ —

تتعهد الروسيا بألا تقيم العراقيل في سبيل منح امتيازات للرعايا البريطانيين في المناطق الايرانية الواقعة بين الخطوط المذكورة في ١ ، ٢ قبل أن تفاوض انجلترة في هذا الشأن

وتتعهد بريطانيا العظمي بالمثل فيما يتعلق بمنح امتيازات من أي نوع للرعايا الروسيين في نفس هذه المناطق الايرانية

وكل الامتيازات القائمة في الآونة الراهنة في المناطق السالفة الذكر تبقى على حالها .

— ٤ —

من الواضح أن ايرادات جميع الجمارك الايرانية فيما عدا جمرك فارستان وجمرك الخليج الفارسي ، وهي الايرادات الضامنة لمبالغ وفوائد القروض التي عقدتها حكومة الشاه و بنك الخصم والتسليف ، تظل كما كانت الحال قبل الآن مخصصة لهذا الغرض . كذلك واضح ان ايرادات جمارك فارستان الايرانية والخليج الفارسي وايرادات صيد الاسماك في بحر قزوين داخل الحدود الايرانية وايرادت مصالح البريد والتلغرافات تخصص لوفاء القروض التي عقدتها حكومة الشاه لدي بنك ايران الامبراطوري قبل عقد هذه المعاهدة

— ٥ —

في حالة عدم انتظام دفع مبالغ وفوائد القروض التي عقدت لدى بنك الخصم والتسليف وبنك ايران الامبراطوري قبل يوم توقيع هذه المعاهدة ، وفي حالة ماترى الروسيا ضرورياً أن تفرض الرقابة على موارد الايرادات الضامنة لوفاء القرض المعقود لدى أول البنكين الآنف ذكرهما بانتظام ـ تلك الموارد الكائنة في المنطقة الموضحة في البند الثاني من المعاهدة الحالية ، وفي حالة ماتري بريطانيا العظمى من الضروري فرض الرقابة على موارد الايرادات

الضـامنة لوفاء القروض المعقودة لدى ثانى البنكين المذكورين بانتظام وهى الموارد الموجودة في المنطقة الموضحة في البند الاول من المعاهدة الحالية ،

تتعهد الحكومتان الروسية والانجليزية بأن تتبادلا الرأى بصفة ودية للاتفاق على الاجراءات اللازمة لهذه الرقابة وتتجنبا بذلك كل المشاكل التى يمكن أن تتعارض مع المبادىء المقررة في المعاهدة الحالية

اتفاق خاص بافغانستان

ان الطرفين السـاميين المتعاقدين لرغبتهما في اقرار النظام التام على حدودهما في آسيا الوسطى والمحافظة على السلام الدائم ، قد اتفقا على مايلى :

— ١ —

تعلن حكومة صـاحب الجلالة البريطانية أنها لاتنوي تغيير مركز افغانستان السياسى وتتعهد بان تجعل تقرير نفوذها فى افغانستان بصفة سلمية فقط وألا تستخدم في افغانستان وسائل أو تحمل افغانستان على اتخاذ اجراءات يمكن أن تهدد الروسيا .

وتعلن الحكومة الروسية القيصرية من جانبها أنها تعتبر افغانستان خارجة عن منطقة النفوذ الروسية وتتعهد بأن تطلب وساطة حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى كل معاملاتها السياسية مع افغانستان ، كما تتعهد بألا تبعث الى افغانستان بأى وكلاء

— ٢ —

أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد أعلنت في المعاهدة الموقع عليها في كابول فى ٢١ مارس ١٩٠٥ أنها تعترف بالمعاهدات المعقودة مع المرحوم الامير عبـد الرحمن وانها لا تسعي الى التدخل في ادارة البلاد الافغانية الداخلية ، فبريطانية العظمى تتعهد بألا تخرق المعاهدة الآتية الذكر وألا

تضم أجزاء من افغانستان أو تحتلها ، وألا تتدخل في الشئون الداخلية لهذه البلاد على شريطة أن يقوم الأمير بتعهداته بازاء حكومة صاحب الجلالة البريطانية المبنية على المعاهدة السالفة الذكر .

— ٣ —

للمندوبين الروسيين والافغانيين الموكول اليهم تنظيم المعاملات على الحدود في أقاليمها أن ينشئوا بين بعضهم البعض صلات مباشرة متبادلة للفصل في المسائل المحلية التى ليست لها صبغة سياسية .

— ٤ —

تعلن حكومتا الروسيا وبريطانيا العظمى أنهما فيما يتعلق بالتجارة في افغانستان تقران مبدأ المساواة في الحقوق القائمة على المعاهدات وتقرران أن تتناول التجارة الروسية والتجار الروسيين جميع التسهيلات المخولة فعلا والتى تخول في المستقبل للتجار الانجليز أو الهنود الانجليز . فاذا اقتضى تطور المعاملات التجارية فيما بعد تعيين مندوبين تجاريين فتتفق الحكومتان إذ ذاك على اجراءات معينة تراعى فيها حقوق الأمير السامية

— ٥ —

لايسري مفعول هذه النصوص إلا بعد أن تبلغ حكومة بريطانيا العظمى الحكومة الروسية موافقة الأمير على الشروط الواردة آنفاً

. . . .

. . . .

تحريراً فى بطرسبورغ من نسختين في ١٨ و٣١ أغسطس ١٩٠٧

(توقيع) ايزفلسكي   (توقيع) نيكولسن

١٢

الاتفاق الالمانى الفرنسى المراكشى

المؤرخ فى ٩ فبراير ١٩٠٩

انه بناء على رغبة الحكومة الالمانية الامبراطورية وحكومة الجمهوريه الفرنسية فى تسهيل تنفيذ معاهدة الجزيرة قد اتفقتا على تعيين الموقف الذي تتخذانه حيال نصوص تلك المعاهدة تجنباً لاسباب سوء التفاهم في المستقبل .

لذلك تعلن

حكومة الجمهورية الفرنسية التى لاتنوي الافتئات على الدولة الشريفية أو استقلالها والمصممة على المحافظة على المساواة في الحقوق الاقتصادية وألا تعرقل تبعاً لذلك المصالح الالمانية التجارية والصناعية .

والحكومة الألمانية الأمبراطوية التى لاتبغي في مراكش غير المصالح الاقتصادية والتى تسلم بأن مصالح فرنسا السياسية الخاصة فى تلك البلاد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعمل على إقرار النظام والسلام الداخلي فيها والمصممة على ألا تعرقل هذه المصالح

أنهما لاتتخذان أو تعضدان اجراءات ترمي الى الحصول على امتياز اقتصادي لمصلحتها أو لمصلحة دولة أخرى ، وأنهما تحاولان تخصيص رعاياها للأعمال التى يستطيعون القيام بها .

تحريراً فى برلين فى ٩ فبراير ١٩٠٩

(توقيع) فون شين (توقيع) جيل كمبون

١٣

اتفاق راكونيجى بين الروسيا وايطاليا

المؤرخ فى ٢٤ اكتوبر ١٩٠٩

١ ـ تعنى الروسيا وايطاليا بصفة خاصة بالمحافظة على الحالة الراهنة فى البلقان

٢ ـ فى كل الحالات التى قد تطرأ فى البلقان يجب عليهما فيما يتعلق بتطور دول البلقان أن تصرا على اتباع مبدأ القوميات مع استبعاد كل سيادة أجنبية

٣ ـ ينبغي عليهما في الاعمال التى تشتركان فيها أن تحولا دون وقوع كل ما من شأنه أن يتعارض مع الاغراض السابقة . ومعنى « العمل المشترك » العمل الديبلوماتيكي . وكل تدخل آخر فى الاحوال الطارئة يحفظ تقرير الخطة فيه لتفاهم تال

٤ ـ إذا أرادت الروسيا وايطاليا أن تعقدا فيما يتعلق بالشرق الاوروبي معاهدات مع دولة ثالثة غير المعاهدات القائمة بالفعل فلا يجوز لاية من الدولتين أن تفعل ذلك الا باشتراك الاخرى معها فى نفس الوقت

٥ ـ تتعهد ايطاليا والروسيا بالنظر بعين العطف الى المصالح الروسية فى مسألة المضايق والمصالح الايطالية فى طرابلس وبرقة

١٤

المعاهدة الالمانية الروسية عن فارس

مؤرخه في ١٩ اغسطس سنة ١٩١١

فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ وقع في بطرسبرغ الكونت فون بورتاليس سفير المانيا والمسيو نيراتوف وزير الخارجية الروسية بالنيابة الاتفاق الآتي وهو:

عملا بالمبدأ القاضي بان تتمتع تجارة الامم جميعاً فى فارس بحقوق متساوية ونظراً إلى أن للروسيا فى تلك البلاد مصالح خاصة في حين لا تبغي المانيا فيها إلا أغراضاً تجارية فقط فقد اتفقت الحكومتان الالمانية والروسية على النقط الآتية وهي:

المادة (١)

تعلن حكومة المانيا الامبراطورية أنها لا تحدوها أية نية في أن تطلب لنفسها شمالى خط يمتد من قصري ـ شيرين ماراً باصفهان ويزد وخاخو حتى يصل الى الحدود الافغانية تحت خط عرض خازيق ـ امتيازات خاصة بالسكك الحديدية أو الطرق أو الملاحة أو التلغرافات ، أو تؤيد طلبات متعلقة بذلك من جانب الرعايا الالمان أو الاجانب .

المادة (٢)

ان الحكومة الروسية التى تنوى الحصول من الحكومة الفارسية على امتياز بانشاء شبكة من السكك الحديدية في شمال فارس تتعهد من جانبها بأن تحصل فيما تحصل عليه على امتياز بانشاء سكة ينبغى أن تبدأ من طهران وتنتهي عند خانقين وذلك لربط شبكة السكك الحديدية على الحدود التركية الفارسية بخط صديجه ـ خانقين بمجرد الانتهاء من مد هذا الفرع لسكة قونية ـ بغداد

الحديدية. ويجب بعد الحصول على الامتياز أن يبدأ العمل فى الخط الحديدى الآنف الذكر بعد سنتين على الاكثر من الفراغ من مدفرع صديجه خانقين وأن ينتهى فى خلال أربع سنوات. وتحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق تعيين الخط الذي تسير فيه السكة المعنية بهذا الكلام عن أن تراعي فى ذلك رغبات الحكومة الالمانية وستشجع كلتا الحكومتين النقل الدولى على خطي خانقين — طهران وخانقين بغداد وتتجنبان كل اجراء يعوق هذا النقل كفرض عوايد مرور أو ضرائب فاذا لم يبدأ العمل فى خط خانقين طهران بعد سنتين من فراغ فرع صديجه — خانقين فتبلغ الحكومة الروسية الحكومة الالمانية انها مستغنية عن امتياز الخط الاخير. وعندئذ تكون للحكومة الالمانية الحرية في طلب هذا الامتياز لنفسها.

المادة (٣)

تنويها بالاهمية العامة التى ينطوى عليها تحقيق سكة حديد بغداد الحديدية بالنسبة للتجارة الدولية تتعهد الحكومة الروسية بأن لاتتخذ اجراءات من شأنها أن تعوق انشاء هذه السكة أو تمنع من اشتراك رؤوس الاموال الاجنبية فى مشروعها، وذلك على شريطة أن لاتتحمل الروسيا في سبيل ذلك آية تضحيات مالية كانت أو اقتصادية.

المادة (٤)

تحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق التنازل لاية جماعة مالية أجنبية تختارها هي عن انشاء وصلة السكة الحديدية المراد انشاؤها بين شبكتها الحديدية في خاوس وخط صديجه — خانقين، بدل قيامها هي بذلك الانشاء.

المادة (٥)

تحتفظ الحكومة الروسية لنفسها بحق الاشتراك في العمل بالصورة التى

ترغب فيها على ألا يكون لهذا دخل ما في كيفية انشاء الخط المعنى بهذا الكلام كما تحتفظ لنفسها بحق امتلاك الخط فى مقابل دفع النفقات التى يكون المنشىء قد صرفها في الواقع . ويتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان فوق ذلك بأن يشاطر أحدهما الآخر التعريفات أو ماسواها من الامتيازات التى يحصل عليها أي منهما فيما يتعلق بهذا الخط

ويسرى على كل حال ماتضمنه هذا الاتفاق من ترتيبات أخرى .

١٥

المعاهدة البلغارية الصربية

المؤرخة فى ٢٩ فبراير ١٩١٢

ان جلالة فرديناند الاول قيصر بلغاريا وجلالة بطرس الاول ملك صربيا يحدوهما الايمان باشتراك مصالح دولتيهما وشعبيهما الاخوين البلغاريين والصربيين وتماثل مصائرهما ، وتدفعهما الرغبة والتصميم على صيانة هذه المصالح والعمل على تنميتها بكل قواهما ، قد اتفقا على مايلى :

المادة(١)

أن قيصرية بلغاريا ومملكة صربيا تضمن كل منهما للاخرى استقلال ادولتها وسلامة أراضيها . وهما تتعهدان بأن تبادر كل منهما الى معونة لاخرى بكل قواها بلا شرط أوقيد اذا اعتدت عليها دولة أو دول .

المادة (٢)

يتعهد كلا الطرفين المتعاقدين بأن يؤيد كل منهما الآخر بكل قواه إذا حاولت إحدى الدول العظمى ولو إلى أجل انتزاع منطقة من المناطق البلقانية الواقعة تحت السيادة التركية في الوقت الحاضر لنفسها أو احتلالها أو شغلها بجنود ، فاعتبرت إحدى الدولتين هذا العمل مضراً بمصالحها الحيوية أو باعثاً على الحرب.

المادة (٣)

تتعهد كلتا الدولتين المتعاقدتين بأن لاتعقدا صلحاً إلا معاً وبعد تفاهم سابق .

المادة (٤)

لكي يكون تنفيذ هذه المعاهدة على أتم صورة وأوفاها بالغرض ستعقد

اتفاقية عسكرية يعنى فيها باثبات كل ما يجب أن يتفق عليه في شأن العلاقة التي تكون بين القيادات العليا في وقت السلم فيما يتعلق بالتنظيم العسكري والتجنيد والتعبئة ، كذلك كل ما يذكر عن الاستعدادات الحربية وحالة الحرب وادارتها بنجاح . وهذه الاتفاقية العسكرية ستكون بمثابة جزء لا يتجزأ من المعاهدة الحالية . وسيؤخذ في وضعها بعد توقيع هذه المعاهدة بخمسة عشر يوماً على الأكثر على أن تكون جاهزة بعد شهرين على أبعد تقدير

المادة (٥)

تبقى المعاهدة الحالية والاتفاقية العسكرية الآنفة الذكر ساريتي المفعول من يوم توقيعهما الى ٣١ ديسمبر ١٩٢٠ بما في ذلك هذا اليوم . ويمكن مدهما مهلة أخرى ولكن فقط بعد تفاهم تكميلي يؤكده الطرفان المتعاقدان . فاذا كان أحد الطرفين في يوم انتهاء المعاهدة في حرب أو في حالة تكون الحرب سببها بقيت المعاهدة والاتفاقية العسكرية نافذتي المفعول إلى أن يعقد الصلح ويصفي المركز الذي تكون الحرب قد خلقته .

المادة (٦)

. . . .

المادة (٧)

. . . .

تحريراً في صوفيا في ٢٩ فبراير سنة ١٩١٢

ملحق سري

للمعاهدة البلغارية الصربية السابقة

(١)

اذا حدثت في تركيا قلاقل داخلية وكانت تهدد مصالح الطرفين المتعاقدين حكومة وشعباً أو مصالح أي منهما ، أو في حالة ماإذا تزعزعت الحالة الراهنة في شبه جزيرة البلقان من جراء نشوء متاعب لتركيا في الداخل أو في الخارج ، قدم الطرف الذي يقتنع قبلا بضرورة التدخل المسلح اقتراحا مسبباً بما يرتئيه الى الطرف الآخر الذي يكون عليه أن يتبادل والطرف الاول الرأي فيه ، فاذا اختلف معه وجب أن يجيبه جوابا مفصلا . أما اذا اتفقا على عمل مسلح فيجب أن يبلغا أمره الى الروسيا فاذا لم تعترض عليه هذه ، أخذ الطرفان المتحالفان في تنفيذ الاجراءات الحربية التي يتفق عليها يحدوهما في كل شيء الشعور بتماسكهما عاملين على صيانة مصالحهما المشتركة . وفي حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على الروسيا للفصل فيها مع العلم بأن حكمها يربط الطرفين المتعاقدين . فاذا لم ترد الروسيا إبداء رأيها وترتب على ذلك عدم تفاهم الطرفين المتعاقدين ، ثم رأى الطرف المصمم على التدخل المسلح أن يقاتل تركيا على الرغم من ذلك ، فانه يكون على الطرف الآخر أن يلتزم حيال حليفه الحياد مع العطف ، إلا إذا دخلت دولة ثالثة الحرب في جانب تركيا ، فعندئذ يجب أن يعبىء هذا الطرف جيشه طبقاً لما تنص عليه الاتفاقية العسكرية ، وأن يبادر إلى مساعدة حليفه بكل قواه .

(٢)

تدير هيئة مشتركة من سلطات الطرفين المتحالفين المنطقة المنصوص عنها

في الاجراءات المشتركة المذكورة في المادتين ١ و ٢ من المعاهدة والمادة ١ من هـذا الملحق السرى ، وتصفى هـذه المنطقة بمجرد عودة السلام بحيث لاتتجاوز فترة مابعد العودة ثلاثة أشهر — طبقاً للقواعد الآتية :

تعترف صربيا بحقوق بلغاريا في المنطقة الكائنة شرقى رودوب ونهـر سترومه ، وتعترف بلغاريا بحقوق صربيا في المنطقة الكائنة فى شمال شار بلانينا وغربها . (ويلى ذلك تفصيلات أخرى عن تحديد المناطق المشتركة فيهامصالح الفريقين مما لايهم القارىء كثيراً — المترجم) .

(٣)

يقدم الطرفان المتماقدان معاً صورة من المعاهدة مع هذاالملحق السرى وكذلك الاتفاقية العسكرية الى الحكومة القيصرية الروسية ويرجوانها الاطلاع عليهاواتخاذ موقف مشرب بالعطف حيال الاغراض الواردة فيها ثم يرجوان القيصر في أن يتنازل جلالته فيقبل المهمة التى تتقـدم اليه والى حكومته بها هذه المعاهدة ويتفضل بالموافقة عليها .

(٤)

كل خلاف ينشأ عند تفسير أية مادة من هذه المعاهدة والملحق السرى والاتفاقية العسكرية وتنفيذها يكون الفصل النهائي فيه للروسيا بمجرد اعلان هذا الطرف أو ذاك استحالة الوصول الى اتفاق بالمفاوضات المباشرة .

(٥)

لاتنشر مادة من هـذه المعاهدة السرية أو تبلغ الى دولة أخرى دون تفاهم سابق بين الطرفين المتماقدين وموافقه الروسيا .

تحريراً في بلغراد في ٢٩ فبراير ١٩١٢

الاتفاقيه العسكرية بين بلغارية وصربيا

مؤرخة في ٢٩ أغسطس ١٩١٢

سرى جداً

المادة (١)

تتعهد مملكتا صربيا وبلغاريا فيما يتعلق بالحالات الواردة في المادتين الاولى والثانية من معاهدة التحالف وفي المادة الاولى من الملحق السري للمعاهدة المذكورة ، بأن تقدم كل منهما للاخرى يد المساعدة فتقدم بلغاريا قوة حربية لا تقل عن ٢٠٠٫٠٠٠ وتقدم صربيا ١٥٠٫٠٠٠ تدرب على الاعمال الحربية على حدود الدولة المعنية وخارج منطقتها .

. . . .

. . . .

المادة (٢)

تتعهد صربيا في حالة ما اذا هاجمت رومانيا بلغاريا أن تعلن الحرب في الحال على رومانيا وأن ترسل ضدها قوة من جنودها لا تقل عن ١٠٠٫٠٠٠ رجل إما الى الطونة الاوسط وإما الى ميدان القتال في دبروجه .

وتتعهد صربيا فى حالة ما اذا هاجمت تركيا بلغاريا بأن تغزو الاراضى التركية وأن ترسل الى ميدان القتال على نهر الواردار قوة من جنودها المعبئة لاتقل عن ١٠٠٫٠٠٠

فاذا كانت صربيا مشتبكة حينئذ مع دولة أخرى فى قتال (وحدها أو مع بلغاريا) فتكون مكلفة بابتعاث ماتيسر من الجنود ضد رومانيا أو تركيا .

المادة (٣)

تتعهد بلغاريا فى حالة ما اذا هاجمت النمسا والمجر صربيا بأن تعلن الحرب في الحال على النمسا والمجر وأن ترسل الى الاراضى الصربية قوة من جنودها لاتقل عن ٢٠٠٫٠٠٠ تحارب النمسا والمجر بالاشتراك مع الجيش الصربى هجوماً ودفاعا .

وهذه التعهدات من جانب بلغاريا لمصلحة صربيا تبقى أيضاً نافذة المفعول فى حالة ما اذا أدخلت النمسا والمجر بالاتفاق مع تركيا أو بدون هذا الاتفاق جنوداً الى سنجق نوفي بازار بأية حجة كانت فاضطرت صربيا بذلك أما الى اعلان الحرب على النمسا والمجر وإما الى ابتعاث جيشها الى السنجق للدفاع عن مصالحها هناك فدعا ذلك الى اصطدامها بالنمسا والمجر .

وتتعهد بلغاريا في حالة ما اذا هاجمت تركيا صربيا بأن تزحف فى الحال على الاراضى التركية وترسل من جنودها المعبئة طبقاً للمادة الاولى من الاتفاقية الحالية جيشاً لايقل عن ١٠٠٫٠٠٠ مقاتل الى ميدان الواردار .

وتتعهد بلغاريا فى حالة ما اذا هاجمت رومانيا صربيا بان تهاجم الجيش الرومانى بمجرد عبوره للطونة ودخوله في الاراضى الصربية ، كما تتعهد بمساعدة صربيا بكل مايسعها من الجنود اذا كانت — أى بلغاريا — مشتبكة بالفعل في حرب مع دولة أخرى وحدها أو مع صربيا وفاقاً لاحدى الحالات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة (٤)

يتعهد كل من الطرفين المتحالفين في حالة ما اذا أعلن كلاهما الحرب على تركيا بناء على الاتفاق الآنف الذكر بأن يرسل من القوة المعبئة طبقاً للمادة الاولى من هذه الاتفاقية جيشاً مؤلفاً من ١٠٠٫٠٠٠ مقاتل على الاقل الى ميدان الواردار مالم تكن هنالك اتفاقات خاصة تتعلق بذلك .

المادة (٥)

اذا أعلن أحد الطرفين المتعاقدين الحرب على دولة ثالثة دون تفاهم أو اتفاق سابق مع الطرف الآخر فيكون الطرف الآخر فى حل من التعهدات الواردة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية . لكنه فى خلال الحرب يكون عليه التزام الحياد المشرب بروح الصداقة وأن يعبىء فى الحال جيشاً من ٥٠٠٠٠ رجل على الاقل ليتيح لحليفه على قدر الامكان أن يتحرك فى شيء من الحرية .

المادة (٦)

لايجوز لاي من الطرفين المتعاقدين بدون تبليغ أو اتفاق سابق مع الطرف الآخر أن يعقد مع الخصم هدنة تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة . — وليس للطرفين المتعاقدين أن يدخلا فى مفاوضات صلح أو يعقدا معاهدة صلح الا بعد أن يتفاهما على ذلك

المادتان (٧) و (٨)

(تتناولان الترتيبات المتعلقة بالقيادة مما لاحاجة الى إثباته ــ المترجم)

المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣

(تتعلق بشئون ثانوية خاصة بتموين الجيشين و نقل الجرحى والمرضى وبأشياء أخرى ضربنا صفحاً عن ايرادها ــ المترجم)

المادة (١٤)

يسري مفعول هذه الاتفاقية بمجرد التوقيع عليها ويظل نافذاً الى أن

تنتهي مدة معاهدة التحالف التي تعتبر هذه الاتفاقية جزءاً منها لايتجزأ .
تحريراً في بلغراد وصوفيا في ٢٩ أغسطس ١٩١٢

(تو قيعات)	(توقيعات)
الملك بطرس	الملك فرديناند
ميلانو فتش	جيشوف
الجنرال بوتنك	الجنرال فتشيف

١٦

الاتفاقية البحرية

بين الروسيا وفرنسا

سري

المادة الاولى — تعمل قوات فرنسا والروسيا البحرية معا في كل الحالات التي تنص فيها المحالفة على تعاون الجيوش البرية وتحتمه .

المادة الثانية — يستعد للعمل المشترك بين القوات البحرية ويكون هذا الاستعداد له في وقت السلم

ولهذا يخول رئيسا اركان حرب البحريتين من الآن أن يتخابر أحدهما مع الآخر ويتبادلا الانباء ويدرسا كافة الاحتمالات الحربية ويتفقا على جميع الخطط العسكرية

المادة الثالثة — يتشاور رئيسا أركان حرب البحريتين شخصيا مرة في السنة على الاقل ويثبتان تشاورهما في محاضر

المادة الرابعة — يكون حكم هذه الاتفاقية من حيث مدتها وانتهائها وكتمان أمرها حكم الاتفاقية العسكرية المؤرخة في ١٧ اغسطس ١٨٩٢ والمعاهدات الناجمة عنها

باريس في ١٦ يوليه ١٩١٢

رئيس أركان حرب البحرية الفرنسية	رئيس أركان حرب البحرية الروسية
(توقيع) أوبرت	(توقيع) البرنس ليفن
وزير البحرية	وزير البحرية
(توقيع) م . دلكاسيه	(توقيع) ج . جريجوروفتش

١٧

مكاتبة بين غراى وكمبون

من السير أدوارد غراي الى المسيو كمبون سفير فرنسا فى لندن

وزارة الخارجية فى ٢٢ نوفبر ١٩١٢

عزيزي السفير

فى السنوات الاخيرة كان الخبراء الفرنسيون والبريطانيون فى الشئون البحرية والحربية يتشاورون من آن لآخر وقد كان مفروضا دائما أن تشاورهم لا يقيد فى المستقبل حرية أية من الحكومتين فى أن يكون لها القول الفصل فيما اذا كانت تمديد المساعدة الحربية الى الاخرى أم لا وقد اتفقنا على أن مشاورات الخبراء لا تربط الحكومتين ولا يصح اعتبارها ملزمة لهما بمساعدة احداهما الاخرى فى حرب لم تقع بعد وقد لا تقع أبداً . وهكذا يكون مثلا توزيع القوات البحرية الفرنسية والبريطانية فى اللحظة المقسومة غير قائم على تعهد بالتعاون فى حالة الحرب

ومع ذلك فقد اشرتم الى أنه قد يكون على اعظم جانب من الاهمية للحكومتين ان تعلما ماذا كان يصح أن تعتمد كل منهما على معونة الاخري من الوجهة العسكرية اذا كانت ثمة أسباب وجيهة تدعوها الى افتراض أن هنالك اعتداء تخشى وقوعه من جانب دولة ثالثة دون مسوغ

وقد وافقتكم على أنه اذا كان لدى كل من الحكومتين اسباب وجيهة تجعلها تتوقع اعتداء لا مسوغ له من جانب دولة ثالثة أو حالة تهدد السلام العام فيكون عليها ان تتفاوض مع الاخري فيما اذا كان ينبغى عليهما أن تعملا معا على دفع الاعتداء أو المحافظة على السلام ، وأى الاجراءات تكونان

على استعداد لاتخاذها معاً في هذه الحالة . فاذا اقتضت هذه الاجراءات عملا مسلحاً نظر في خطط هيئتي أركان الحرب العامة ثم فصلت الحكومتان في مبلغ القدر اللازم لتنفيذها .

ادوارد غراى

من الموسيو كمبون الى السير ادوارد غراى

السفارة الفرنسية فى لندن فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٢

عزيزي السير ادوارد

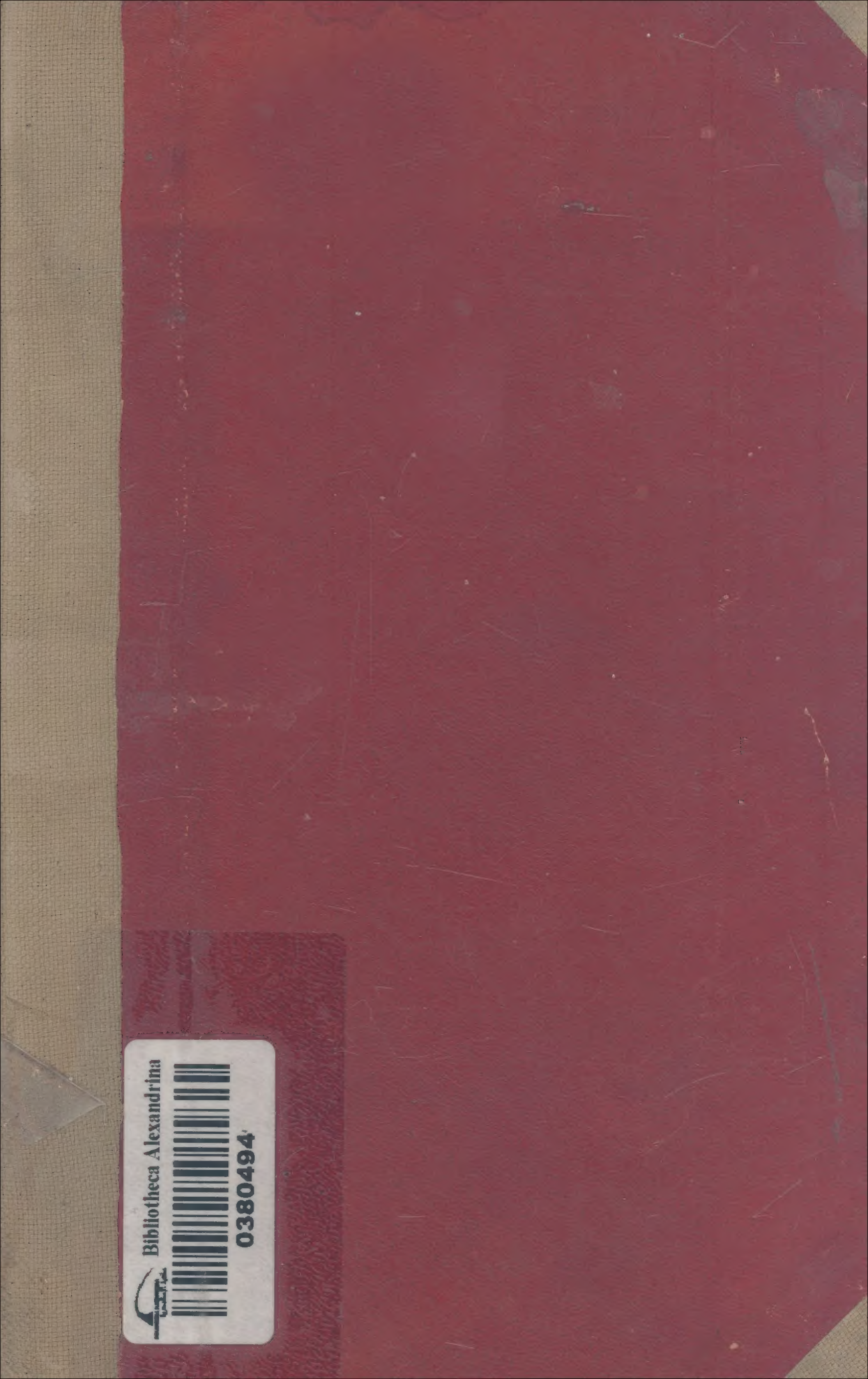
لقد ذكرتموني فى كتابكم المؤرخ أمس في ٢٢ نوفمبر بأنه في السنوات الاخيرة كان خبراء فرنسا وبريطانيا العظمى الحربيون والبحريون يتشاورون من آن لآخر ، وانه كان مفروضاً دائما أن هذه المشاورات لا تقيد بحال من الاحوال حرية كل من الحكومتين فى أن يكون لها في المستقبل الفصل فيما اذا كانت تساعد الاخرى بقوة السلاح . وان هذه المشاورات بين خبراء الطرفين لاتعتبر بمثابة اتفاق يلزم حكومتينا بالتدخل بالفعل في حالات بعينها ولن تعتبر كذلك فى المستقبل ، وانى أبديت أنه قد يكون على أعظم جانب من الاهمية لكل من الحكومتين أن تعرف ما اذا كان يمكنها أن تعتمد على معونة الاخرى من الوجهة العسكرية متى كانت لديها أسباب وجيهة تدعوها الى التخوف من اعتداء دولة ثالثة بلامسوغ

وكتابكم يرد على هذه النقطة . وقد خولت أن أثبت أن كلا من حكومتينا متى ما كانت لديها أسباب جدية تخشى معها وقوع اعتداء من جانب دولة ثالثة

أو حادث يهدد السلام العام، ستباحث الاخرى على الفور في هذه المسألة ابتغاء تقرير ماذا كان ينبغي على كلتا الحكومتين أن تعملا متحدتين فاذا ارتأيا ذلك قررتا الاجراءات التي تكونان على استعداد لاتخاذها . فاذا كانت هذه الاجراءات تقتضى تدخلا مسلحاً نظرت كلتا الحكومتين في خطط هيئتى اركان حربهما العامتين وفصلت فى مبلغ ما يجب تنفيذه من هذه الخطط

بول كمبون




Bibliotheca Alexandrina
03800494